



٨١٩٫٤ حاشية الباجوري على متن السمرقندية . تأليف
ح ب
الباجوري ، ابراهيم بن محمد - ١٢٧٧هـ بخط
علي محمد المغربي سنة ١٢٨٤هـ

١١٢ ق ٢٤ س ٢٤×١٧سم
٦٢٨١
نسخة جيدة ، ناقصة الأثناء ، خطها نسخ معتاد ،
طبع .

الأعلام ١ : ٦٦ معجم المطبوعات ١ : ٥٠٧

١- علم البيان ، البلاغة العربية أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية
السمرقندية .

١

هذا الكتاب حاشية الامام
العالم العلامة البحر الفهامة شيخ مشايخ
المسلمين الشيخ ابراهيم
الباجوري على متن
السمرقندية
على التمام
والكما
ل
م

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خصنا بالبيان وجعلنا من الفايزين بدار الجنان
والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان وعلى آله وصحبه
ذوي العلم والعرفان **وبعد** فيقول ابراهيم البيجوري وفقه
الله لطريق السعادة ورزقه الحسنى وزيادة قد سالني بعض
الاخوان اصلح الله لي وله الحال والشان كتابة ركيكة على
المقدمة المسماة بالسمرقندية تبين مرادها وتكشف لثامها مع
الاختصار والايضاح والاظهار والافصاح فلما انشرح صدري
لذلك والله اعلم بما هنالك اجبته لما طلب متوسلا بسيد العرب
فقلت وبالله التوفيق **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا
المولف بالبسملة ثم بالحمدلة اقتدا بالكتاب العزيز وعملا بروايتي
خبر كل امر ذي بال لا يبدو فيه الخ لكن اقتصر كثيرون على
البسملة لان فيها حمدا والعمل على الاقتصار عليها في نحو الاكل واعلم
انه ينبغي لكل شارع في فن ان يتكلم على البسملة بطريق مما يناسب
الفن الذي شرع فيه لمقتضيين احدهما حق البسملة والاخر
حق ذلك الفن ونحن الان شارعون في فن البيان فينبغي ان نتكلم
عليها بطريق مما يناسبه فنقول اصل وضع البا للالصاق وهو
قسمان حقيقي كما في قولك امسكت بزيد اذا قبضت على شي من
جسمه ومجازي كما في قولك مررت بزيد قال بعضهم والاشبه
ان الالصاق هنا مجازي لان زمن التاليف بعد زمن ذكر الاسم
اذ الالفاظ اعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق ويكون اصل
البا ما ذكر علم ان استعمالها في الاستعانة انما هو على سبيل المجاز
وحينئذ يحتمل ان يكون مجازا مرسلا بان تنقل البا من الارتباط

على

على وجه الالصاق الى مطلق ارتباط ثم ان تستعمل في الارتباط على
وجه الاستعانة لكونه فردا من ذلك المطلق كان مجازا مرسلا بمرتبة
وان نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط على وجه الاستعانة
كان مجازا مرسلا بمرتبتين والعلاقة على كل داير بين الاطلاق
والتقييد ويحتمل ان يكون مجازا بالاستعارة التبعية بان يشبه
مطلق الاستعانة بمطلق الالصاق بجامع الارتباط في كل فيسري
التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار البا الموضوعة للالصاق
الجزئي للاستعانة الجزئية ولا بد هنا من مجاز اخر لان الاستعانة
حقيقة بالذات لا بالاسم وذلك بان يشبه مطلق ارتباط بين
اسم المستعان به والمستعان فيه بمطلق ارتباط بين ذات المستعان
به والمستعان فيه فيسري التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار
البا من المشبه به للمشبه ويلزم على ما ذكر ابتناء المجاز على
المجاز والحق جوازه لوقوعه في القران قال تعالى ولكن لا تواعدوهن
سرا فان اصل السر ضد الجهر نقل اولا الى الوطء لكونه لا يقع
غالبا الا فيه فالعلاقة الحالية والمحلية ثم نقل للعقد لكونه سبب
الوطء غالبا فالعلاقة السببية والمسببية ومعنى الاسم ما دل
على مسمى لكن ليس المراد به هنا هذا الامر الكلي بل المراد به
ما صدقاته كالخالق والرازق والمحيي والمميت الى غير ذلك
وهل هو حينئذ حقيقة او مجاز خلاف لانهم اختلفوا فيما لو استعمل
الكلي في جزئياته كما لو استعمل الانسان في زيد وعمرو وخالد
الى غير ذلك فقيل انه حقيقة وقيل انه مجاز وهذا الخلاف مبني
على الخلاف في اللام الواقعة في تعريف الحقيقة وهو الكلمة
المستعملة فيما وضعت له فقيل انها لام الاجل وينبني عليه ان

ماذكر حقيقة وقيل انها لام التعدية وينبني عليه ان ماذكر مجاز
واضافة الاسم الى ما بعده حقيقية ان اريد بالمضاف اليه الذات
ومجازية ان اريد به اللفظ وذلك بان يشبه مطلق ارتباط
بين المتضايفين على وجه البيان بمطلق ارتباط بينهما على
وجه التعيين فيسري التشبيه من الكليات للجزئيات فتستعار
صورة الاضافة من المشبه به للمشبه استعارة تبعية فان قيل
صورة الاضافة ليست بكلمة مع ان المجاز المصطلح عليه هو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له الخ اجيب بانها وان لم تكن كلمة
حقيقة هي في قوة الكلمة والله علم على الذات الاقدس جامع
علم شخصي جزئي لكن لا يجوز ان يقال ذلك الا في مقام
التعليم والتحقيق ان العلم الشخصي من قبيل الحقيقة خلافا
لمن زعم انه واسطة بين الحقيقة والمجاز معللا بانه لا بد فيهما من
الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك بل كما تكون
في لغة العرب تكون في لغة العجم مثلا وكان مقتضى الظاهر خطاب
المستعان به بان يقال باسمك فيكون هنا التفات على مذهب
السكاكي لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام وهو مما اختلف
في كونه حقيقة او مجازا والرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من
الرحمة وهي رقة في القلب تقتضي الاحسان او ارادته وهذا
المعنى مستحيل عليه تعالى باعتبار مبديه وهو الرقة جايز
باعتبار غايته وهي الاحسان او ارادته فيتعين ان يراد من الرحمة
في حقه تعالى معناها باعتبار غايته وحينئذ تكون مجازا مرسلا
اصليا من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب ويكون الرحمن
الرحيم مجازا مرسلا تبعيا كذلك ويصح ان يكون في الكلام كناية

اصطلاحية

اصطلاحية وهي لفظ اطلق واريد لازم معناه فان قيل الكناية
يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك اجيب بان المراد
من ذلك كون المعنى الكنائي لا ينافي المعنى الحقيقي وان منع
منه مانع خارجي كما هنا وقرر حفيد السعد في الكلام استعارة
تمثيلية ولا يخفى ما فيها من اساءة الادب ولذلك تركنا ها بما لها
وما عليها وهذا كله بحسب اللغة واما بحسب الشرع فالاقرب
كما افاده السيد الصفوي ان ذلك حقيقة شرعية ثم ان هذه الجملة
قد دخلها مجاز بالحذف بناء على ان الباء حرف جر اصلي متعلق
بمحذوف تقديره اولف مثلا ومجاز بالزيادة بناء على انها حرف
جر زايد لا يحتاج لمتعلق وبناء على ما قاله بعضهم من ان الاصل
بالله فالحم الاسم فرقا بين اليمين والتيمن اي اريد فرقا بين
القسم والتبرك ومجاز بالتقديم والتاخير بناء على ان الاصل
بالله الاسم فقدم واخر وان قال في الاتقان نقلا عن البرهان
ان ذلك ليس بمجاز والحق ان كلا من هذه المجازات ليس داخلا
في المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وانما هو
داخل في المجاز بمعنى مطلق التجوز وهو ارتكاب خلاف الاصل
وبعد هذا كله فجملة البسملة مجاز مركب لانها موضوعة للاخبار
وقد استعملت في الانشا ومما ينبغي التنبه له ان الرحمن مختص
به تعالى واما قول اهل اليمامة خطابا لمسيلمة الكذاب
وانت غيث الورى لا زلت رحمانا فمن تعنتهم في كفرهم واجاب
بعضهم ايضا بان المختص انما هو المعرف بخلاف المنكر فان قيل
يلزم على ذلك ان الرحمن مجاز لا حقيقة له مع ان المجاز فرع
الحقيقة اجيب بانه يلتزم ذلك وقولهم المجاز فرع

الحقيقة امر اغلبي والكلام على البسملة كثير وشهير وفي هذا القدر
كفاية **قوله** الحمد الخ لما كانت البسملة متضمنة للاعتراف بان الفعل
لا يتم الا بمعونة اسمه تعالى ناسب تعقيبها بالحمد ثنا عليه تعالى
وشكرا له حيث ان الامر كله منه واليه وانما عبر المصنف بالجملة
الاسمية دون الفعلية مع انها الاصل اذا كان المسند اليه مصدرا
كما هنا فان الاصل حمدت حمد الله فحذف الفعل مع فاعله ورفع
المصدر وادخلت عليه ال على ما فيه من عدم الملجا القوي
كما قاله بعض المحققين لان الجملة الاسمية تدل على الدوام بخلاف
الفعلية فانها تدل على التجدد على المشهور فيهما واستشكل ما ذكر من
ان الجملة الاسمية تدل على الدوام بقول الشيخ عبد القاهر امام هذا
الفن في قولك زيد منطلق انه لا يفيد الا ثبوت الانطلاق لزيد واجاب
السعد التفتازاني بان الشيخ نظر لاصل الوضع وعدم نظر لقراين
المقام فتحصل ان الجملة الاسمية تدل على الثبوت بوضعها وعلى الدوام
بما اقترنت به من قراين المقام ووقع للمحشي هنا كلام مردود
كما بسطه الغنيمي فليراجع **قوله** لواهب العطية كذا في نسخ
وفي نسخ اخرى لله واهب العطية ولا يخفى ان الاولى ترجع الى الثانية
بتقدير لفظ الجلالة وعلى كل منهما ففي كلام المص تعليق الحكم بمشتق
وقد تقرر ان تعليق الحكم بمشتق يوذن بعلية ما منه الاشتقاق
فكانه قال الحمد لله لهبته العطية فيكون قد علل ثبوت الحمد لله
بتلك الهبة مع ان الحمد ثابت له تعالى لذاته لا لعلة ويجاب
بانه لم يرد تعليل الثبوت وانما اراد تعليل انشا الثنا الذي تضمنته
الجملة ويمكن ان يقال انه علق الحكم بالذات الاقدس وعبر
عنه بعنوان الواهب اشارة الى انه سبحانه وتعالى دائم المواهب

على

اصل لواهب العطية

على عباده بحيث لا يخلو ادنى دقيقة عن ان يكون له فيها امداد عليهم
والمراد بالعطية جميع العطايا فتكون ال للاستغراق وهي الداخلة على
الحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد وعلامتها ان يصح حلول كل
محلها او بعض العطايا فتكون ال للعهد الخارجي وهي الداخلة على
فرد من افراد الحقيقة اذا كان ذلك الفرد معلوما للمخاطب وعلى هذا
فالبعض المعهود هو العطية التي نزلت بها سورة الضحى والتسويف
فيها لاستقبال الاستيلاء على جميع ما تناوله عمومها بدليل ان حصول
رضاه صلى الله عليه وسلم متاخر عن خروج جميع عصاة امته من
النار لما روى انه لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم اذا لا ارضى
وواحد من امتي في النار وقيل هو العطية التي نزلت بها سورة
الكوثر وكل من العطيتين معلوم عند اهل العلم والملايم لمقام الثناء
الاول لما فيه من العموم ثم ان الواهب هو المعطي بدون عوض والعطية
اسم للشي المعطي لكن المراد بها هنا الشي لا بوصف كونه معطي
فيكون في كلامه تجريد او الشي الذي يول الى كونه معطي فيكون
في كلامه مجاز الاول لئلا يلزم تحصيل الحاصل كما في قوله صلى الله
عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه فيكون المصنف قد اشار الى
بلطف الى انه يولف في المجاز حيث ذكر في مطلع كلامه ما يحوج الى
المجاز كذا قيل والحق ان لا تجريد ولا مجاز لان تحقق الوصف للمفعول
به مقارن للفعل فحين تعلق الاعطا بالشي يتصف بكونه عطية
كما انه حين تعلق الضرب مثلا بعمرو مثلا يتصف بالمضروبية
وحين تعلق القتل به يتصف بالمقتولية وهكذا ولذلك شنع
السبكي في عروس الافراح على من جعل الحديث المذكور من مجاز
الاول بقي انه قد تقرر في علم الكلام ان اسماه تعالى توقيفية

اي يتوقف جواز اطلاقها عليه تعالى على ورودها عن الشارع وحينئذ
فكيف يطلق المصنف الواهب عليه مع انه لم يرد واجيب بانه جرى
على طريق من يكتفي بورود المادة ولو بصيغة اخرى كما هنا فانه
وردت المادة في قوله تعالى يهب لمن يشا اناثا الاية وفي الاسما
الحسنى حيث عدها الوهاب او على طريقة من يجوز الاطلاق كل ما
يدل على الكمال وان لم يرد على ان التحقيق ان محل التوقف على
الورود اذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون ما اذا
كان على سبيل الوصفية العامة وايضاح الفرق بينهما في الحادث
ان عبد الله مثلا يطلق على كل احد بالمعنى الوصفي ولا يلزم ان
يكون علما لكل احد هذا كله على تسليم عدم ورود الواهب واما
على وروده كما عزاه بعضهم لابن حجر في شرحه على المنهاج في باب
العقيقة فلا اشكال ولا جواب فتفطن **قوله** والصلاة الخ انما اتى
بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لخبر كل كلام لا يبدا فيه بذكر الله تعالى
ثم بالصلاة علي فهو اقطع الخ وهو وان كان ضعيفا يعمل به في
فضايل الاعمال ولخبر من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر
له ما دام اسمي في ذلك الكتاب وقد افرد المصنف الصلاة عن
السلام وهو مكروه كعكسه لامر الله بهما جميعا حيث قال يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد انكر النووي على مسلم ذلك
لما ذكر لكن تعقب بانهم نصوا على ان الواو لا تدل الا على الجمع
المطلق ولا دلالة في القران في الذكر على القران في الفعل بدليل
اقيموا الصلاة واتوا الزكاة ولذلك ذهب غير واحد من العلما الى
انه لا يكره ذلك نعم هو خلاف الاولى كما لا ينكر مسلم ومع ذلك
فالمعتمد القول بالكراهة لكن يجاب عن المصنف بانه ممن لا يرى

كراهة

والصلاة

كراهة الافراد لانه كان من الكبراء من الحنفية الذين لا يقولون بها
واعلم ان للصلاة ثلاثة معان الاول لغوي فقط وهو الدعا مطلقا
وقيل بخير والثاني شرعي فقط وهو اقوال وافعال مفتتحة بالتكبير
مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوي شرعي وهو
عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم
الدعا واختار ابن هشام في مغنيه انه العطف بفتح العين وهو
بالنسبة لله الرحمة الخ ويترتب على هذا الخلاف انها من قبيل المشترك
اللفظي على الاول وضابطه ان يتحد اللفظ ويتعدد المعنى
كعين فانها موضوعة للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع
وانها من قبيل المشترك المعنوي على الثاني وضابطه ان يتحد كل
من اللفظ والمعنى لكن تتعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى
كالاسد فانه موضوع للحيوان المفترس وتحته افراد مشتركة فيه والتحقيق
الثاني لان الاصل عدم تعدد الوضع **قوله** على خير البرية في كلامه
استعارة تبعية حيث شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلى عليه
بمطلق ارتباط مستعل بمستعلى عليه بجامع شدة التعلق في كل
فسري التشبيه من الكليات للجزييات واستعيرت على من جزيي
من المشبه به لجزيي من المشبه وظاهر ان خير البرية هو سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم ولا ينافي ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم في الحديث الصحيح خير البرية ابراهيم لانه مخصوص بغير
النبي عليه الصلاة والسلام لخيريته صلى الله عليه وسلم مطلقا
واما خيرية ابراهيم فمقيدة وانما اختار المصنف الوصف المذكور
دون غيره لاندراج جميع كمالاته صلى الله عليه وسلم فيه وهل
خيريته صلى الله عليه وسلم على غيره بسبب مزاياه التي اختص

بها قال بعضهم نعم والتحقيق خلافه لان للسيد ان يفضل من شا على من
شا ولذلك قالوا يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل وليحذر من
الالتفات الى ما يلزم ذلك من نقص غيره صلى الله عليه وسلم من
ساير الانبيا نقصا نسبيا وان غلب على بعض المحبين ولا يخفى ان
خير افعل تفضيل واصله اخير نقلت حركة اليا للساكن قبلها وحذفت
الهمزة طلبا للخفة ولكونه افعل تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يرد على ذلك
قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار لان الجمع فيه انما هو لخير
مخفف خير بالتشديد واصل برية بريئة بوزن خطيئة بمعنى مفعولة
من البرء وهو الخلق فقلبت الهمزة ياء وادغمت اليا التي قبلها فيها
وقد جعل بعض الشراح ال في البرية للجنس ووجه بان خيريته صلى
الله عليه وسلم على الجنس تستلزم خيريته على جميع الافراد بطريق
برهاني ويحتمل ان تكون للعهد الخارجي والمعهود من عهد له انتظام في سلك
التفضيل من الانس والجن والملائكة لا للعهد الذهني لان المعهود الذهني
فرد مبهم وهو يصدق باحقر فرد وتفضيل الكامل على الناقص تنقيص
بالكامل ويحتمل ايضا ان تكون للاستغراق وحينئذ فيحتمل ان تكون
للاستغراق الجميعي وان تكون للاستغراق المجموعي لانه صلى الله عليه وسلم
كما هو خير من كل فرد خير من المجموع كما نص عليه الفخر في تفسيره وكونها
للاستغراق المجموعي هو الاولى ليكون المصنف قد نبه على افضليته
صلى الله عليه وسلم على المجموع المعلوم منها افضليته على كل فرد
بالاولى وليلا يرد ما يقتضيه الاستغراق الجميعي من تفضيل الكامل
على الناقص بخصوصه وهو نقص لان القضية عليه تتضمن قضايا
بعدد الافراد فيول الامر الى المحذوص وان اجيب عنه بانه لا يلزم
من تضمن الشي للشي ان يعطي حكمه من كل وجه والذوق شاهد

عدل

عدل ومما ينبغي التنبه له ان المراد بالناقص في قولهم تفضيل الكامل على
الناقص نقص من يعد ناقصا عرفا والا فذلك لازم لكل تفضيل اذ المفضول
لا بد ان يكون ناقصا بالنسبة للافضل فتدبر قوله وعلى اله الخ لو قال وعلى
اله المعلية الخ لكان احسن سبكا واعلى مزية كذا قال العصام وغرضه
انه لو قال ذلك لكان ارجح لفظا ومعنى اما الاول فلان الاصل في السجع
ان يكون مزدوجا بان يكون لكل فقرة ما يقابلها لان كل فقرة بمنزلة شطر
واما الثاني فلان الفقرة الرابعة تصير كالدليل للفقرة التي قبلها ولا يرد
انه حينئذ يكون المتعلق بالال فقرتين مع كون المتعلق بالله تعالى
فقرة واحدة وكذا المتعلق بالرسول لان العبرة بعلو المعنى لا بكثرة
اللفظ ولا يخفى علو معنى الفقرة بالله ثم المتعلقة بالرسول على معنى
الفقرتين المتعلقتين بالال نعم يرد ان الفقرة الثالثة تصير اقصر مما
قبلها واحسن السجع ما تساوت فقرة ثم ما طالت فيه اللاحقة عن
السابقة فلا يستحسنون قصيرة بعد طويلة وحينئذ لا يكون ما ذكر
احسن سبكا ويجاب بانا لا نعتبر السابقة واللاحقة مطلقا بل كل
فقرة وثانيتها فقط فنعتبر الاولى والثانية ثم الثالثة والرابعة
وهكذا والرابعة هنا اطول من الثالثة ولا نظر لكون الثالثة اقصر
من الثانية هكذا هذا واعترض على المصنف بانه قد اهمل الصلاة
على الاصحاب واجيب بانه لا اهمال لدخولهم في الال لانه في كلامه
بمعنى الاتباع في العمل الصالح كما هو الانسب بقوله ذوي النفوس
الزكية ويحتمل ولو في مجرد الايمان ويرادين كانفوسهم طهارتها من
دنس الكفر وقد اختار كثير تفسيره بذلك في مقام الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم لكن محله عند عدم القرينة والا فسر بحسبها
بل جعل العصام في كلام المصنف ايهاما حسنا والمتبادر ان مراده به

الايهام الاصطلاحي المسمى بالتورية وهو ان يكون للفظ معنيان
احدهما بعيد قريب والاخر بعيد ويراد البعيد لقرينة خفية ولفظ
الال له معنيان احدهما قريب وهو اهل بيته والاخر بعيد وهو الاتباع
وقد اريد منه المعنى البعيد لقرينة خفية وهي مقام الدعا وقيل
حال المص فانه يقتضي انه لا يهمل الاصحاب وانه اراد بالال ما يعمهم ويحتمل
ان مراده به الايهام اللغوي وهو القا معنى في الوهم اي الذهن
وذلك المعنى ان اتباعه صلى الله عليه وسلم كعياله وقرابته في كمال
رافته بهم وعطفه عليهم وقيامه بما يصلح ظواهرهم وبواطنهم حيث
عبر عنهم بلفظ الال الذي هو في الاصل عيال الرجل وقرابته فتفطن
قوله ذوي النفوس الزكية اي اصحاب النفوس النامية في الهدى
او الطاهرة من الادناس ويلزم من ذلك فلاحها وهو الظفر بالمقصود
والدليل على هذا اللزوم قوله تعالى قد افلح من زكاها وعلم من ذلك
ان تفسير بعض الشراح للزكية بالمفلحة تفسير باللازم فان قيل
هلا قال المصنف ذوي العقول الزكية لان العقل به كمال الانسان
وبه تتفاوت مراتب الخلق فكان هو الاولى بالوصف بالزكا اجيب
بان زكا النفس يستلزم زكا العقل بالطريق الاولى لان ميل النفس
الى الشهوات والعقل الى الكمال لان من كانت نفسه زكية كان عقله
بذلك اولى وهذا كله كما ترى مبني على تغاير النفس والعقل
وهو احد قولين وذلك انه قيل بتغايرهما فالنفس معنى لطيف
رباني به حياة الانسان والعقل قوة للنفس به تستعد للعلوم
الضرورية والنظرية وقيل باتحادهما والاختلاف انما هو بالاعتبار
وعليه فهما لطيفة ربانية لكن باعتبار ميلها الى الشهوات تسمى
نفسا وباعتبار ميلها الى الكمال لات تسمي عقلا والتحقيق الاول

ذوي النفوس الزكية

وان قال الشيخ الملوي في كبيره ان التغاير بينهما خلاف التحقيق كيف
هذا مع ان بعض الفضلا قال ان اتحادهما مذهب الحكما فليحرر قوله
امابعد قد اجمع المحققون على ان فصل الخطاب هو امابعد كما نقله
السعد التفتازاني عن ابن الاثير قال لان المتكلم يفتتح كلامه في كل
امر ذي بال بذكر الله وتحميده والصلاة على نبيه فاذا اراد ان يخرج
الى غرضه فصل بينه وبين ذلك بقوله امابعد وقد يختصر بعضهم
فيقول وبعد لكن السنة اما بعد لما صح ان النبي صلى الله عليه
وسلم خطب فقال اما بعد اخرجه الشيخان والتحقيق ان اما في عبارة
المص ونحوها لمجرد التاكيد خلافها في نحو قولك جا القوم اما زيد
فراكب واما عمرو فماش واما بكر فمحموم وهلم جرا فانها فيه للتاكيد مع
التفصيل ولذلك قال الرضي انها موضوعة لمعنيين احدهما على
الدوام وهو التاكيد والاخر في بعض المواضع وهو التفصيل وقال
بعضهم انها موضوعة لهما وانما تجعلها للتاكيد مع التفصيل في جميع استعمالاتها
والتزم تقدير المجمل وبعض المفصل اذا لم يصرح بهما وفيه تكلف
من ثلاثة اوجه الاول تقدير المجمل والثاني تقدير بعض المفصل الثالث
اعتبار قرينة على هذين المقدرين ولذلك تعقبه الفاضل العصام
بانه صار عانيا للتكلفات لا يجد لها عانيا ووجه افادة اما للتاكيد
انك اذا قلت اما زيد فقائم مثلا كان المعنى مهما يكن شي في الدنيا
يكن قيام زيد ومادامت الدنيا موجودة لا تخلو عن شي ففي هذا
تحقيق وجود قيام زيد لا محالة لربطه بمقطوع به وهذا المعنى
مستلزم للتاكيد كما هو ظاهر وعلم من ذلك ان اما نائبة عن اسم
الشرط وفعله وهو الذي اشتهر لكن التحقيق انها نائبة عن اسم
الشرط فقط كما نص عليه ابن الحاجب واما فعله فقد التزموا تقديم

اما بعد

اسم مما بعد الفاء عليها ليكون كالعوض عنه وتوضيح ذلك ان اصل اما زيد
فقايم مثلا مهما يكن شي في الدنيا فزيد قايم فحذف اسم الشرط واقيمت
اما مقامه وحذف فعله وقدم زيد ليكون كالعوض عنه وهذا كما ترى
صريح في ان الظرف هنا من معمولات الجزا وقدم لما ذكر وهو اولى من
جعله من معمولات الشرط كما افاده بعض محققي المغاربة من انه حيث
طلب الابتدا في الامر ذي البال الشامل للمقول بالبسملة وما معها
كان لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجه ولا داعي لتقييد الشرط بذلك
فتدبر **قوله** فان الخ اي فاقول ان الخ فانا وانما قدرنا ذلك لان جواب
الشرط لا بد ان يكون مستقلا عن فعل الشرط وما هنا ليس كذلك
فان ذكر معاني الاستعارات وما يتعلق بها ماض عن وجود شي
في الدنيا حالا او مستقبلا اعني في حال التعليق او في الزمن المستقبل
بالنسبة له ولانه يشترط ان يكون مضمون جملة الجواب متسببا عن مضمون
جملة الشرط ومترتبا عليه وليس كذلك ما هنا فان كون معاني
الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب الخامس متحقق في
نفسه وان لم يوجد شي في الدنيا حال التعليق او بعده لكن يعكر
على تقدير القول ما مر جوابه من انه يجب حذف الفاء اذا حذف القول
كما ذكره الاشموني في شرح قول ابن مالك شعر

وحذف ذي الفا قل في نثر اذا ... لم يك قول معها قد نبذا

ويجاب بان ذلك غير متفق عليه لما ذكره السيوطي في جمع الجوامع
من القول بجواز ذكر الفا حينيذ بل نقل قولا بوجوب ذكرها في هذه
الحالة فلعل المص جرى على احد هذين القولين وتخلص بعضهم
من ذلك كله حيث جعل قوله فاردت الخ جواب الشرط وقوله فان
معاني الخ علة له فتكون العلة مقدمة على المعلول وعليه فلا بد

من

من جعل اردت بمعنى اريد وهذا لا يتم الا اذا كانت الخطبة متقدمة على
التاليف كما هو الغالب لكن المتبادر من عبارة المص خلافه فلستامل
قوله معاني الاستعارات اضافة معاني الى الاستعارات من اضافة
المدلول للدال وقد اعترض الفاضل العصام على المص بانه لا وجه للجمع
في عبارته بالنسبة للمضاف اليه لان الاستعارة امر كلي لا تعدد له حتى
يصح جمعه فكان الصواب ان يقول معاني الاستعارة واشار الشيخ
الملوي الى الجواب بان لفظ الاستعارات في كلام المص ليس جمعا
للاستعارة التي هي امر كلي حتى يرد ما ذكر بل للاستعارة التي هي امر
جزيي وذلك لان كلا من المعاني الثلاثة له اسم خاص وهو استعارة
مصرحة واستعارة مكنية واستعارة تخييلية فيكون المص قد اراد
بالاستعارات الاسما الثلاثة الا انه حذف المضاف من كل وجمع الصدر
تعويلا على العهد المدلول عليه بال واجاب بعضهم ايضا بان الكلي
وان كان واحدا في ذاته له تعدد باعتبار افراده فيصح جمعه بهذا
الاعتبار فتامل **قوله** وما يتعلق بها اي من الاقسام والقراين
اخذا من قوله فيما ياتي لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها
وقراينها فكل من الاقسام والقراين متعلق بها لكن جهة التعلق
مختلفة لان تعلق الاقسام بها تعلق توضيح فان تقسيم الشي
الى اقسامه توضيح له وتعلق القراين بها تعلق تتميم فان حقيقة
الاستعارة لا تتم الا بقرينة لكونها ماخوذة في مفهومها كما سياتي
في كلام المص **قوله** قد ذكرت الخ لم يقل قد ذكرا بالف التثنية كما هو
مقتضى الظاهر لما علمت من ان ما يتعلق بها شيان الاقسام والقراين
فبالنظر اليهما مع المعطوف عليه صارت الاشيا ثلاثة فلذلك عبر بقوله
قد ذكرت ويحتمل انه عبر بذلك نظرا للافراد ولا يخفى ان معنى الذكر

معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكرت

في الكتب مفصلة عسيرة الضبط

التلفظ وهو لا يكون في الكتب لانها مجموع الورق والنقوش كما يفيده كلام
الجوهري او النقوش فقط كما قاله بعضهم وعلى كل فالذي فيها انما هو
النقش وحينيذ يحتاج الى ان يراد من الذكر النقش على سبيل المجاز
المرسل التبعي من باب اطلاق اللازم وارادة الملزوم لانه يلزم من
النقش الذكر عادة واللازم العادي كاف عند علما البيان فان قيل
مقتضى عبارة المص على هذا ان الذي نقش في الكتب هو معاني
الاستعارات وما يتعلق بها مع ان الذي نقش فيها انما هو النقوش
الدالة على الالفاظ الدالة على ذلك واجيب بانه على حذف
مضافين والتقدير قد ذكرت دوال دوالها فليتامل **قوله** في الكتب
المراد بها ما يشمل كتب المتقدمين وزبر المتاخرين فاندفع بذلك
ما عسى ان يقال بنا على ان مراده هنا بها كتب المتقدمين بقرينة
التعبير بها بعد في جانبهم ومقابلتها بزبر المتاخرين هي وان ذكرت
في كتب المتقدمين مفصلة عسيرة الضبط ذكرت في زبر المتاخرين
مجملة مضبوطة فلا يتم له الداعي لتاليف هذه الرسالة ووجه
الدفاع انا لا نسلم ان المراد بالكتب خصوص كتب المتقدمين بل
المراد بها ما هو اعم فتدبر **قوله** مفصلة حال من الضمير في قوله
ذكرت وكذا قوله عسيرة الضبط فهو حال مترادفة ويصح ان
يكون حالا من الضمير في قوله مفصلة فيكون حالا متداخلة
والمراد بكونها مفصلة انها متفرقة مشتتة وان كان المعروف
ان المفصل هو الذي اتضحت دلالته والا لم يصح جعل ذلك سببا
لتاليف هذه الرسالة فتامل **قوله** عسيرة الضبط اى عسيرا
ضبطها على من يطلع على تلك الكتب لتفرقها وتشتتها فيها ويعلم
من ذلك ان قوله عسيرة الضبط من ذكر اللازم بعد الملزوم كذا

قيل

فاردت ان اذكرها مجملة مضبوطة على وجه تعلق به كتب المتقدمين

قيل وفي كلام بعض المحققين خلافه وبعضه وقوله عسيرة الضبط
حال مقيدة لقوله مفصلة لان المفصل قد لا يكون عسير الضبط
اذ للتفصيل مراتب متفاوتة اهـ بتصرف وهو الذي ارتضاه شيخنا
قوله فاردت الخ معطوف على جملة فان معاني الاستعارات الخ من عطف
المسبب على السبب فالفا للسببية **قوله** ذكرها اي ذكر معاني الاستعارة
وما يتعلق بها من الاقسام والقرائن ولا بد من تقدير مضافين ان
اريد من الذكر النقش كما تقدم والتقدير حينيذ ذكر دوال دوالها
فان اريد منه حقيقته وهي التلفظ قدر مضاف فقط والتقدير حينيذ
ذكر دوالها فتدبر **قوله** مجملة مقابل لقوله مفصلة وقوله مضبوطة
مقابل لقوله عسيرة الضبط وكان الاحسن في المقابلة ان يقول
سهلة الضبط بمعنى انه سهل ضبطها على من يطلع عليها لكن المص
عبر بذلك مع مبالغة في سهولة ضبطها فلما كانت سهلة الضبط
جدا لمن يطلع عليها كانت كانها مضبوطة بالفعل وقد علمت ان
المراد بكونها مجملة كونها مجموعة وان كان المعروف ان المجمل هو الذي لم
تتضح دلالته اذ لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لان الغرض خلافه
كما هو ظاهر **قوله** على وجه الخ متعلق بقوله ذكرها لكن بقطع
النظر عن تقييده بقوله مجملة مضبوطة والا اقتضى كونها ذكرت
في كتب القوم مجملة مضبوطة وحينيذ يتدافع سابق الكلام ولا
حقه فتدبر **قوله** نطق به كتب المتقدمين فيه اما استعارة تصريحية
تبعية فيكون قد شبه الدلالة الواضحة بالنطق بجامع ايضاح المعنى في كل
واستعار النطق للدلالة ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة
المذكورة نطق بمعنى دل دلالة واضحة واما مجاز مرسل تبعي
فيكون قد اطلق الملزوم وهو النطق واراد اللازم وهو الدلالة

الواضحة ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى
دل دلالة واضحة واما استعارة مكنية فيكون قد شبه الكتب بانسان
ذي نطق واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم حذفه ورمز اليه بشي
من لوازمه وهو النطق واما مجاز عقلي فيكون قد اسند النطق
لغير من هوله كما في قولك انبت الربيع البقل فتدبر **قوله**
ودل عليه زبر المتاخرين عبر في جانب المتقدمين بالنطق وفي
جانب المتاخرين بالدلالة لان من عادة المتقدمين الاطناب في
العبارة حتى تتضح دلالتها فكانها ناطقة بمدلولها بخلاف
المتاخرين فان من عادتهم الايجاز فيها فيكون في دلالتها خفا ما
والمراد بزبر المتاخرين كتبهم ان قرى بضم اوله وثانيه او كلامهم
ان قري بكسر اوله وسكون ثانيه والاول انسب والثاني اشمل
فتنبه **قوله** فنظمت الخ معطوفا على قوله فاردت الخ من عطف
المسبب على السبب لانه من اراد شيا تسبب عنه فعله غالبا والنظم
في اللغة جمع اللالي في السلك والمراد منه هنا التاليف فيكون في
كلامه استعارة تصريحية تبعية او مجاز مرسل تبعي فعلى الاول يكون
المص قد شبه التاليف بالنظم بجامع الجمع في كل واستعار النظم
للتاليف ثم اشتق من النظم بمعنى التاليف نظمت بمعنى الفت
وعلى الثاني يكون قد اطلق الملزوم وهو النظم واراد اللازم
وهو التاليف ثم اشتق من النظم بمعنى التاليف نظمت بمعنى
الفت والمراد على هذا بالتاليف مطلق الجمع على وجه الالفة
لانه اللازم للنظم بالمعنى الحقيقي وان كان المناسب هنا ارادته
فتامل **قوله** فرايد عوايد من اضافة المشبه به للمشبه كلجين
الماء في قول الشاعر

والريح

ودل عليه زبر المتاخرين فنظمت فرايد عوايد

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء
وعلى هذا فالاصل عوايد شبيهة بالفرايد في النفاسة هذا ان
جعل ذلك تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا توصيفيا والمعنى فرايد
صفتها انها عوايد كان في كلامه استعارة تصريحية حيث شبه طوايف
المسايل بمعنى الفرايد واستعار اسم المشبه به للمشبه وقد اعترض
الفاضل العصام على المصنف بانه لو قال فرايد فوايد لكان احسن
ورد بان غاية ما فيه مراعاة نكتة لفظية وهي الجناس المضارع
الذي هو توافق الكلمتين في عدد الحروف وهياتها وترتيبها مع
اختلافهما في حرفين متقاربي المخرج وفيما قاله المص مراعاة نكتة
معنوية وهي ان هذه الفرايد عايدة اليه من كلام القوم وليست من
مخترعاته فيكون مطابقا لقوله فيما تقدم على وجه الخ لا يقال
التعبير بالفوايد فيه مراعاة كل من النكتتين لما هو معلوم من ان
معنى الفايدة ما اكتسبته من علم او غيره والاكتساب يفيد عدم
الاختراع لانا نمنع ذلك اذ الاكتساب بمعنى التحصيل وهو شامل
لما هو بطريق النقل عن القوم ولما هو بطريق الاستنباط من
كلامهم فلا تتم مطابقة هذا التعبير لقوله فيما تقدم على وجه
الخ نعم قد يقال ليس في التعبير بالعوايد مراعاة النكتة المذكورة
لاحتمال ان تسميتها عوايد باعتبار عودها من المص على من بعده
فلا تتم المطابقة السابقة فتدبر **قوله** لتحقيق الخ متعلق بنظمت
واللام تعليلية والمراد من التحقيق ذكر الشي على الوجه الحق
كما هو احد معنييه لا اثبات الشي بدليل كما هو المعنى الاخر
وهذا احد الالفاظ الحسنة التي توجد في كلامهم وثانيها التدقيق
وهو اثبات المسلة بدليل على وجه فيه دقة وقيل اثبات دليل

بحقيق

قوله الكناس من المكان الى اوطانها من الاغصان شباعدا انجح اه

المسيلة بدليل اخر وثالثها الترقيق وهو التعبير بفايق العبارات الحلوة
ورابعها التنميق وهو مراعاة النكات المعانية والمحسنات البديعية
وخامسها التوثيق وهو جعل العبارة سالمة من الاعتراض النحوي
وقد لوح العصام الى الاعتراض على المص بانه كما حقق معاني الاستعارات
واقسامها وقراينها حقق الترشيح فكان عليه ان يذكر في الديباجة
كما ذكر هذه الثلاثة فيما قال وكانه ادرجه في القراين لان كلا من الترشيح
وقرينة المكنية من ملايمات المشبه به وقد اجاب بعضهم بانه انما ذكر
الترشيح فيما ياتي تبعا للمرشحة فهو غير مقصود لذاته فلا يحتاج لذكره في
الديباجه التي من شانها ان يذكر فيها المقاصد ويؤيد هذا الجواب
قوله فيما ياتي العقد الاول في انواع المجاز حيث لم يقل وفي الترشيح
مع انه ذكر فيه ولا يخفى ان ما قيل في الترشيح ياتي في التجريد ايضا وان
لم يتعرض له العصام فتفطن قوله معاني الاستعارات اي معنى
الاستعارة التصريحية ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة
التخييلية واورد على المص ان معنى الاستعارة التصريحية لا يحتاج
الى التحقيق لظهوره وعدم الخلاف فيه واجيب بان تسليط التحقيق
على المعاني باعتبار اكثرها وهو معنى المكنية والتخييلية على ان
تحقيق الشيء لا يتوقف على خفايه ولا على الاختلاف فيه لانه كما
يقدم ذكر الشيء على الوجه الحق خفيا كان او ظاهرا متفقا عليه او مختلفا
فيه فتنبه قوله واقسامها اي اقسام الاستعارات الثلاثة وقد اعترض
العصام على المص بانه لا اقسام للمكنية حتى يحققها ثم اعتذر عنه
بانه نزل المذاهب فيها منزلة الاقسام قال على ان عود الضمير المتصل
باقسامها الى الاستعارات لا يستلزم ان يكون لكل منها اقسام بل ان يكون
لمجموعها اقسام اه ورد الاعتراض من اصله بان المكنية تنقسم كغيرها

الى

بمعاني الاستعارات واقسامها

الى اصلية وتبعية والى تمثيلية وغير تمثيلية والى مرشحة ومجردة ومطلقة
ومثال الاصلية انشبت المنية اظفارها بزيد فشبهت المنية بمعنى السبع
واستعير لفظ المشبه به للمشبه ثم حذف واثبت شيء من لوازمه وهو الاظفار
كما سياتي ومثال التبعية اعجبني اراقة الضارب دم زيد فشبه الضرب
بمعنى القتل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف واثبت
شيء من لوازمه وهو اراقة الدم لانه اكثر ما يستعمل في القتل وبقية
الامثلة لا تخفى على من له المام بالفن قوله وقراينها اي قراين الاستعارات
الثلاثة وقد اعترض العصام على المص بانه لم يحقق الا قرينة الاستعارة
بالكناية واجيب بانه جمع القراين باعتبار افراد قرينة الاستعارة بالكناية
او الاقوال فيها ورد الاعتراض من اصله بانه ان اراد بقوله انه لم يحقق
الا قرينة الاستعارة بالكناية انه لم يبين الامر فيهما فهو ممنوع لانه بين
قرينة المصرحة ايضا حيث قال فلا تعد قرينة المصرحة تجريدا فانه يفهم من
ذلك القول ان قرينة المصرحة من ملايمات المستعار له وذلك بيان لقرينتها
غاية الامر انه بيان اجمالي لا تفصيلي وان اراد انه لم يبين الامر بيانا
تفصيليا فهو مسلم لكن تحقيق الشيء لا يتوقف على البيان التفصيلي
له بل يحصل بالبيان الاجمالي ايضا نعم التحقيق بالبيان التفصيلي اكمل
وان اراد انه لم يعتن بتصديره بعنوان التحقيق الاسمي فمسلم ايضا لكن كلام
المص لا يقتضي التصدير بعنوان التحقيق الاترى انه لم يصدر عقد
الاقسام بالتحقيق على ان هذا الاعتراض لا يرد الا ان جعل قوله واقسامها
وقراينها عطفا على قوله معاني الاستعارات كما هو المتبادر من سوق
كلامه بخلاف ما لو جعل عطفا على قوله تحقيق معاني الخ فافهم قوله
في ثلاثة عقود اي في ثلاثة سلوك وهي الخيوط قبل النظم فيها واما بعد
النظم فيها فتسمى سموطا جمع سمط بضم السين المهملة وسكون الميم

وقراينها في ثلاثة عقود

وبالطا المهملة اخره فعلى كل من الحالتين لا تسمى الخيوط وحدها عقودا
بل مع المنظوم والمنظوم فيه الذي هو القلادة اذا علمت ذلك علمت ان
لفظ العقود مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية لا الاول وان جرى
عليه الشارح ومن نحا نحوه لان الخيوط وحدها لا تؤل الى كونها عقودا
وان كانت تؤل الى ذلك مع النظم فيها وقد تقدم ان قوله فرايد عوايد
من اضافة المشبه به للمشبه ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا
توصيفيا كان لفظ الفوايد استعارة تصريحية وعلى كل فلفظ العقود ترشيح
للتشبيه او للاستعارة وحينئذ يجوز في مسائل ان يكون باقيا على
معناه ويجوز ان يكون مستعارا للمباحث الرسالة فيكون المص قد شبهها
بمعنى العقود بجامع اشتمال كل على النفايس واستعار اسم المشبه به
للمشبه على طريقة الاستعارة التصريحية وقد اعترض العصام على
المص بان كلامه يقتضي ان لكل من الثلاثة المتقدمة التي هي معاني
الاستعارات واقسامها وقراينها عقدا من الثلاثة عقود وانها مرتبة
هكذا قال والاول حق دون الثاني ووجه حقية الاول فيما زعم
انه حقق الاقسام في عقد وحقق الاستعارة بالكناية في عقد وحقق
قرينتها في عقد لكن هذا لا يتم الا لو كان المراد بمعاني الاستعارات خصوص
معنى الاستعارة بالكناية وبقراينها خصوص قرينة المكنية وليس
كذلك فيهما فقوله والاول حق ليس بحق ويرد الاعتراض من اصله
بان كلامه انما يقتضي كون تلك الثلاثة مذكورة في هذه الثلاثة
بحيث لا تخرج عنها ولا شك ان الامر كذلك والمشاهدة شاهد صدق
على ذلك وكفى بها قرينة على المراد فان داب المحققين النظر للواقع
ثم تنزيل الالفاظ عليه حسبما امكن لا العكس فتدبر **قوله**
العقد الاول انما وصفه بالاول مع انه حيث ذكر اولا علم انه هو

الاول

المنظوم فيها فالعقود جمع

العقد الاول

الاول ليكون الكلام جاريا على نسق واحد وذلك لانه يحتاج في كل
من العقدين الآتيين الى التعبير بالثاني والثالث لطول العهد وحينئذ
يحتاج في هذا العقد الى التعبير بالاول لما ذكر فتامل **قوله** في انواع
المجاز الظرفية هنا من ظرفية الدال في المدلول لان انواع المجاز معان
والعقد الاول الفاظ بناء على ما هو المختار في اسماء التراجم كالباب
والفصل من انها اسماء للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة
فان قيل الظرفية يشترط فيها ان يكون للظرف تحيز وللظرف احتواء وما
هنا ليس كذلك اجيب بان الظرفية هنا مجازية لا حقيقية وحينئذ
يحتمل ان المص شبه مطلق ارتباط دال بمدلول بمطلق ارتباط ظرف
بمظروف فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعار لفظ في من جزئي
من المشبه به لجزئي من المشبه على طريقة الاستعارة التصريحية التبعية
ويحتمل انه شبه العقد الاول مع انواع المجاز بمظروف مع ظرفه واستعار
لفظ المشبه به للمشبه وحذفه ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو في على
طريق الاستعارة بالكناية ويحتمل غير ذلك ثم ان الاضافة في قوله انواع
المجاز للعهد والمعهود ما ذكره المص لا للاستغراق لانه لم يذكر جميع الانواع
في هذا العقد بدليل انه لم يذكر المكنية فيه وقال بعضهم يصح جعلها
للاستغراق لذكر المكنية ضمنا في قوله الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له الخ لانها داخلة في ذلك كما سياتي بيانه والا لم تكن من المجاز وقد
اعترض العصام على المص في كل من المضاف والمضاف اليه ومحصل
الاعتراض في الاول انه لو ابدل الانواع بالاقسام لكان اوضح لانه قد
عبر اولا بالاقسام في قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها والتعبير
هنا بالانواع ربما يوهم المغايرة وجوابه ان المراد بالانواع هنا الاقسام
لاطلاق النوع على القسم كثيرا ومحصل الاعتراض في الثاني انه الاولى

في انواع المجاز

التعبير بالاستعارة بدل المجاز لان المقصود في هذه الرسالة تحقيق
معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها كما ذكره المص قبل وانما ذكر المجاز
المرسل فيما ياتي استطرادا وجوابه ان ال في المجاز للعهد والمعهود هو المجاز
بالاستعارة واما ما اجاب به بعضهم من ان الترجمة انما تقبح لما لم يذكر
والمص قد ذكر المجاز المرسل فلا يلاقي كلام العصام كل الملاقاة لان
ملخصه ان الاولى الترجمة بالمقصود دون غيره فتدبر **قوله** وفيه ست
زوايد من ظرفية الاجزا في الكل وان شئت قلت من ظرفية المفصل في
المجمل لان الزوايد اجزا للعقد الاول وهو كل لها ولا شك ان الاجزا مفصلة
والكل مجمل فالعبارتان متساويتان **قوله** الفريدة الاولى ياتي هنا
في وصفها بالاولى ما تقدم قريبا في قوله العقد الاول وقد ذكر غير واحد
ان الفريدة الاولى مبتدا وجملة قوله المجاز المفرد الخ خبر وتعقب بان
ما بعد التراجم احكام مقصودة في نفسها فلا يناسب جعلها تابعة لغيرها
كما ذكره السمرقندي في شرح الرسالة العضدية فالاولى جعل الخبر
محذوفا كما اشار اليه الشارح بقوله في تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها وهكذا يقال في نظايره وقد تعرض المص في هذه الفريدة
لتقسيم المجاز الى مجاز مرسل والى مجاز بالاستعارة باعتبار العلاقة
وهذا هو التقسيم الثانوي واما التقسيم الاولي فهو تقسيم المجاز
الى مجاز عقلي وهو اسناد الشي لغير من هو له كما في قولك انبت
الربيع البقل ومجاز لغوي وهو ما لم يذكره المص بقوله اعني الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له الخ وكما ينقسم المجاز الى هذين القسمين
تنقسم الحقيقة الى حقيقة عقلية وهي اسناد الشي لمن هو له كما في
قولك انبت الله البقل وحقيقة لغوية وهي الكلمة المستعملة في ما
وضعت له فتامل **قوله** المجاز هو في الاصل مصدر ميمي يصلح للزمان

والمكان

وفيه كس واين الفريدة الاولى الخ

والمكان والحدث ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ ولم
يختلف في ان الزمان ليس منقولا عنه لعدم المناسبة بينه وبين
هذه الكلمة وانما اختلف هل المنقول عنه المكان او الحدث فقال بالاول
الخطيب القزويني وبالثاني الشيخ عبد القاهر وعليه فالمناسبة بين
المنقول عنه والمنقول اليه ان هذه الكلمة جائزة او مجوز بها عن المعنى
المنقول عنه الى المعنى المنقول اليه فهو اما بمعنى اسم الفاعل او اسم
المفعول واما على الاول فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه
ان هذه الكلمة طريق لحصول معناها المجازي ونوقش بان مقتضى
ذلك ان تسمى الحقيقة مجازا ايضا بل هي اولى بالتسمية بذلك
لانها طريق لحصول معناها بنفسها بخلاف تلك الكلمة فانها طريق
لحصول معناها بواسطة القرينة واجيب بان علة التسمية لا توجبها
بخلاف علة الوصفية فانها توجبها والفرق بينهما ان الاولى مجرد مناسبة
ولا كذلك الثانية فاذا سميت شخصا بعبد الله لاتصافه بالعبودية
له تعالى فلا يلزم ان يسمى غيره بذلك وان كان متصفا بها واذا وصفت
شخصا بكونه احمر لاتصافه بلون الحمرة لزم ان يتصف بذلك كل من اتصف
بالبلون المذكور فتدبر **قوله** المفرد انما قيد بذلك مع عدم تقييد القوم
به لئلا يقع في تعريفه ما وقع في تعريفهم من التجوز في الكلمة وتوضيح
ذلك ان القوم لم يقيدوا المجاز بالمفرد وعرفوه بانه الكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له الخ ثم قسموه الى مفرد ومركب فتنافى ظاهر التعريف
وظاهر التقسيم لان ظاهر التعريف يقتضي ان المراد المجاز المفرد
وظاهر التقسيم يقتضي ان المراد المجاز مطلقا فكان ذلك داعيا
لتاويل الكلمة بما يشمل الكلام مجازا لدفع ذلك التنافي وقد يقال
المقسم في كلامهم الى مفرد ومركب ليس عين المعرف بانه الكلمة الخ

بلغ

بدليل انهم ذكروه عند التقسيم مظهرا حيث قالوا والمجاز اما مركب
واما غيره ولو كان عينه لكان المقام للاضمار فتامل قوله اعني
اي به فضلة محذوفة للعلم بها قوله لكلمة المراد بها ما يشمل الاسم
والفعل والحرف كما هو مصطلح النحاة ويعلم من اخذ الكلمة جنسا
في التعريف ان كلا من المجاز بالحذف والمجاز بالزيادة ونحوهما غير
داخل في ذلك لانه ليس بمعنى الكلمة بل بمعنى اخر كما سبق في البسملة
اذا علمت ذلك علمت ان ذكرهم لذلك في المجاز المرسل ليس على ما
ينبغي فتدبر قوله المستعملة الذي في كتب النحويين ان الكلمة قول
مفرد قالوا والقول اللفظ المستعمل فحينئذ الكلمة انما تقال للمستعمل
لكن اهل البيان ارادوا بها مطلق اللفظ المفرد فزادوا المستعملة
لاخراج المهملة والموضوعة قبل الاستعمال فكل منهما ليس بمجاز كما انه
ليس بحقيقة لاعتبار الاستعمال في تعريفها ايضا كما تقدم قوله
في غير ما وضعت له خرج بهذ القيد الحقيقة فانها الكلمة المستعملة فيما
وضعت له كما مر ولا يخفى ان ما في كلام المص اسم موصول او نكرة موصوفة
وعلى كل فوضعت صلة او صفة جرت على غير ما هي له لانها رفعت
ضميرا يعود على غير الموصول او الموصوف وحينئذ فالواجب الابراز
الا ان يقال المص جرى على طريقة الكوفيين المجوزين لعدم الابراز
عند امن اللبس كما هنا لا على طريقة البصريين الموجبين للابراز
مطلقا لا يقال الخلاف انما هو في الوصف واما الفعل فيجوز عدم الابراز
فيه عند امن اللبس اتفاقا كما نقله بعضهم عن الرضي لانا نقول يرد
ذلك ما في التصريح وغيره من حكاية الخلاف مع الفعل ايضا فان قيل
ما من صيغ العموم لانها اسم موصول او نكرة موصوفة في سياق النفي
وكل منهما يعم وقد تقرر عندهم من القواعد انه اذا تقدمت اداة النفي

على

اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

على اداة العموم يكون الكلام من باب سلب العموم ونفي الشمول
فيصدق بنفي البعض كما في قولك لم اخذ كل الدراهم وحينئذ يكون
التعريف صادقا بالمشترك الذي يستعمل في بعض ما وضع له كعين
اذا استعملت في احد معانيها لان ذلك كلمة مستعملة في غير كل ما وضعت
له اجيب بان ذلك امر اغلبي لا كلي فما هنا على خلاف الغالب
على حد قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ورد السؤال من اصله
بان سلب العموم كعموم السلب لا يكون الا في مقام ذكر فيه حكم متعلق
باداة العموم كما في المثال المذكور ولا كذلك ما هنا فتكون اداة
النفي متوجهة الى جميع الافراد نحو لا رجل بقي ان كلام المص يقتضي ان
المجاز ليس بموضوع وبه قال بعضهم والتحقيق انه موضوع لكن
بالوضع النوعي كان يقول الواضع وضعت كل سبب ليدل على مسببه
بالقرينة وهكذا واجاب بعضهم بان المنفي في كلام المص انما هو الوضع
الاولي الاصلي فلا ينافي انه موضوع بالوضع الثانوي النوعي وبه
يرجع الخلاف لفظا فليتامل قوله لعلاقة بفتح العين لانه الاكثر في
المعنوية كما هنا واللام متعلقة بالمستعملة بعد تقييدها بقوله في
غير ما وضعت له وخرج بهذا القيد الغلط كما في قولك خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب فانه ليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة وقد اعترض
العصام على المص بان قيد القرينة مغن عن اشتراط العلاقة في
اخراج الغلط لانه لا قرينة معه ورد بانا لا نسلم انه ليس مع الغلط
قرينة فان الاشارة قرينة على انه ليس المراد بالفرس معناه الحقيقي
لا سيما اذا انضم الى ذلك اشارة حسية بنحو اصبع على ان المعروف عندهم
انه لا يعترض بالمتاخر على المتقدم واعلم ان هذا القيد يغني عما
زاده بعضهم من قيد في اصطلاح التخاطب ليصير التعريف جامعا مانعا

العلاقة

وتوضيح ذلك انه اورد على هذا التعريف انه غير جامع وغير مانع اما
الاول فانه لا يشمل لفظ الصلاة مثلا اذا استعمله الشرعي في الدعا
او اللغوي في الاقوال والافعال فانه مجاز مع انه غير داخل في التعريف
لانه كلمة مستعملة فيما وضعت له فانه موضوع لغة للدعا وشرعا للاقوال
والافعال واما الثاني فلانه يشمل ذلك اذا استعمله الشرعي في
الاقوال والافعال او اللغوي في الدعا فانه حقيقة مع انه داخل في
التعريف لانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له فزاد بعضهم القيد
المذكور ليتحقق الجمع والمنع وما قيل من انه لا يحتاج اليه في الجمع
لان لفظ الصلاة مثلا على الاستعمال الاول يصدق عليه انه كلمة
مستعملة في غير ما وضعت له كما يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت
له ويكفي الصدق ولو من بعض الوجوه يلزم عليه التحكم في الجمع والمنع
لان لفظ الصلاة مثلا على الاستعمال الثاني يصدق عليه انه كلمة
مستعملة فيما وضعت له كما يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما
وضعت له فالخروج من بعض الوجوه حاصل كالصدق من بعض الوجوه
فاما ان يكتفى ببعض الوجوه فيهما او لا فيهما وقد علمت انه يغني عن
هذه الزيادة قول المص لعلاقة لان اللام لام الاجل ولفظ الصلاة
مثلا اذا استعمله الشرعي في الدعا او اللغوي في الاقوال والافعال
لا شك انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة بخلافه
اذا استعمله الشرعي في الاقوال والافعال او اللغوي في الدعا فانه
ليس كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة لعدم ملاحظة
العلاقة في هذه الحالة فتدبر **قوله** مع قرينة الاولى وقرينة لان
ادخال لام الاجل على العلاقة وجعل القرينة من متعلقات صفاتها
يقتضي ان العلاقة هي الاصل في القصد والقرينة تابعة لها وليس

مع قرينة مانعة

كذلك

كذلك فان قيل العطف كذلك اجيب بانه وان كان كذلك لكن
المعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه بخلاف الصفة ومتعلقاتها
فانها لمجرد التقييد وقوله مانعة الخ علم منه ان المجاز لا يتوقف
على القرينة المعينة وهو كذلك نعم يتوقف عليها من حيث الاعتداد
به عند البلغا والفرق بين المانعة والمعينة ان الاولى لا تفصح عن
المراد وانما تمنع من ارادة المعنى الاصلي بخلاف الثانية فانها
تفصح عن المراد ويلزم من ذلك انها تمنع من ارادة المعنى الاصلي
فكل معينة مانعة ولا عكس ومثال الاولى في الحمام من قولك
رايت بحرا في الحمام ومثال الثانية يعطي من قولك رايت بحرا يعطي
وخرج بهذا القيد الكناية لان قرينتها لا تمنع من ارادة المعنى
الاصلي فليست بمجاز كما انها ليست بحقيقة على الراجح ومثالها
قولك زيد كثير الرماد فانه كناية عن الكرم بقرينة المدح وهذه القرينة
لا تمنع من ارادة المعنى الاصلي وهو الاخبار بكثرة الرماد فليتامل
قوله عن ارادته يوخذ منه امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن
اجازه من الاصوليين فتقدير اي ان القرينة تمنع من الحقيقة وحدها
بخلاف ما لو كانت مع المجاز ولا يخفى ان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير
عموم المجاز اذ الاول يعتبر فيه شخص المعنيين واما الثاني فيعتبر
فيه كلي يعمهما ولذلك كان من المجاز فتدبر **قوله** ان كانت علاقته
الخ هذا التفصيل هو الطريقة المشهورة وهناك طريقة ثانية
وهي ان كل مجاز فهو استعارة ولا مشاحة في الاصطلاح وعلى
الطريقة الاولى فالمعتبر في التقسيم انما هو ملاحظة العلاقة
فان لوحظ ان العلاقة غير المشابهة فمجاز مرسل وان لوحظ انها
المشابهة فاستعارة مثلا اذا اطلق المشفر على شفة الانسان

عن ارادته ان كانت علاقته

مجازا عن شفة البعير فان اريد ان العلاقة الاطلاق والتقييد كان مجازا
مرسلا وان اريد بها المشابهة كان استعارة فالمدار على ملاحظة العلاقة
لا على وجودها فتامل قوله غير المشابهة اي كاعتبار ما كان واعتبار
ما يكون واعتبار السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية
والاطلاق والتقييد والمجاورة الى غير ذلك وقد نوقش بعضهم
في بعضها وبالجملة فلا يعول على قولهم علاقات المجاز خمسة وعشرون
او نحو ذلك فان بعضها يرجع الى بعض ومثال الاولى قوله تعالى
وآتوا اليتامى اموالهم فان المراد الذين كانوا يتامى بقرينة الامر
بايتائهم اموالهم اذ لا يؤمر بذلك الا بعد بلوغهم ولا يتم بعد البلوغ
ومثال الثانية قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فان المراد ما يكون
خمرا بقرينة قوله اعصر اذ لا يعصر الا العنب وفي لغة بعض العرب
اطلاق الخمر على العنب وعليها فالاية من باب الحقيقة ومثال الثالثة
رعينا الغيث فان المراد النبات الذي سببه الغيث بقرينة قوله
رعينا وبقية الامثلة لا تخفى على من له المام بالفن قوله
مجاز مرسل انما وصفوه بالارسال لانهم ارسلوه عن ادعاء ان
المشبه فرد من افراد المشبه به الذي بنيت عليه الاستعارة وقيل
لانهم ارسلوه عن التقييد بعلاقة ونوقش فيه بانه لا يظهر
الا في الكلي دون كل نوع لانه مختص بالعلاقة التي اعتبرت فيه
واجيب بانه لوحظ الكلي في اصل التسمية قوله والا اي وان
لم تكن علاقته غير المشابهة بان كانت المشابهة لان نفي النفي
اثبات ومما ينبغي التنبه له ان الا في نحو هذا الموضع كقوله تعالى
الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم عذابا اليما الى غير ذلك
اصلها ان الشرطية المدغمة في لا النافية فليست اداة استثنا

كما

عن المشبهة فقط كان مرسلا ولا

وعلى ذلك قوله
اذا وجدت الخمر يا وليفي
فهو حلال في اصول الدين اه

كما قد يتوهمه بعض القاصرين فاذا قال لك شخص الاستثناء هنا
متصل او منقطع تغليطا لك فلا يحسن جوابه الا بان تقول له متصل
بالجهل منقطع عن الفضل اشارة الى انه اتصف بالجهل وانقطع عن
الفضل حيث جعل هنا استثناء لا محالة وانما يتردد في كونه متصلا
او منقطعا قوله فاستعارة مصرحة اعترض بانه كان الاولى ترك
التقييد بالمصرحة لانه لا يلزم من كون العلاقة المشابهة ان
يكون المجاز استعارة مصرحة لانها محل الاتفاق بخلاف المكنية
كما سياتي بيانه في العقد الثاني ومنها ان المكنية خارجة عن
التعريف لانها على المختار لفظ المشبه به المحذوف ولا يصدق عليه
انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له اذ لا استعمال بعد الحذف
ومنها ما قرره بعضهم من ان المكنية خارجة عن الموضوع كما يدل على
ذلك تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي لان قرينة
المكنية ليست مانعة عن ارادته بل رمز اليه وفي كل من هذه
الجوابين نظر لانه يلزم على كل منهما ان المكنية ليست من اقسام
المجاز المعرف بما ذكر وليس كذلك وحينئذ فالوجه انها داخلة
في التعريف ويراد المستعملة ولو بالقوة والمانعة ولو بواسطة
اضافتها الى المشبه وبالجملة لو وافق المص غيره في عدم التقييد
لكان اولى فتدبر قوله الفريدة الثانية تعرض المص في هذه
الفريدة لتقسيم الاستعارة الى اصلية والى تبعية باعتبار المستعار
الذي هو لفظ المشبه به كما يرشد لذلك قوله ان كان المستعار
الخ فتامل قوله ان كان المستعار الخ انما عبر بلفظ المستعار ولم
يعبر بلفظ الاستعارة مع ان مقتضى الظاهر التعبير به لان لفظ
المستعار نص في المقصود وهو لفظ المشبه به بخلاف لفظ الاستعارة

اسم جنس اي اسما

فانه كما يطلق على ذلك يطلق على المعنى المصدري وهو لا يصح ان
يراد هنا كما لا يخفى قوله اسم جنس اي اسما الخ انما لم يقل من اول
الامر ان كان المستعار اسما غير مشتق ليوافق القوم في تعبيرهم بعلم
الجنس ثم يفسره بالاسم غير المشتق وانما صرح بذلك مع ان التعبير
من وظائف الشراح لئلا يتوهم ان المراد ما ساوق النكرة اي ما افاد
معناها كما هو مصطلح النحاة وليس كذلك لانه بهذا المعنى لا يشمل
علم الجنس كاسامة مع ان الاستعارة فيه اصلية ويشمل الاسم
المشتق مع ان الاستعارة فيه تبعية ولذلك قال العصام في اطول
اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسامة ويشمل الاسم المشتق
فلا يصح ان يقصد هنا ما هو في عرفهم لظهور ان اسامة يرمي م
مستعارة اصلية والحال ناطقة استعارة تبعية بل لا يصح ان يقصد
هنا الا الاسم غير المشتق ولعلهم اصطلحوا على ذلك لكن اعترض
بانه يشمل العلم الشخصي مع ان الاستعارة ممتنعة فيه لانها
مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به المستلزم لان
يكون المشبه به كليا واورد بان العلم الشخصي خارج عن المقسم
الذي هو الاستعارة لانه لا يكون مستعارا ومحل امتناع الاستعارة
في العلم الشخصي اذا لم يتضمن وصفية بواسطة اشتهاره بصفة
كزيد وعمرو وبكر الى غير ذلك واما اذا تضمن وصفية بواسطة
ما ذكر كحاتم ومادر وسحبان الى غير ذلك فلا تمتنع فيه الاستعارة
لتاويله حينئذ بكلي وتكون الاستعارة فيه حينئذ اصلية
عند الجمهور لانه كاسم الجنس لكون الصفة المنفهمة خارجة
عن مدلوله بخلاف المشتق لكن قد صرح السبكي في عروس الافراح
بانها تبعية لتاويله بالمشتق هذا ومنع السعد في التلويح والسيد

في

في شرح المفتاح كون الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه
فرد من افراد المشبه به وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء
ان المشبه عين المشبه به اذا كان جزئيا بل هذا اتم وابلغ وبذلك
صرح العصام كما نقله المولوي في تعريب الرسالة الفارسية بعد
ان نقل اتفاق القوم على ما تقدم فتدبر قوله غير مشتق اي

غير مشتق فالاستعارة اصلية

ولو تاويلا فيدخل في المشتق المنفي هنا والمثبت في ما يأتي اسما
الافعال الجامدة كصه ومه وهيهات واوه لانها في حكم الافعال
ويدخل فيه ايضا المصغر كرجيل والمنسوب كقرشي فان كلا منهما في حكم
المشتق وكيفية تقرير الاستعارة في اسما الافعال ان يقال في هيهات
مثلا بمعنى عسر شبهنا العسر بالبعد واستعرنا البعد للعسر واشتققنا
من البعد بمعنى العسر بعد بمعنى عسر وجعلنا هيهات بمعنى بعد
المستعار لمعنى عسر كما قاله مؤلف الرسالة الفارسية وكيفية
تقريرها في المصغر ان يقال في رجيل مثلا بمعنى متعاطي ما لا يليق
شبهنا تعاطي ما لا يليق بالصغر واستعير الصغر لتعاطي ما لا يليق
واشتق من الصغر بمعنى تعاطي ما لا يليق صغير بمعنى متعاطي
ما لا يليق وجعل رجيل بمعنى صغير المستعار لمتعاطي ما لا يليق
وكذا يقال في قرشي بمعنى المتخلق باخلاق قريش هذا هو
الذي ينبغي التعويل عليه خلافا لبعضهم قوله فالاستعارة اصلية
اي لانها اصل بالنسبة للتبعية كما يشعر بذلك قوله فيما يأتي لجريانها
الخ ولا يخفى ان الاصلية نسبة للاصل من نسبة الخاص للعام ان
نظر لمفهومه الكلي فان نظر للمراد منه هنا كانت تلك النسبة من
نسبة الشيء الى نفسه مبالغة ووجه المبالغة ملاحظة ان هذا
الامر بلغ النهاية حتى صار ما عداه حقيرا بالنسبة اليه فتعين ان

ان ينسب الى نفسه او ان هذا الامر لكماله يتعذر التجريد عنه ثم ينسب الاصل للمجرد فتامل قوله والا اي والا يكن المستعار اسم جنس بالمعنى المذكور بان كان فعلا او حرفا او اسما مشتقا ولونا وبيلا كما علم مما مر فمثال الاول قولك نطقت الحال بكذا وتقرير الاستعارة فيه ان تقول شبهت الدلالة الواضحة بالنطق واستعير النطق للدلالة الواضحة واشتق من النطق بمعنى الدلالة المذكورة نطق بمعنى دل دلالة واضحة هذا اذا كانت الاستعارة فيه باعتبار صيغته واما اذا كانت الاستعارة فيه باعتبار هيئته كما في قوله تعالى اتى امر الله فتقريرها ان يقال شبه الاتيان في المستقبل بالاتيان في الماضي واستعير الاتيان في الماضي للاتيان في المستقبل واشتق منه اتى بمعنى ياتي هكذا قال القوم وهو مقتضى عموم قول المصنف بانها الخ وبحث فيه العصام بان حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل واحدة فكيف تتحقق استعارته في احدهما له في الاخر ورد بان الشي يختلف باختلاف قيده فهو وان كان واحدا بالذات مختلف بالاعتبار ومثال الثاني قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وتقرير الاستعارة فيه ان تقول شبه مطلق ترتب امر على امر لا يناسب بمطلق ترتب امر على امر يناسب واستعير اسم الثاني وهو العلية للاول وسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعير لفظ اللام من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه هكذا قال القوم وهو مقتضى عموم قول المصنف بانها الخ لكن التحقيق ما قاله العصام من ان الاستعارة في الحرف ليست الا تابعة للتشبيه الواقع في المتعلق من غير استعارة في لفظه لعدم فايدتها هنا بخلافها في لفظ المصدر فان فايدتها فيه الاشتقاق منه هذا ومقتضى عبارة الكشاف ان هذه الاية

من

١٧

من قبيل الاستعارة بالكناية ونصها معنى التعليل في الاية وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل ان يكون لهم حبيبا وابنا غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله انتهت واختار بعضهم ان هذه الاية ليست من باب المجاز اصلا لان المعنى فالتقطه ال فرعون لعلة ان يكون لهم عدوا وحزنا فاللام على حقيقتها لانها لبيان الباعث لهم على الالتقاط ومثال الثالث قولك الحال ناطقة بكذا وتقرير الاستعارة فيه ظاهر مما مر قوله فالاستعارة تبعية لا يخفى ان التبعية نسبة للتابع من نسبة الخاص للعام ان نظر لمفهومه الكلي فان نظر للمراد منه هنا كانت تلك النسبة من نسبة الشي الى نفسه مبالغة كما تقدم في الاصلية قوله لجريانها الخ علة لتسميتها تبعية والضمير للاستعارة لكن بمعنى الاستعمال لا بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وان كان هو المراد فيما تقدم فيكون في كلام المصنف استخدام وهو ان يذكر اللفظ بمعنى ويعاد عليه الضمير بمعنى اخر وبهذا يندفع ما يتراءى في كلامه من جريان الشي في نفسه على انه لا يبعد ان يراد بها الكلمة المذكورة ويكون جريانها في اللفظ المذكور من جريان الكلي في الجزئي فتدبر قوله في اللفظ المذكور اي ولو بالقوة كما في الجملة المقدرة المستغنى عنها بنعم المجاب بها سوال من قال اقتلت زيدا بمعنى اضربته ضربا شديدا بقرينة الحال فان التقدير نعم قتلته بمعنى ضربته ضربا شديدا بالقرينة المذكورة فقتل في الجملة المقدرة استعارة تبعية لجريانها في اللفظ المذكور بالقوة بعد جريانها في المصدر كما في تعريف الرسالة الفارسية قوله بعد جريانها الخ استشكله العصام في اطوله حيث قال هذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق او حرف

فالاستعارة تبعية لجريانها في اللفظ المذكور بعد جريانها

الله لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهما
اه ودفع هذا الاشكال بان المراد بتجريانها في القوة والاعتبار
لا في الفعل واللفظ حتى يرد ذلك فتدبر **قوله** في المصدر اي ولو مقدرا
فلا يعترض بالمشتق الذي لم يسمع له مصدر كما قاله الشيخ يس **قوله**
ان كان المستعار مشتقا اي بان كان فعلا او اسما مشتقا ولو تأويلا
كما تقدم **قوله** وفي متعلق الخ معطوف على قوله في المصدر والمناسب
ان يقرأ متعلق بفتح اللام وان كان التعلق نسبة بينهما لان الاولى
ان يعتبر الكلي اصلا والجزئي فرعا فتدبر **قوله** ان كان حرفا اي ان كان
المستعار حرفا كما لا يخفى **قوله** والمراد بمتعلق معنى الحرف الخ انما عبر
بقوله والمراد مع انه لا يعبر به الا في مقام يوهم خلافه غير المراد لانه قد اشتهر
ان متعلق معنى الحرف ما يذكر لبيان متعلق معنى الحرف كالعامل والمجرور
فربما يتوهم ان المراد به ذلك فدفعه بقوله والمراد بمتعلق معنى الحرف
الخ وانما لم يكن ذلك مرادا لان العامل والمجرور في نحو قوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل لم تجر الاستعارة فيهما حتى تكون الاستعارة
في الحرف تابعة لها فتامل **قوله** ما يعبر به الخ ما واقعة على معنى
كلي اخذا من البيان المذكور بعد وحينئذ فلابد من تقدير مضاف
في كلام المص والاصل ما يعبر بدالِّه لان المعنى لا يعبر به وانما يعبر
باللفظ الدال عليه وتوضيح ذلك انه اذا اريد بيان معنى الحرف وهو
المعنى الجزئي عبر عنه بالمعنى الكلي فيقال في بيان معنى من
في نحو قولك سرت من البصرة معناها الابتداء وفي بيان معنى
في في نحو قولك الماء في الكوز معناها الظرفية وفي بيان معنى على
في نحو قولك جلست على السطح معناها الاستعلاء وهكذا فهذه
المعاني نسب مطلقة وليست معاني الحروف لان معانيها نسب جزئية

وهي

في المصدر ان كان المستعار مشتقا وفي متعلق معنى الحرف ان كان المستعار حرفا والمراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه

وهي الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والاستعلاء المخصوص وهكذا
ولا يخفى ان هذا مبني على ما هو التحقيق من ان الحروف كاسماء الاشارة
واسماء الموصول جزئيات وضعا واستعمالا كما جرى عليه العضد والسيد
ومن وافقهما لا على مقابله من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
كما جرى عليه السعد ومن وافقه فعلى الاول يكون الواضع قد استحضر
الجزئيات بالقانون الكلي ثم وضع لها فالكلي آلة في الوضع لا موضوع
له وعلى الثاني يكون قد استحضر الكلي ثم وضع له وعلى كل منهما
فهي مستعملة في الجزئيات فالخلاف ليس الا في الوضع كما هو موضح
في رسالة الوضع **قوله** من المعاني المطلقة بيان لما وكما تسمى المعاني
المطلقة تسمى المعاني الكلية والمعاني العامة **قوله** وانكر التبعية
السكاكي اي جعلها مرجوحة كما يرشد لذلك قول المص فيما يأتي واختار
السكاكي رد التبعية الخ وانما عبر بذلك هنا لان المرجوح منكر عند ذوي
العقول الراجحة فالانكار مبني على الرجحان لا على الوجوب وقد اعترض
بعضهم على المص بان هذه الرسالة مبنية على الاختصار والمناسب
لذلك ان لا يذكر هذا هنا اكتفاء بذكره فيما يأتي او يستوفي الكلام عليه
هنا حتى لا يحتاج لاعادته فيما يأتي واجيب بانه ذكره هنا استطرادا
لمناسبة مقام التبعية واخر بسط ذلك الى محله ومثل ذلك لا
يعاب فتامل **قوله** وردها الى المكنية ظاهر هذه العبارة انه رد نفس
التبعية الى نفس المكنية وليس كذلك لانه يرد نفس التبعية
الى قرينة المكنية ويرد قرينة التبعية الى نفس المكنية ففي نطقت
الحال بكذا يجعل الحال التي جعلها القوم قرينة التبعية استعارة
بالكناية ويجعل نطقت التي جعلها القوم استعارة تبعية قرينة المكنية
وفي قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل

من المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه وانكر التبعية السكاكي وردها الى المكنية كما سيعرفه

العداوة والحزن التي جعلها القوم قرينة التبعية مستعارة بالكناية
ويجعل اللام التي جعلها القوم استعارة تبعية قرينة المكنية
واجيب بان في كلام المص حذف مضاف والتقدير ردها الى قرينة
المكنية كما اشار اليه الشارح اهـ واجيب ايضا بأن المراد ورد تركيبها
الى تركيب المكنية فان قيل ماذكره السكاكي لا يظهر الا اذا كانت قرينة
التبعية لفظية كما في المثالين المذكورين بخلاف مالو كانت حالية
كما في قولك قتل عمرا زيد عمرا بمعنى انه ضربه ضربا شديدا بقرينة الحال
اجيب بانه فرض كلامه في تركيب يحتمل التبعية والمكنية ولا
كذلك ما اذا كانت القرينة حالية هذا وفصل بعضهم تفصيلا حسنا
وهو ان دلت القرينة على جريان الاستعارة في المشتق او في الحرف
فالاحسن ان تجعل الاستعارة مكنية تبعية وان دلت على جريانها
في غير ذلك فالاحسن ان تجعل الاستعارة مكنية وان لم تدل
على شيء منهما فكل منهما حسن فليتامل قوله كما ستعرفه الكاف للتشبيه
وما موصولة والمعنى ان ماذكره المص هنا كالذي ستعرفه فيما ياتي
واعترض بالذي ذكره هنا عين ما سيذكره فيما ياتي فيلزم على ذلك
تشبيه الشيء بنفسه واجيب بان المشبه والمشبه به وان اتحدا
بالذات لكنهما بالاعتبار فباعتبار ذكره هنا مشبه وباعتبار ذكره فيما سياتي
مشبه به وهكذا يقال في نظايره فتدبر قوله الفريدة الثالثة
غرض المص في هذه الفريدة تقسيم الاستعارة الى تحقيقية والى
تخييلية باعتبار المستعار له الذي هو المشبه كما ترشد لذلك قوله
ان كان المستعار له الخ لكنه سلك في هذا التقسيم مذهب السكاكي
لانه خاص به دون غيره من الجمهور اذ الاستعارة عندهم لا تكون
الا تحقيقية مصرحة كانت او مكنية واما التخييلية عندهم فهي مجاز

عقلي

الفريدة الثالثة غرض

عقلي وليست من المجاز اللغوي لان التجوز انما هو في الاثبات وعليه
فتسميتها استعارة تسمح كما سياتي قوله السكاكي نسبة لسكاكة
قرية باليمن واسمه يوسف وكنيته ابو يعقوب قوله الى انه الضمير
للحال والشان وقد فسره بقوله ان كان المستعار له الخ لان القاعدة
ان ضمير الحال والشان يفسره ما بعده كما في قوله تعالى قل هو
الله احد الخ السورة بناء على ان الضمير للحال والشان قوله
ان كان المستعار له الخ مقتضاه ان السكاكي لم يذكر الا هذين
القسمين وليس كذلك لانه ذكر في المفتاح ثلاثة اقسام
تحقيقية على القطع وتخييلية على القطع ومحتملة لهما بان كان المستعار
له صالحا للحمل على ما له تحقق وعلى ما ليس له وذلك كافراس والرواحل
في قول زهير

صحا القلب عن سلمى واقصر باطله ... وعري افراس الصبا ورواحله

يريد الاخبار بانه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والغي من
الصبا فشبه في نفسه الصبا بالجهة التي تتخذ لها افراس ورواحل
كالحج والتجارة بجامع الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة في كل
وحذف اسم المشبه به واثبت شيئا من لوازمه وهو الافراس والرواحل
فالافراس والرواحل يحتمل ان تكون استعارة تحقيقية ان جعل المستعار
له امرا محققا حسيا وهو ما كان يكون سببا لاتباع الغي من المال والاعوان
او جعل امرا محققا عقلا وهو دواعي النفس وشهواتها ويحتمل ان تكون
استعارة تخييلية ان جعل المستعار له امرا متخيلا وهو ما تخيله
القوة المفكرة للصبا من الصورة الشبيهة بالافراس والرواحل بعد
تشبيهه بالجهة التي تتخذ لها افراس ورواحل واجاب العصام بانه
لما كانت الصورة المحتملة لا تخرج في نفس الامر عن التحقيقية والتخييلية

السكاكي الى قوله ان كان المستعار له

لانه ان جعل المستعار له محققا امرا محققا حسا او عقلا فهي تحقيقية وان
جعل امرا متخيلا فهي تخييلية كان مآل القسمة الى الانحصار فيهما
قوله محققا حسا او عقلا المراد بالمحقق حسا ما له تحقق في الخارج
بحيث يحس بحاسة البصر وذلك كما في قولك رايت اسدا في الحمام
فان المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا بالمعنى المذكور والمراد
بالمحقق عقلا ما يحكم العقل بانه ذو تحقق لكونه ثابتا في نفسه كالامور
الاعتبارية الصادقة وذلك كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
فان المستعار له وهو الدين الحق محقق عقلا بالمعنى المذكور وعلم من
ذلك انه ليس المراد بالتحقق عقلا مجرد كون المستعار له موجودا في
الذهن فان هذا القدر موجود في التخييلية ولا يخفى انه يلزم من كون
المستعار له محققا حسا كونه محققا عقلا وحينئذ فقوله حسا اي وعقلا
وقوله او عقلا اي فقط قوله فالاستعارة تحقيقية سميت بذلك
لان المستعار له محقق اما في الحس او العقل قوله والا اي وان لا
يكن المستعار له محققا حسا او عقلا بان كان متخيلا وذلك كما في قولك
انشبت المنية اظفارها بفلان فان المستعار له متخيل لانه بعد تشبيه
المنية بالسبع تتخيل القوة المفكرة للمنية صورة شبيهة بالاظفار فتشبه
الصورة المتخيلة بالصورة المحققة وتستعير لفظ الاظفار من الصورة
المحققة للصورة المتخيلة على طريق الاستعارة التخييلية والتعبير
بالقوة المفكرة اولى من تعبيرهم بالوهم لان الذي من شانه التخيل
والتركيب انما هو القوة المفكرة ويقال لها القوة المتصرفة لكن لما كان
تصرفها المذكور بواسطة الوهم نسبوه اليه وذلك ان الحكماء زعموا ان
في الراس ثلاث تجاويف تجويف في مقدمه وفيه قوتان الاولى
الحس المشترك وهو قوة تدرك صور المحسوسات باسرها والثانية

الخيال

الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصورة فهي خزانة للحس المشترك وتجويف
في موخره وفيه قوتان الاولى الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية
كصداقة زيد وعداوة عمرو والثانية الحافظة وهي قوة تحفظ تلك
المعاني فهي خزانة للواهمة وتجويف في وسطه مستطيل بين التجويفين
نافذ لكل منهما ومملوه بالدودة وفيه قوة واحدة وهي المفكرة هذا
ما اشتهر في النقل عنهم وفي كلام بعضهم ان الواهمة مع المفكرة في التجويف
الذي في وسطه والحافظة في اول التجويف الذي في موخره واقتضت
الحكمة الالهية فراغ اخره للنزول والصدم كما قاله بعض شراح الهداية
وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في القلب ولها شعاع
متصل بالدماغ وقد جمعت في قول بعضهم

امنع سريرك عن خيالك وانصرف ... عن وهمه واحفظ لذلك واعقلا

وما عدا القوة العاقلة من هذه القوى لم يقم عند اهل السنة دليل
على ثبوتها ولا على انتفائها فهم لا يقولون بثبوتها ولا بانتفائها
قوله فتخييلية سميت بذلك لان المستعار له متخيل قوله وتنكشف
لك حقيقتها اي في العقد الثالث قوله الزبدة الرابعة تعرض المص
في هذه الزبدة لتقسيم الاستعارة الى مطلقة ومرشحة ومجردة
باعتبار امر خارج وهو الملائم كما قاله في المصباح الايضاح وهذا
التقسيم حقيقي بالنسبة للمطلقة مع كل من المرشحة والمجردة واعتباري
بالنسبة للمرشحة مع المجردة كما في قولك رايت اسدا شاكي السلاح
له لبد فان الاستعارة في ذلك مرشحة مجردة لاقترانها بالترشيح وهو
قولك له لبد وبالتجريد وهو قولك شاكي السلاح وهذه الاستعارة
هي المطلقة حكما لانه لما تعارض الترشيح والتجريد تساقطا فصارت
في حكم المطلقة قوله الاستعارة ان لم تقترن الخ اعترض بان نفي الاقتران

زيج عتيقة ثبوته فكان الاولى للمص ان يوخر عنه بان يوخر المطلقة عن كل من
المرشحة والمجردة واجيب بانه قدم المطلقة ليتصل الكلام على
الترشيح والتجريد بالكلام على المرشحة والمجردة لما في ذلك من
التناسب فتامل **قوله** بما يلايم شيئا الخ لا يخفى ان مصدوق الشي
واحد من المستعار منه والمستعار له فكان المص قال ان لم تقترن
بلاء بما يلايم واحدا من هذين الامرين ملا فسلب الاقتران
عام اذا علمت ذلك علمت سقوط قول بعضهم الاولى اعادة
النافي مع المعطوف ليكون نصا في عموم السلب نعم لو قال المص
ان لم تقترن بما يلايم المستعار منه والمستعار له لكان ذلك متجها
عليه واعلم ان المنفي الاقتران به انما هو الملايم الزايد على القرينة
كما يعلم من قول المص فيما ياتي واعتبار الترشيح والتجريد انما هو اذا
كانت القرينة مانعة او معينة فاذا قلت مشى الماء رقطا عند
تشبيه الماء بحية رقطا في الجري كانت الاستعارة مطلقة لا مرشحة
لان كلا من قولك مشى وقولك ارقط وان كان ملايما للمشبه به
ليس زايدا على القرينة بل الاول قرينة غير معينة لانها انما تشير
الى التشبيه بحيوان مطلقا والثاني قرينة معينة للمراد وكذا اذا قلت
رايت بحرا في الحمام يعطي فالاستعارة مطلقة لا مجردة لان كلا من قولك
في الحمام وقولك يعطي وان كان ملايما للمشبه ليس زايدا على القرينة
بل الاول قرينة مانعة والثاني قرينة معينة فتدبر **قوله** فمطلقة
سميت بذلك لاطلاقها عما قيد به كل من المرشحة والمجردة **قوله**
نحو رايت اسدا هذا مثال للمطلقة التي قرينتها حالية وهي كون المقام
مقام المدح بالشجاعة ومثال المطلقة التي قرينتها لفظية نحو رايت
اسدا يرمي وقد اعترض العصام على المص بانه كان الاولى ان يمثل

بالتي

بما يلايم شيئا من المستعار منه او المستعار له فمطلقة نحو رايت اسدا

٢٢

بالتي قرينتها لفظية لئلا يتوهم ان الاطلاق مشروط بكون القرينة حالية
واجيب بانه لو قال نحو رايت اسدا يرمي لاحتمل ان القرينة حالية
ويكون لفظ يرمي تجريدا فتكون الاستعارة مجردة لا مطلقة فاتيان
المص بالمثال الذي قرينته حالية لقصد الاتيان بمثال لا يحتمل التجريد
قوله وان قرنت بما يلايم المستعار منه اي دون المستعار له ليخرج ما لو
قرنت بما يلايم كلا من المستعار منه والمستعار له فانها لا تسمى حينئذ
مرشحة كما لا تسمى مجردة وذلك كما في قولك رايت اسدا يمشي
فان المشي يلايم كلا من المستعار منه والمستعار له **قوله** فمرشحة
سميت بذلك لاقترانها بالترشيح وهو في الاصل تقوية الولد باللبن
قليلا قليلا حتى يقوى على المص ثم اطلق لغة اصطلاحا على تقوية
الاستعارة بذكر ما يلايم المستعار منه ووجه تقويتها بذلك انه
متضمن لتحقيق المبالغة في التشبيه الذي التي بنيت هي عليه وكما يطلق
الترشيح على ذلك يطلق على نفس اللفظ الملايم فهو من قبيل المشترك
قوله نحو رايت اسدا له لبد اظفاره لم تقلم هذا مثال للمرشحة التي
قرينتها حالية وهي القرينة المذكورة ومثال التي قرينتها لفظية
نحو رايت اسدا يرمي له لبد اظفاره لم تقلم وقد اعترض الحفيد
على المص بانه كان الاولى ان يمثل بالتي قرينتها لفظية لئلا يتوهم
ان الترشيح مشروط بكون القرينة حالية واجيب بانه لو قال نحو
رايت اسدا يرمي له لبد اظفاره لم تقلم لاحتمل ان القرينة حالية
ويكون لفظ يرمي تجريدا فتكون الاستعارة مرشحة مجردة لا مرشحة
فقط فاتيان المص بالمثال الذي قرينته حالية لقصد الاتيان بمثال
لا يحتمل التجريد كما مر نظيره وقوله له لبد ترشيح اول لان اللبد كعنب
جمع لبدة وهي الشعر المتلبد على رقبة الاسد وقيل على منكبه وقيل

وان قرنت بما يلايم المستعار منه فمرشحة نحو رايت اسدا له لبد اظفاره لم تقلم

بين كتفيه وقوله اظفاره لم تقلم ترشيح ثان لان التقليم كناية عن
الضعف يقال فلان مقلم الاظفار بمعنى ضعيف فيكون نفي التقليم
كناية عن القوة لانه اذا نفي الضعف عن ذات ثبتت لها القوة
والمراد منها عند الاطلاق الفرد الاكمل وهو قوة الاسد ولا يخفى
ان التقليم بوزن التفعيل وهو مفيد للمبالغة في القلم ومقتضى
القواعد ان النفي متوجه على المبالغة دون اصل الفعل لكن المراد
هنا نفي اصل الفعل على حد قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد
قوله وان قرنت بما يلايم المستعار له اي دون المستعار منه لتخرج ما قرنت
بملايم كل من المستعار له والمستعار منه كما تقدم قوله فمجردة سميت
بذلك لاقترانها بالتجريد وهو تضعيف الاستعارة بذكر ما يلايم
المستعار له ووجه تضعيفها بذلك انه متضمن لعدم قوة المبالغة
في التشبيه الذي بنيت هي عليه وكما يطلق التجريد على ذلك يطلق
على نفس اللفظ الملايم فهو من قبيل المشترك كما تقدم في الترشيح
قوله نحو رايت اسدا شاكي السلاح هذا مثال للمجردة التي قرينتها
حالية وهي القرينة المتقدمة ومثال التي قرينتها لفظية نحو رايت
اسدا يرمي شاكي السلاح وجعل القرينة في مثال المص حالية اندفع
اعتراض المص الحفيد عليه بان الاستعارة فيه مطلقة لا مجردة
لان الملايم المذكور فيه قرينة والملايم الذي تصير الاستعارة به
مجردة انما يكون بعد تمام القرينة وقوله شاكي السلاح اي حاده وقويه
ماخوذ من الشوكة وهي شدة السلاح وحدته كما في القاموس واما شاك
السلاح بتشديد الكاف وقد تخفف فمعناه لابسه يقال شك الرجل
في سلاحه اذا لبسه فهو شاك السلاح كما في ضياء الحلوم اذا علمت
ما تقدم علمت ان تفسير غير واحد لشاكي السلاح بتامه لا يوافق

ماني

وان قرنت بما يلايم المستعار له فمجردة نحو رايت اسدا شاكي السلاح

ما في كتب اللغة الا ان يقال المراد بتامه كونه حادا قويا ولا يخفى
ان شاكي اسم فاعل وهو ماخوذ من الشوكة كما علمت فاصله شاوك
لكن دخله القلب المكاني بجعل الواو بعد الكاف فصار شاكو ثم
دخله القلب الذاتي بجعل الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر كسرة وقد
تقلب الواو في مكانها همزة كما في قايل وخايف فيقال شايك السلاح
وهو القياس وقد تبقى على حالها لكن تحذف الالف قبلها فيقال
شوك السلاح وقد تحذف الواو لثقل الواو المكسورة فيقال شاك
السلاح بضم الكاف مخففة كما يوخذ من القاموس قوله والترشيح
ابلغ اي من الاطلاق والتجريد والكلام المحكوم عليه بالابلغية انما هو
الكلام المشتمل على الترشيح لا نفس الترشيح لانه لا يوصف بالكلام
بالبلاغة الا الكلام والمتكلم فيقال كلام او متكلم بليغ ولا يقال كلمة
بليغة والترشيح كلمة وليست الكلمة بكلام وعلى فرض ملاحظة جملة
له لبد مثلا فليست مقصودة لذاتها حتى تكون كلاما وقال بعضهم
لا مانع من وصف الكلمة بالبلاغة للغة خلاف الاصطلاح واختار
بعضهم ان قوله ابلغ ماخوذ من المبالغة لا من البلاغة وهو الانسب
بقوله لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لكن يلزم على ذلك
الشذوذ من وجهين الاول بنا افعل التفضيل من الزايد
على الثلاث مع انه لا يبنى من قياسا الا من الثلاثي والثاني
بناوه من المبني للمجهول وهو بولغ اذ لا يصح ان يكون من المبني
للفاعل وهو بالغ فليتامل قوله لاشتماله الخ الظاهر ان المراد بالاشتمال
هنا الاستلزام والاقتضا فيكون في كلام المص استعارة تصريحية
حيث شبه ذلك بمعنى الاشتمال واستعار اسم المشبه به للمشبه
ويحتمل ان في كلامه استعارة بالكناية فيكون قد شبه اللازم

والترشيح ابلغ لاشتماله

والملزوم بظرف ومظروف وحذف لفظ المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه وهو الاشتمال **قوله** على تحقيق المبالغة في التشبيه يوخذ منه ان اصل المبالغة ثابت قبل الترشيح وهو كذلك لان الاستعارة تقتضي المبالغة في التشبيه والترشيح انما يقتضي تحققها **قوله** والاطلاق ابلغ من التجريد اي لخلوه من المضعف ولا يخفى ان الحا المحكوم عليه بالابلغية انما هو الكلام الموصوف بالاطلاق لا نفس الاطلاق فتدبر **قوله** واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون الخ يعني ان اعتبار الترشيح لا يكون الا بعد تمام الاستعارة بذكر قرينتها وقد فرع على الشق الثاني قوله فلا تعد قرينة المصرحة تجريدا وعلى الشق الاول قوله ولا قرينة المكنية ترشيحا ففيه لف ونشر مشوش وقوله بعد تمام الاستعارة اي بذكر قرينتها كما علمت لكن ظاهر كلام المص ان المراد … المانعة فقط لانها التي يتوقف عليها تمام الاستعارة الا ان يحمل على التمام الكامل الذي لا يحصل الا بذكر القرينة المعينة فتفطن **قوله** فلا تعد الخ قد علمت انه مفرع على ما قبله على اللف والنشر المشوش وانما اقتصر على نفي عد قرينة المصرحة تجريدا ولم ينف عدها ترشيحا لانه لا يتوهم الا كونها تجريدا لكونها من جنسه فان كلا منهما ملايم للمشبه بخلاف الترشيح ونظير ذلك يقال في وجه اقتصاره على نفي عد قرينة المكنية ترشيحا دون نفي عدها تجريدا فتدبر **قوله** الفريدة الخامسة غرض المص في هذه الفريدة لبيان ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته وان يكون مستعارا من ملايم المستعار منه لملايم المستعار له وحينئذ يكون تجريدا بحسب المعنى فتسميته حينئذ ترشيحا باعتبار اللفظ او باعتبار ما كان كما هو ظاهر **قوله** الترشيح المراد به هنا لفظ الملايم كما هو احد اطلاقيه بدليل قوله باقيا على حقيقته وقوله مستعارا

فان

على تحقيق المبالغة في التشبيه والاطلاق ابلغ من التجريد واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة

فلا تعد قرينة المصرحة تجريدا او لا قرينة المكنية ترشيحا الفريدة الخامسة الترشيح

فان كلا منهما يقتضي ان المراد به ذلك كما لا يخفى **قوله** يجوز الخ استشكل هذا التجويز بان الاستعارة لا بد فيها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له فان وجدت للترشيح كان استعارة قطعا وان لم توجد كان حقيقة قطعا واجيب بان القرينة المذكورة موجودة لكن لم يتحقق كونها للترشيح بل يحتمل ان تكون لخصوص الاستعارة وحينئذ يكون الترشيح باقيا على حقيقته ويحتمل ان تكون للترشيح ايضا وحينئذ يكون مستعارا من ملايم المستعار منه لملايم المستعار له ونظير ذلك ما اذا قيل رايت حمارا واسدا في الحمام فانه يحتمل ان تكون القرينة لاحدهما كالاسد ويكون المعنى رايت حمارا اي بليدا في الحمام واسدا في الحمام وحينئذ يكون لفظ الحمار حقيقة ويحتمل ان تكون لكل منهما وحينئذ يكون لفظ الحمار مستعارا للبليد كما ان لفظ الاسد مستعار للشجاع والمتبادر من كلام المص ان هذا التجويز في كل ترشيح ويويده الاطلاق الموذن بالعموم ويحتمل انه على التوزيع باعتبار المقامات وقد يويده قوله بعد ويحتمل الوجهين الخ حيث لم يعبر بقوله التفريع والاول اكثر فايدة فتدبر **قوله** ان يكون باقيا الخ في تقديمه هذا الاحتمال اشعار برجحيته فلا يرد ان التعبير بالجواز يقتضي الاستوى مع انهم صرحوا بترجيح الاحتمال الاول ونوقش هذا الاحتمال بانه لا يخلو حينئذ فاما ان يكون مضافا للمستعار له اولا فان كان الاول لزم الكذب وان كان الثاني فلغو لا يحصل له واجيب بانا نختار الاول وندفع لزوم الكذب بان اضافته الى المستعار له ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكر بل على سبيل التقوية والمبالغة حتى كانا نقلنا المستعار مع لفظ رادفه كما قاله العصام وقد اشار المص لذلك بقوله تابعا للاستعارة

يجوز ان يكون باقيا

الخ وحينئذ لا يلزم الكذب اذ لا كذب مع وجود التاويل فتامل **قوله**
على حقيقته ليس المراد بالحقيقة هنا معناها المصطلح عليه وهو
الكلمة المستعملة فيما وضعت له كما هو ظاهر بل المراد بها ما به الشي
هو هو وهو المعنى الموضوع فتدبر **قوله** تابعا للاستعارة التبعية
هنا رتبية لا زمانية فليس المراد انه لا يذكر الا بعدها اذ كثيرا ما
يذكر قبلها بل المراد انه غير مقصود لذاته بل لاجل تقوية الاستعارة
كما اشار لذلك المص بقوله لا يقصد به الا تقويتها وحينئذ فلا فرق
بين ان يذكر بعدها او قبلها كما في الاية الاتية وتقييده
بالاستعارة لانها هي المحدث عنها في هذا المقام فلا ينافي ان الترشيح
يكون تابعا لغير الاستعارة ايضا كالمجاز المرسل كما سياتي في اخر
هذه الرسالة **قوله** ويجوز ان يكون مستعارا الخ اعترض العصام على
المص بانه كان الاولى ان يقول ويجوز ان لا يكون باقيا على حقيقته
ليشمل ما لو كان مستعملا في ملائم المشبه على وجه الاستعارة او على
وجه المجاز المرسل او على وجه الكناية وزيف بعضهم هذا الاعتراض
حيث قال لا يخفى ان فايدة الترشيح تحقيق المبالغة في التشبيه كما تقدم
وذلك لا يحصل بمجرد التعبير بلفظ ملائم المستعار منه بل بالتعبير به
مع كونه باقيا على حقيقته او كونه مستعارا من ملائم المستعار منه
لملائم المستعار له المبني على دعوى اتحاد الملائمين المحققة لدعوى
اتحاد المستعار منه والمستعار له التي بنيت عليها الاستعارة ولذلك دار
امر الترشيح في كلام القوم بين البقا على حقيقته وبين الاستعارة
ولم يتجاوز امره الى غير ذلك اه فتدبر **قوله** ويحتمل الوجهين الخ
قال العصام بل الوجوه بنا على اعتراضه السابق وقد عرفت ما فيه
قوله قوله تعالى واعتصموا الخ اي لفظ الاعتصام من قوله تعالى
واعتصموا الخ كما لا يخفى **قوله** حيث الخ حيثية تعليل لما تضمنه قوله

ويحتمل

على حقيقته تابعا للاستعارة لا يقصد به الا تقويتها ويجوز ان يكون مستعارا من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له

ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا حيث

ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا الخ من ان فيه استعارة مرشحة
فتامل **قوله** استعير الحبل للعهد اي على سبيل الاستعارة التصريحية
وتقريرها ان تقول شبه العهد بالحبل بجامع التمسك في كل واستعير
اسم المشبه به للمشبه والقرينة الاضافة الى الله تعالى والمراد
من العهد دين الاسلام ويحتمل ان المراد به القران لقوله صلى الله
عليه وسلم القران حبل الله المتين افاده يس **قوله** وذكر الاعتصام
الخ معطوف على مدخول حيث فالانسب قراته بالبنا للمفعول كالمعطوف
عليه وعلم من ذلك ان الواو التي هي فاعل لا دخل لها فيما ذكر فهي
حقيقة لا محالة كلفظ الجلالة وبالجملة فالاية الكريمة مشتملة على ما هو
حقيقة قطعا وقد علمته وعلى ما هو مجاز قطعا وهو لفظ الحبل
وعلى ما هو محتمل للحقيقة والمجاز وهو لفظ الاعتصام فتدبر **قوله**
ترشيحا اي حالة كونه ترشيحا او لاجل الترشيح فهو اما حال او مفعول
لاجله وعلى الاول فالترشيح بمعنى اللفظ الذي ذكر مقويا بخلافه
على الثاني فانه بمعنى التقوية فتامل **قوله** اما باقيا على معناه
اي الذي هو التمسك بالحبل الحسي وبحث في هذا الوجه بان المعنى
عليه وتمسكوا بالحبل الحسي بحبل الله ولا يحصل لذلك الا ان يلتزم
التجريد بان يراد من الاعتصام التمسك فقط فتفطن **قوله** او مستعارا
الخ وعلى هذا الاحتمال يكون قوله واعتصموا استعارة تبعية وتقريرها
ان تقول شبه الوثوق بالعهد بمعنى الاعتصام واستعير اسم المشبه
به للمشبه ثم اشتق منه اعتصموا بمعنى ثقوا بالعهد على ما ياتي
قوله للوثوق لو عبر بالتوثق لكان انسب بالاعتصام وقوله بالعهد
كان الاولى حذفه لانه يلزم على ذكره التكرار فان المعنى حينئذ
ثقوا بالعهد بعهد الله فالسلامة في حمل العهد الى مطلق الوثوق

استعير الحبل للعهد وذكر الاعتصام ترشيحا اما باقيا على معناه او مستعارا للوثوق بالعهد

لا الى الوثوق بالعهد والتزم ذلك بعضهم قال ومحل كون التكرار معيبا
اذا لم يفد معنى مقبولا كالبيان بعد الابهام كما هنا وبعضهم التزم
التجريد ودفع ذلك الاعتراض من اصله بان قوله بالعهد ليس من
جملة المستعار له فهو قيد في المستعار له لا جزء منه وفيه بعد لا يخفى
قوله الزبدة السادسة تعرض المص في هذه الزبدة لتقسيم المجاز
المركب الى ما يسمى بالاستعارة التمثيلية والى ما لا يسمى بها وقد
عرفه بقوله وهو المركب الخ وقد صرح الخطيب تبعا للقوم في الاستعارة
التمثيلية وعرفه بانه المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه
التمثيل للمبالغة في التشبيه وقد اعترضه السعد بانه عدول عن
الصواب لانه اذا استعمل المركب في غير معناه فتارة تكون العلاقة
المشابهة فيكون ذلك المركب استعارة تمثيلية وتارة تكون العلاقة
غير المشابهة فيكون ذلك المركب غير استعارة تمثيلية فلا وجه لتخصيص
ويوجد من صنيع المص حيث اخر مبحث المجاز المركب عن مبحث الترشيح
والتجريد انه لا ينقسم الى مرشح ومجرد ومطلق وليس كذلك وكان
الاولى تقديمه على ذلك ليفيد انه ينقسم الى ما ذكر كالمفرد لكن
عذر المص انه لم يعهد للمجاز المركب ترشيح ولا تجريد في كلامهم استقراء
وتتبعا فتدبر **قوله** المجاز المركب لا يخفى انه مبتدا خبره قوله الاتي
ان كانت علاقته الخ واما قوله وهو المركب الخ فجملة معترضة بين
المبتدا والخبر قصد بها بيان المبتدا وقبل الخبر قوله كالمفرد وعليه
فقوله ان كانت علاقته الخ تفصيل لما اجمله في قوله كالمفرد لكن لا يستفاد
حينئذ من كلام المص اشتراط كون القرينة مانعة عن ارادة
المعنى الاصلي بخلافه على الاول فانه يستفاد منه ذلك بواسطة
تشبيهها بقرينة المفرد فتامل **قوله** وهو المركب الخ اي اللفظ

المركب

الزبدة السادسة في المجاز المركب وهو المركب

المركب الخ فالمركب صفة لمحذوف وقد اعترض العصام على هذا التعريف
بانه غير مانع لصدقه بالمركب المتجوز في بعض اجزائه لان المجموع مستعمل
في غير ما وضع له بسبب استعمال جزئه في غير ما وضع له واجيب بان
المراد المستعمل في غير ما وضع له اولا وبالذات لا ما يشمل ما كان بطريق
السراية من الجزء الى الكل ولك ان تمنع صدق التعريف على ذلك كما قاله
بعض المحققين لانه وان كان المجموع مستعملا في غير ما وضع له لكن
لا علاقة بين معناه الحقيقي والمجازي وكان المعترض غفل عن
قول المص لعلاقة فتفطن **قوله** المستعمل اخرج المركب غير المستعمل
كالمهمل كقولك ديز مركم مقلوب زيد مكرم وقوله في غير ما وضع
له اخرج الحقيقة المركبة ومنها التعريض كقولك ما انا بزان فانه
ليس مستعملا في ثبوت زنا الغير بل ملوح به فقط مع استعماله فيما
وضع له وهو نفي زنا المتكلم **قوله** لعلاقة اخرج المركب المستعمل في
غير ما وضع له غلطا كقولك جاء زيد في مقام ذهب عمرو وقوله
مع قرينة الخ اخرج الكناية كقولك انا عطشان في مقام الطلب
فانه كناية عن الطلب وليس مجازا لان قرينته ليست قرينة المفرد
في كونها مانعة عن ارادة المعنى الاصلي اذ لا تمنع القرينة التي هي
حال المتكلم ان يراد مع الطلب المعنى الحقيقي وهو الاخبار بثبوت
العطش له فان قيل يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والانشاء
وهما متنافيان لا يمكن اجتماعهما اجيب بان محل ذلك اذا اتحد المدلول
بخلاف ما اذا تعدد كما هنا اذ لا مانع من ان يكون اللفظ بالنسبة
لمعنى خبرا لتحققه بدون النطق به كثبوت العطش وبالنسبة
لمعنى اخر انشاء لتوقفه عليه كالطلب وقوله كالمفرد على حذف
مضاف والتقدير كقرينة المفرد فالمراد تشبيه قرينة المجاز المركب

المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة كالمفرد

بقرينة المفرد في كونها مانعة من ارادة المعنى الاصلي والمتبادر بعضهم
ان المراد تشبيه المجاز المركب بالمفرد ووجه الشبه ما اشار اليه بقوله
ان كانت علاقته الخ وقد تقدم الا انه لا يستفاد عليه من كلام المص
اشتراط كون القرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي بخلافه على
الاول فتفطن **قوله** ان كانت علاقته غير المشابهة اي كالسببية والمسببية
ومثلوا لذلك بقول الشاعر

هواي مع الركب اليمانين مصعد ... جنيب وجثماني بمكة موثق

فانه موضوع للاخبار والمراد منه التحزن والتحسر المسببان عن
الاخبار بقرينة حال الشاعر لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة المعنى
الاصلي الذي هو الاخبار في التمثيل بهذا البيت للمجاز المركب نظر
لا يقال يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والانشا وهما متنافيان لا يمكن
اجتماعهما لانا نقول قد تقدم قريبا ان محل ذلك اذا اتحد المدلول بخلاف
ما اذا تعدد وبهذا تعلم ما في كلام الشيخ الملوي ونصه ولا يصح ان
يكون معنى البيت المذكور كناية لانه لا يصح الجمع بين الاخبار والانشا
بكلام واحد ولهذا غير هذه العبارة بعد حين فخطه فليحرر **قوله**
فلا يسمى استعارة كان الاولى ان يقول فلا يسمى باسم يخصه لان
عبارته توهم ان هذا يسمى بغير لفظ الاستعارة لان الغالب توجه
النفي على القيد فقطع انه لم يوجد للقوم تسمية لهذا القسم باسم
خاص به كما نبه عليه المص في الحواشي ويجاب عنه بان النفي منصب
على المقيد والقيد جميعا وفي كلام من كتب على شرح التلخيص للعلامة
السعد تسميته بالمجاز المرسل فليحرر **قوله** والا اي والا تكن
علاقته غير المشابهة بان كانت المشابهة لان نفي النفي اثبات كما
تقدم وقوله تسمى استعارة تمثيلية اي لما فيها من التمثيل الذي

[ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة والا يسمى استعارة تمثيلية]

هو

هو في الاصل مطلق التشبيه وفي الاصطلاح تشبيه المركب بالمركب
وقضية كلام المص ان الاستعارة التمثيلية لا تكون الا في المركبات وهو
ما اختاره السيد والذي للسعد يجيز كون كل من المشبه والمشبه به
هيئة منتزعة من متعدد ولو كان اللفظ مفردا كما اشار اليه
صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وعليه
فتقريرها ان يقال شبهت هيئة المؤمنين في اتصافهم بانواع الهدى
على اوجه متفاوتة بهيئة جماعة على رواحل منهم السابق والمسبوق
والقوي والضعيف واستعير لفظ على من المشبه به للمشبه ورده
السيد بان الحرف مفرد وكذلك معناه بل ومتعلق معناه فلا تكون
الاستعارة فيه تمثيلية فليتأمل **قوله** كقوله اني اراك الخ هذا مثل يضرب
لمن يتردد في امر فتارة يقدم عليه وتارة يحجم عنه وقد كتب به الوليد
ابن اليزيد عامله الله بما يستحق الى مروان لما بلغه انه متوقف في
مبايعته اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك
كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت وتقرير الاستعارة ان تقول شبهت
هيئة من يتردد في الاقدام على الفعل والاحجام عنه بهيئة من
يقدم رجلا ويؤخر اخرى واستعير التركيب الموضوع للمشبه به للمشبه
على طريق الاستعارة التمثيلية واندرج تحت النحو في كلام المص
سائر الامثال نحو قولهم الصيف ضيعت اللبن وقولهم احشفا وسوء
كيلة والاول مثل يضرب لمن فرط في تحصيل شيء في زمن يمكنه
تحصيله فيه ثم طلبه واصله ان امراة كانت متزوجة بشيخ وكان
عنده لبن فطلبت منه الطلاق في زمن الصيف وتزوجت بشاب
ليس عنده لبن ثم طلبت من الشيخ لبنا فقال لها ما ذكر والثاني
مثل يضرب لمن يظلم من وجهين واصله ان رجلا اشترى من اخر

[نحو اني اراك]

تقدم رجلا وتؤخر اخرى اي تتردد في الاقدام والاحجام

تمرا وقبضه منه فاذا هو حشف ومع ذلك كان البايع يطفف المكيال
فقال له المشتري ماذا ومن هنا يعلم حكمة قولهم الامثال لا تغير
فيقال لكل من المذكر والموث والجمع والمفرد الصيف ضيعت اللبن
بكسر التا ونحو ذلك وتلك الحكمة انها لفظ المشبه به ولو غيرت لم يكن
اللفظ الذي وقع التغيير فيه اليه لفظ المشبه به فتدبر **قوله** تقدم
رجلا وتؤخر اخرى ظاهره انه تقدم رجلا الى قدامه وتؤخر رجلا
اخرى الى خلفه وليس كذلك لان هذه الحيثية غير معهودة
واجاب السعد عن ذلك في شرح المفتاح بان المراد بالرجل الخطوة
وعليه فالمعنى اني اراك تقدم خطوة وتؤخر خطوة اخرى وبحث
فيه بان الشخص انما يوخر رجله الى مكانها الذي نقلها منه وليس
في ذلك تاخير لخطوة اخرى فالاولى ما اجاب به السيد من انه
وان كان المقدم والماخر انما هو رجل واحدة لكنه مختلف بالاعتبار
فالرجل من حيث كونها مقدمة مغايرة لنفسها من حيث كونها موخرة
واحسن منه ما اجاب به بعضهم من ان المراد اني اراك تقدم
رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى فتامل **قوله** معه اي
تتردد الخ هذا بيان للمعنى المراد من المثال المذكور **قوله** في الاقدام
اي الجراة على الامر كذا قالوا وهو غير مناسب لمقابلته بالاحجام
الذي هو كف النفس عن الفعل لان الجراة كما في القاموس
الشجاعة وهي شدة القلب عند البأس فكان الاولى ان يقدم
تفسير الاقدام هنا بالتصميم على الفعل ويمكن ان يقال ان
المراد بالجراة على الامر التصميم عليه بدليل المقابلة فتفطن
قوله والاحجام بتقديم الحا على الجيم او العكس وكلاهما بمعنى
واحد وهو كف النفس عن الفعل كذا قال بعضهم لكن

الذي

لا ندري ايهما احرى العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر

الذي في القاموس احجم بتقديم الحا على الجيم واما اجحم بتقديم الجيم
على الحا فلم يذكر فيه فليراجع **قوله** لا ندري ايهما احرى اي
لا ندري الذي هو احرى بنا على جعل اي موصولة او لا ندري جواب
هذا الاستفهام بنا على جعلها استفهامية وعلى كل فهو بيان
لمنشا التردد بين الاقدام والاحجام فالمعنى ان سبب التردد المذكور
انك لا تعلم ايهما احق من الاخر **قوله** العقد الثاني في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية اي في ذكره على الوجه الحق عند كل
قايل بقول من الاقوال الاتية لا عند الجمهور فقط لانه قول من
اقوال ثلاثة سيذكرها وليس المراد من تحقيقه اثباته بدليل لانه
لم يذكر ادلة عليه كما علم مما تقدم **قوله** اتفقت كلمة القوم المراد
بالكلمة الكلمات لان الاتفاق من الامور التي لا تضاف الا للمتعدد
كالتساوي والتماثل كذا قال بعضهم ولك ان تستغني عن هذا
التاويل باعتبار ان الاضافة للاستغراق فال الامر الى التعدد
ولا ينافي ذلك التا التي في الكلمة لانها ليست للوحدة بل لمحض
التانيث او للوحدة النوعية وهي لا تنافي التعدد الشخصي ولا
يخفى ان الاسناد مجازي على حد قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
بنا على ان المراد بالاتفاق ما قابل النزاع وهو توافق الروية
لانه حينيذ من خواص العقلا لا على ان المراد به التساوي والتماثل
والا كان الاسناد حقيقيا لان الاتفاق بهذا المعنى لا يخص
العقلا فتدبر **قوله** على انه اي الحال والشان **وقوله** اذا شبه
امر باخر الخ اي كما في قولهم اظفار المنية نشبت بفلان فانه
قد شبه فيه امر وهو المنية باخر وهو السبع من غير تصريح
بشي من اركان التشبيه سوى المشبه وذكر ملايم المشبه به

وهو الاظفار ليدل على التشبيه المضمر في النفس ولا يرد على المص
ان ذلك يشمل ما لو قيل زيد في جواب من يشبه خالدا لانه قد
اخرجه بقوله ودل عليه الخ كما قاله العصام ووقع في كلام الشيخ
الملوي تبعا للحفيد انه اخرجه بقوله سوى المشبه وهو مبني على
اعتبار عبارة السائل الى عبارة المجيب وهو خلاف ما هو المتبادر
من اعتبار عبارة المجيب في حد ذاتها وهذا كله ببادي الراي
وعند امعان النظر تجد ذلك لم يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه
لانه من باب المشابهة التي هي المماثلة ليس من باب التشبيه
في شيء فتامل **قوله** من غير تصريح بشيء الخ يفيد بالتصريح بشيء
ان هناك اشارة الى الاركان كلها الا انه لم يصرح بشيء منها
سوى المشبه وقوله من اركان التشبيه اي التي هي المشبه والمشبه
به واداة التشبيه ووجه الشبه وخرج بقوله من غير تصريح
بشيء الخ ما لو صرح بجميع اركان التشبيه كما لو قيل زيد كالاسد في
الشجاعة فليس في ذلك استعارة بالكناية بل ليس من باب الاستعارة
اصلا اذ هو من باب التشبيه غير البليغ وانما لم يكن بليغا لانه
قد صرح فيه باداة التشبيه ووجه الشبه والبليغ عندهم ما حذفت
فيه الاداة والوجه كما لو قيل زيد اسد فتحصل انه ان صرح بجميع
اركان التشبيه كان تشبيها غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشبه
به فقط كان تشبيها بليغا وان صرح بالمشبه فقط كان في التركيب
استعارة بالكناية وبقي ما لو صرح بلفظ المشبه به فقط فيكون
في التركيب استعارة تصريحية **قوله** سوى المشبه اي كالمنية
في المثال السابق وظاهر ذلك ان المستعار له مشبه بالفعل
مع ان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه حتى تصح دعوى

الاتحاد

من غير تصريح بشيء من اركان التشبيه سوى المشبه

الاتحاد واجاب بعضهم عن ذلك بان المراد المشبه بالقوة وهو
ما يصلح لان يكون مشبها لو اتي باداة التشبيه وهو غير محتاج
اليه لان الكلام ليس في التشبيه اللفظي بل في التشبيه النفسي
المرموز اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المستعار له
فتامل **قوله** ودل عليه الخ اي على التشبيه المفهوم من قوله
اذ التشبيه امر باطني الخ ولا يرد على ذلك انه لا يظهر الا على مذهب
الخطيب الاتي دون غيره مع ان كلامه في بيان المجمع عليه حيث
قال اتفقت كلمة القوم الخ لان التشبيه اصل ملاحظ ابتدا
ولا محالة باتفاق الجميع فتدبر **قوله** بذكر ما يخص الخ اي بذكر لفظ
ما يخص الخ فهو على تقدير مضاف لان الذكر انما يكون للفظ
ويحتمل ان تكون ما واقعة على لفظ لكن الاختصاص من حيث معناه
لان المختص انما هو المعنى والمراد المعنى الحقيقي وان لم يكن مستعملا
فيه اللفظ كما في ينقضون عهد الله عند صاحب الكشاف وكما في
اظفار المنية عند السكاكي كما سياتي توضيحه **قوله** كان هناك
اي في الكلام المشتمل على التشبيه المذكور فاسم الاشارة للمكان
الاعتباري وقوله استعارة بالكناية اي واستعارة
تخييلية لكن المص لم يتعرض لها لانه ليس بصدد ها في هذا العقد
قوله لكن اضطربت اقوالهم استدراك على قوله اتفقت كلمة
القوم لانه قد يتوهم انه لا اختلاف بينهم اصلا فدفع ذلك بقوله
لكن اضطربت اقوالهم لكن الانسب بقوله اتفقت كلمة القوم ان
يقول لكن اضطربت كلماتهم الا ان يقال اشار بذلك الى ان المراد
في الموضعين واحد وهو الارا والمراد من الاضطراب هنا
الاختلاف وان كان في الاصل اسما للاختلال يقال اضطرب

ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك استعارة بالكناية لكن اضطربت اقوالهم

الاسراخفى وانما لم يفسر هنا بذلك لانه يقتضي ثبوت الاختلال لجميع المذاهب
والواقع خلافه لان المختل انما هو مذهب السكاكي ومذهب الخطيب
دون مذهب السلف وايضا لو فسر بذلك لفاتت المقابلة للاتفاق
لان المقابل للاتفاق الاختلاف لا الاختلال ثم ان اضطراب اقوالهم
انما هو في تشخيص المعنى الذي يطلق عليه اللفظ المذكور وهو
الاستعارة بالكناية وذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من
كلام السلف وثانيها ما يفهم من كلام السكاكي وثالثها ما ذهب
اليه الخطيب ولذلك عقد المص لكل قول فريدة كما ذكره بقوله
ولنتعرض لها في ثلاثة فرايد وقد توهم بعض الناظرين في كلام
صاحب الكشاف ان الاستعارة بالكناية عنده لفظ الاظفار مثلا
من حيث كونها رمزا الى المستعار السبع للمنية واثبت بذلك قولا
رابعا لكن المص لم يكترث بذلك وسيصرح برده في الفريدة الاولى فهو
واليه ذهب صاحب الكشاف كما سياتي بيانه ثم ذهب العصام الى
انها من نوع التشبيه المقلوب وهو ما يقلب فيه المشبه مشبها به
والمشبه به مشبها نحو قوله ∴
∴ وبدا الصباح كان غرته ∴ وجه الخليفة حين يمتدح ∴
وتقريرها ان يقال شبه السبع بالمنية واستعير لفظ المنية للسبع
ثم جعل التركيب كناية عن تحقق الهلاك به ولا يرد ذلك على
المص لانه انما حدث بعده بكثير **قوله** ولنتعرض فيه ادخال لام
الامر على فعل المتكلم وهو قليل ونكتة الامر لنفسه بذلك
شدة الاعتنا ببيان الاقوال المذكورة وقوله لها اي لتلك الاقوال
او للاستعارة بالكناية والاول هو المتبادر **قوله** في ثلاثة فرايد
هكذا وجد في النسخ باثبات التاء في اسم العدد مع ان المعدود

موَنث

موَنث وهو مذكور وفي هذه الحالة يجب تجريد اسم العدد منها
ولعله اول الفرايد بالمباحث فيكون المعدود مذكرا او جعل لفظ
الفرايد بدلا والمعدود لا يعتبر الا اذا كان تمييزا دون ما اذا كان
مبتدا او خبرا او بدلا او نحو ذلك كما نقل عن النووي في قول الفقها
سنن الوضوء عشرة فتامل **قوله** مذيلة بفريدة اخرى اي مجعولا
ذيلها فريدة اخرى كذا فهم العصام ثم اعترض بانه لا وجه لذلك
قال وكانه مستحدث والا فلم نجد في كتب اللغة التذييل بمعنى
جعل الشي ذيلا لشي اخر بل بمعنى تطويل الذيل اه واجيب
بانه يصح تخريج كلام المص على ضرب من التجوز ولا يخفى ما
فيه من الاستعارة المكنية وتقريرها ان يقال شبهت الفرايد
بالثياب بجامع نسج كل على ما ينبغي وطوى لفظ المشبه به ورمز
اليه بشي من لوازمه وهو التذييل على سبيل التخييل **قوله**
لبيان انه هل يجب الخ اي لبيان جواب هل هذا الاستفهام
لان المبين ليس الاستفهام بل جوابه فتدبر **قوله** ام لا حق
العبارة ان تبدل ام باو او هل بالهمزة لان ام هنا متصلة وهي
لا تستعمل مع غير الهمزة الا شذوذا لكن قد وقع مثل هذا التركيب
في عبارة السعد التفتازاني وكتب عليها عبد الحكيم ما نصه قوله
ام لا منقطعة لان المتردد انتقل من الاستفهام عن حكم الى
الاستفهام عن حكم اخر قال الرضى واذا كانت منقطعة جاز استعمالها
مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل
فيه الاقدام اه والمتصلة هي الواقعة بعد همزة التسوية نحو
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم او بعد همزة يطلب بها وبام
تعيين احد الشيين بعد العلم بمعلوم الثبوت نحو ازيد عندك

ولنتعرض لها في ثلاثة فرايد

مذيلة بفريدة اخرى لبيان انه هل يجب ان يكون المشبه في صورة الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له ام لا

ام عمر والمنقطعة هي الخالية عن ذلك ولا ينافي ذلك عدم الاضراب
ثم قد تقتضي معه استفهاما وقد لا تقتضيه كما هو موضح في محله
قوله الفريدة الاولى بين المص في هذه الفريدة مذهب السلف
وانما بدا به لانه المختار كما سيذكره قوله ذهب السلف كان
الاولى التعبير بنحو يوخذ من كلام السلف لان ما ذكره ليس
معلوما من كلامهم بطريق الصراحة ولذلك قال السعد ومعناها
الماخوذ من كلام السلف الخ ما ذكره والسلف في الاصل كما قاله
الجوهري من تقدم من الاباء والاقارب والمراد به من تقدم
من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر واضرابه ما عدا صاحب
الكشاف بقرينة ذكره بعد وما عدا السكاكي والخطيب بقرينة انه
سيقرر لهما مذهبين اخرين وحينئذ ففي كلام المص استعارة
تصريحية حيث شبه من تقدم من علماء هذا الفن ما عدا هؤلاء
بمن تقدم من الاباء والاقارب واستعار اسم المشبه به للمشبه
كذا يوخذ من كلام العصام وغيره وتعقب بان ما ادعاه من
تخصيص السلف بالاباء والاقارب غير مسلم على الاطلاق بل
محله اذا اضيف لمعين كما تشير اليه عبارة الصحاح ونصها فاذا
قلت قال سلفي فالمراد الخ اما اذا لم يضف لمعين كان قلت قال
السلف فمعناه حقيقة من تقدم قبلك مطلقا كما تنطق به عبارة
الاساس والصحاح وغيرهما فليراجع قوله الى ان المستعار
الاولى ان يعبر بالاستعارة بدل المستعار لان لفظها هو
المحدث عنه فيما سبق ولانه هو موضوع الخلاف كما قال الجدولي
وغيره واجيب عن ذلك بما لا يجدي فليتامل قوله لفظ
المشبه به من اضافة الدال للمدلول وقوله المستعار بالرفع

على

الفريدة الاولى ذهب السلف الى ان المستعار بالكناية لفظ المشبه به المستعمل للمشبه في النفس المرموز اليه

على سنذه فهذا شذوذ ايديان ودميان ودموان قاله السيوطي
في جمع الجوامع قال ابن فلاح حكمة عدم مراعاتهم الاصل في التثنية
اي على اللغة غير الشاذة انه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد اليها
يترايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما امكن اه وهذا
غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب اي يدي ودمي لان ياء النسب
حرفين وفي تصغير يد لان اكونها بلا تاء اذا صغرتها اثنا كاسيابي مع
انهم اعادوا المحذوف فيهما فلعل ترك اعادتهما في التثنية على اللغة الكثيرة
للتحقيق لان استعمال تثنية يد ودم اكثر من استعمال تصغيرهما ونسبتهما قوله
قوله قال الشاطبي هو ابو اسحق شارح المتن واما القاري صاحب حرز الاماني
فهو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه
على الرادي ما لغير الشاطبي قوله وضعا اوليا اعتران اعم مرتبته ما بالتعريف
الوقتي لان وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتعبير الاولي فلا يعتد به قوله
فان سببا علته لحذف في نعتدين وهذا الوضع خاص بالحرف لا مثالهم قوله
من الاسماء اي المعربة لوجود اسما مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية
والاستفهامية قال ويم المراد بالاسماء الحقيقة اي التي لا تودي مع المبني الاكمي
معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة فليس ذلك من وضع الحرف المختص به
لوجوده في الاسم معربا مع بناء على القول ثنائية وضعا وقيل ثلاثية ومعنا
واصلها منى ونحو كم الاسمية التي بمعنى حسب بناء على انه اعرابها وان كانت
الغالبة بناؤها قوله وهذا بعينه اي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف ان يكون
الثاني حرف لين قوله على من اعتل لخ اي فالصحيح على ما ذكره الشاطبي انه مثالا
لم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى
رب التكثير ان كانت خبرية وعلتها من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية
او معنى رب التكثير شرطية والا فتعارض انه كانت موصولة وجملة التركيب
صوفية فلا اشكال قوله فعلى الجملة اي اقول قولا مشتملا على الجملة اي الاجمال اعم
الاقوال او جميعها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص كون الحرف الحرف فانه
للغير فحقق في وضعه قوله قد تضمن معنى اي زيادة على معناه الاصلي الموضوع
له اولا وبالذات وبكونه وضع له اولا وبالذات وضع لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض

جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع
الاولي واعتبارا عينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وقاعدة المعنى ثانوي
انتهى والحاصل انا راعينا ما وضع له اولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا
فبنيناه وقاعدة المعنيين قوله من معاني الحروف اي من المعاني التي من شانها ان تؤدى
بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره
العضد والسيد الجرجاني ونقل شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة
عن الشاطبي عن جميع النحاة الا ابا حيان من ان معنى الحروف جزئيات
وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح ان المعنى
الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية وقال الرودانى المراد بالمعنى
هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حققها السيد انها معنى الحرف انتهى
والظاهر ان مراده بمتعلق المعنى كلمة كما في قول ابيات وتوجيه ما ذكره انه
المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط
وغير ذلك قوله لا بمعنى انه حل محله هو الحرف اي بحيث يكون الحرف منظورا اليه
حال الذكر لكون الاصل في الموضع ظهوره وانما اتى التضمن بهذا المعنى
لانه بهذا المعنى لا يقتضي البناء قوله خلفه حرفا في المعنى اي افهم معناه اي
بحيث صار الحرف مطرحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع الاسم قوله
سواء تضمن اي تعميم في قوله وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى الحرف قوله او
غير موجود معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود
من قوله سواء تضمن معنى حرف قوله فاسمه الشارح في نوع فيه بانهم قد صرحوا
بان اللام العهدية يشار بها الى المعهود ذهنا او خارجا وهي حرف فقد
وضعوا للاشارة حرفا واجيب بان المراد بالاشارة التي لم
يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشيء من المحسوسات
كاليد والراس والاشارة باللام بسيطة لكنه انه ادق وقد نقل ابن فلاح
عن ابي علي كما في نكت السيوطي ان هنا بنيت لتضمنها معنى الكاف
وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود قوله حتى ان يؤدى لكونه نسبة
مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما ان الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين
المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه قوله وكناية

قوله الشارح بانهم يحفظ من وضع بانهم في الحروف عباراتهم في بعض الكتب من لا نسبة لاحد الاقسام فليحفظ

لها او كنيه بنيابة اي سببه في نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه
الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار اصلا قوله في العمل زاد في التصريح
والمعنى قوله بلا تأثر التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى
يبنى الاسم قوله لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب
بحسب وضع ومعناه بان يأتي وضع ومعناه الاعراب وقولنا بحسب
وضع ومعناه اندفع عن المصنف ما ورد عليه من ان التأثر قبول الاثر
الذي هو الاعراب فكانه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو
غير مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء وهو
متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهو تناف واجيب ايضا بان
المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان
عدم تسلط العامل فرع البناء وهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم
السبب وكذا ان كل الفرعية فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغي
ان يكون في المشبه اصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة
عن الفعل وعدم التأثر بالعامل اصل في الحرف قلت لا شك ان عدم
التأثر بالعامل اصلي في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط فيكون اصالة
وجه الشبه في المشبه باعتبار احد جزئي الشبه في المشبه باعتبار
احد جزئيه وجه الشبه وكم قد وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا
ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض فائدة قال الشيخ
خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة وههنا بحث عن نقل الاعراب
الى ما بعدها لكونه على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير
وكتابة كاينة بغير تأثر بعامل او لم قبل بنقل اعراب لا الى تأثر
وتقدير اعراب تأثر ان ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بان لا محل له
محلا او تقديرا او انها مضافة اي تأثر وان جر تأثر اعرابه لا بالالة
ستأنس لما مر بالمتاصل على نقل اعراب الا بمعنى غير الى ما بعدها كما في لو
كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فتأمل قوله ويسمى الشبه الاستعمالي
الضمير يعود الى معلوم من السياق اي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر
الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري

في الحرف دون الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب فتسليم لزومه لان النيابة عن الفعل اصل

قوله وذلك موجود في اسما الافعال فكلها مبنية للشبه الاستعمالي وفتحة
نحو نزاك فتحة حكاية لما قيل نقلها من الظرفية الي اسمية الفعل خلافا لابن
خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بانابه عنه المصدر قوله ولا يعمل غيرها
فيها اي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها ولا يعمل مع ان العامل
لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير فلنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال
ولج في الذعر لانه من الاسناد الي اللفظ قوله بنا على الصحيح فمقابله انها مبتدا
استغني فاعلها عن الخبر كالجماعة او مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافقتها
في المعنى بنا على انها موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازري وانظر ما عدا الما
على هذين التوجيهين قوله نايبتان عن المعنى دائرتين على معنى نيابتهما عن
الفعلين افادتهما معناهما لان الاصل ذكر الفعلين فتركا واقيم مقامهما الحرفان
كما في نيابة حرف النداء عن ادعو قوله كالمصدر النايب اي مبني على احد مذهبين
ثانيهما ان المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نايب عن الفعل
معنى لا عملا وانما قيد كالنايب لانه العامل النزوما وجزم وان كان العامل
بالعوامل تارة يعمل وتارة لا قوله اصلا الم للاطلاق ولو حذفه صح تشبيه
عايدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تاثر المسوق لاخراج
المصدر النايب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف
اسم الفعل فان نيابته عنه متاصلة حقيقة في التركيب كاضرب وترك كالمتو
كور الكا قوله وهو اي الشبه الافتقاري الذي يفتقر الاسم اي ذوات تفتقر
الاسم او الضمير راجع الي الافتقار قوله اي الجملة اي او ما قام مقامها كالوصف
في ال الموصولة او عوض عنها كالتنوين في اذ اه ذي وسري ولعله افاد التقييد
بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو اولي من جعل الجملة اياه للتنويع
لان التنويع كما يتحقق بالافتقار الي الجملة يتحقق بغيره ولا يرد علي كلامه
القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دايما اي الجملة او المفرد القايم
مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظ كقلت
زيدا اي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تقصد
بذلك شيئا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا هكذا ينبغي
تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض قوله اي لازما تفسير لمراد الموصل

عز

اذ الموصل غير العارض لكونه كان من شانه اللزوم اطلق واريد به الملازم فهو
من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشان قوله كالحرف انما افتقر الحرف في
افادة معناه الي الجملة لانه وضع لتادية معاني الافعال او شبه الافعال الي
الاسما قوله كسبحان اي على المشهور من مذهبين ثانيهما انه يستعمل مضافا في
غير مضاف كقوله سبحان من علقمة الفاخر اي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه
على شرح المواقف سبحان نصب على المصدرية بمعنى التنزيه والتبعيد من
السو للامر سبحت بتشديد البا سبحانا فحذف الفعل وجوبا لقصد الدوام
واقيم المصدر مقامه واضيف الي المفعول وهو مصدر من الثلاثي بمعنى
مصدر الرباعي كما في انبتكم الله النبي نباتا ويجوز ان يكون مصدر سبح في الارض
والماء اذا ذهب وابعد اي ابعد من السوء ابعادا او من ادراك العقول
واحاطتها فيكون مضافا الي الفاعل ويجوز ان يكون من سبح سبحانا كمنع
او سبح سبحا اذا قال سبحان الله منهما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح و
زيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التوبيه او علم خلاف قوله فلا ينبغي
جواب اما اي فلا يبنى وجوبا اعم من ان لا يبنى اصلا كما في سبحان او يبنى جوازا
كما في يوم وبنايه على الفتح قدانا قوله وعنه زوال العارض الموصوفية له ا
في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية
هو لا يناسب ما قبله الا ان يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى
ما في النسخ الاولى قوله انما اعربت هذا جواب سوال وارد بالنظر الي اي
الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقاري قوله من لزوم الاضافة
اي الي المفرد فخرج باللزوم كم قلت قد تضاف اي المفرد وقد لا تضاف اصلا
وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الي الجملة ولدن فانها قد تضاف
الي المفرد وقد تضاف الي الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلمنا وجوده في
لدن فاعراب لدن لغة والمعارض عند لا يمنع الاعجم البناء وبهذا الاخير
يجاب عن ايراد قد الاسمية لانها ايضا لغتين الاعراب والبنا قوله
من وجود صورة التثنية اعترض بان من قال بالاعراب حكم بان التثنية
حقيقة ومن قال بالبنا لا اشتراطهم في الاعراب التثنية اعراب المفرد وقبول
التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لانه مفرد مذكر مبني لا يقبل الاعراب

التنكير وان لم تجتمع في التنوين فعلم اولا بالاعراب وثانيا بان التثنية صورية
والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة
لانه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس التثنية ما كان كذا
وتا والذي والتي ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كانها غير حقيقية
فلذلك قال صورة قوله اي الاضافة والتثنية قوله وانما بنيت اي الموصولة مع
ما يرد عليه في قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا في قوله فيما ياتي واما
بني الذين الخ وبحثهما ذكره ذكر زيادة فائدة ولا دخل له في الايراد وهذه
القراءة شاذة قوله كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية اما الاول فللتنزيل
المذكور واما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا
وبعضه كان مجموع قوله لفظا ونية لا لكل واحد على حدته حتى يرد انها على
هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية حقيقة فتامل قوله مع قيام موجب
البنا المذكور وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم الى الجملة قوله من لاحظ
ذلك اي التنزيل المذكور مع قيام موجب البنا قوله ومن لاحظ الحقيقة اي
وجود المعارض للشبه من الاضافة قوله فلو حذف ما تضاف اليه اي سوا
ذكر صدر الصلة او حذف اعربت ايضا اي كما اعربت حال الاضافة وحذف
صدر الصلة على لغة قوله لقيام التنوين مقامه اي مقام ما تضاف اليه ولما
لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة تكون كانها منقطعة عن
الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها قوله وزعم ابن الطراوة هذا مقابل قوله
سابقا وهي مضافة لفظا ان كان صدر صلتها ضمير الخ وقوله وحاصل
ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح بطريق اللف والنشر المشوش
قوله وان كان الجمع اي اللغوي فلا ينافي انه اسم جمع والواو للحال قوله لانه لم يجر
على سنن الجمع يرد عليه ان التثنية في ذان وتان واللذان واللتان لم تجر
ايضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بان هذا بعدم جريان التثنية فيما
ذكر على التثنية لفظية وجهته عدم جريان الجمع في الذين على سنن الجموع
معنوية والجهة المعنوية اقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية
فاحفظه فانه نفيس قوله لانه اخص من الذي فان الذي يستعمل في العا قل
وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل قوله ومن اعرابه اي بالواو

قف

سنن

رفعا

رفعا وبالياء نصبا وجرا نظرا الى مجرد الصورة اي الى صورة الجمع المجردة عن النظر
الى المعنى من كونه اخص من مفرده قوله على هذه اللغة اسم الاشارة يرجع الى
لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله بعد مبني نحو او الى لغة
من ينطق بالواو في حالة الرفع المعلومة من المقام قوله ومن اعرب نحو ذو
ذات جواب سؤال فيه [illegible] وارد على الشبه الافتقاري قوله لشبه الاسم المهمل
شبه الاسم بالحرف المهمل في اهماله عن العمل اي كونه لا عاملا ولا معمولا
قال في التصريح وادخله ابن مالك في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي ح
اهـ وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوي والاستعمالي خصوص
معناهما السابق بل اريد الاعم الشامل للشبه الاهمالي وعد بعضهم من
انواع الشبه الشبه الجمودي والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بمعنى
يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم
ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية
وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد ان الشبه اللفظي مجوز
للبنا لا محتم له فعليه يجوز ان يكون حاشا وكلا الاسميات معربة تقديرا
كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا فتنبه لهذا قوله ومثله اي المثل [illegible]
عليه بقوله السود المخصوص وق والم وهذا مبني على انها لا محل لها لكونها
متشابهة لا يعرف معناها وهذا ابتني على انها لا محل لها لكونها متشابهة
ولم يصحبها عامل اما على انها اسما للسور فلا [illegible] ان محلها رفع بالابتدا او الخبرية
او نصب على المفعولية بمحذوف اي اقرا او جر بحرف القسم المقدر فليس من هذا
النوع بل ما كان منها مفردا كص او موازنا لمفرد كحم موازن قابيل جاز
اعرابه لفظا او تقديرا بان يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك
كالم وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وهو شبيه وفي
الهمع ان المفرد اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى
وتانيثه وان موازنه اذا اعرب يمنع لموازنة الاسم الاعجمي وان ما لم يكن
مفردا ولا موازنه وامكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبنا
الجزئين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون او على النون
مع اضافة اول الجزئين لثانيهما وعليهما في منع الصرف وعدمه بناء على

يصرف و

تذكير الحرف وتانيثه اهـ بتصرف ويقوينا وهم بصحيح عابد سقط ما للبعض من
الاعتراض على التعليل بكونها مشابهة بان كونها مشابهة لا يقتضي عدم المحل
وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرها من المشابه قوله والمراد اي بما بني لشبه
الاسماي وقوله الاسما اي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى
واين وقوله مطلقا اي في حالتي السوداوله والمراد بالتركيب كما قاله العنيمي
ما يشمل الاسنادي والاضافي قوله وبعضهم اي انها معربة حكما اي قابلة
للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظي لان الاول لا ينفي قبولها
للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما
انما هو في التسمية وعدمها كذا للحج قال البعض وهو يدل على ان القولين
متفقان على انها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب وهو مسلم من شبه الحرف
فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها
من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى انها معربة حكما فللمعرب معنيان
احدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني مقابل المبني فبين المبني والمعرب
بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الاول
التضاد ولذا جاز ارتفاعهما او ببعض تلخيص وقال الجامي في شرح قول ابن
الحاجب في كافيته فالمعرب اي من الاسما المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل اي المبني الذي هو اصل في البنا ما نصه اعلم انه صاحب الكشاف
جعل للاسما المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعرب فان ذلك لا يحصل الا
بالاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لحصول الاستحقاق بالفعل وهذا التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة اهـ وحسن ينبغي ان يحمل عليه
موهم خلافه قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع اي وغيره كالسنة الحجودي
وان اوهم تقديمه الظرف خلافه قوله بكاف التشبيه الاولى بكاف التمثيل
ومعرب الاسما قال يس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو
ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجه اهـ ؟؟

العلام من الصلاحية للاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام عصام الدين واعتبر العلامة
صاحب ... ؟ ؟

واعترض

واعترض البعض عليه بان شرط هذه الاضافة صحة حمل الثاني على الاول
كما تم هنا فيه مرفوع عامر عن الروداني من ان صحة الحمل اغلبي لا شرط لازم
وانما صرح المص بتعريفه معرب الاسما مع انفهامه من قوله ومبني لشبه
من الحروف مدني توطية لتقسيمه لحظ الاعراب ومعد قوله ما قد سلما
من شبه الحرف مادة اقتصه على علمهم فاندفع الاعتراض بان التعريف صادق
على الحرف اذ الشي لا يشبه نفسه قوله الشبه المذكور اشار به الى ان الاضافة
في شبه الحرف للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم اعني المدني
الذي لم يعارضه معارض ويحمل الاضافة عهدية دخلت ايه ونحوها من
المعربات التي اشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقاله التعريف غير جامع كر
اي ونحوها لان فيه شبها بالحرف قوله نظم لعرابه اي لم يمنع من ظهوره مانع
وادغام وحكاية وتخفيف واتباع قوله وفيه عشر لغات بل ثمانية عشر جمعت
في هذا البيت سم سمة اسم سماة كذا اسما للاسما بتثليث الاولى قوله في
الذكر اي ذكر حقيقي الاسم ولو قال في التقسيم لكان اوضح اذا الذكر لا
يخص التقسيم قوله وفي التعليل المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبني
والضمني كما في المعرب لان قوله ومعرب الاسما ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن
تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن
بالعلية فلا يرد ان المص لم يعلل اعراب الاسم والمراد انه يشتمل به
التعليل بعلة تامة كما في المبني والتعليل بعلة ناقصة كما في المعرب فلا
يرد ان علة اعراب الاسم ليست السلامة بل توارد المعاني التركيبية
المختلفة عليه مع السلامة قوله فلان الفاء الخ وهذا التعليل لان لتقديم
المبني في التعليل قوله افراد معلول علة البنا اي افراد موصوف معلول
علة البنا لان علة البنا شبه الحرف ومعلوله البنا وموصوفه المبني
وافراده النوعية محصورة لانها المضمرات واسما الشروط واسما
الاستفهام واسما الاشارة والاسما الموصولة واسما الافعال واسما
الاصوات وكذا المنادى واسم لا ان حمل الكلام فيها يشمل البنا الاصلي
والعارض وبعيد ان يراد الكراهة التخصيصية فيتعين حمل الكلام في
البنا الاصلي والا ورد ان افراد المنادى ونحوه لا التخصيص محصورة

قوله خلاف علة الاعراب اي افراد معلول علة الاعراب اي افراد موصوفه معلولها
فقدم علة البنا ليبين افراد معلولها اي فيما يأتي وكان الاولى حذفه لان يتبين
افراد معلول علة البنا لا يصلح علة لتقديم علة البنا مع انه سلف تعليل
تقديم علة البنا فتامل قوله وفعل مضي عنه نيابة اي حرف مضي وتقدير مضاف
حذف المصم لمماثلة المعطوف عليه والتي المضاف اليه مكانه وان قوله
بنيا الرفع لضمير التثنية جرى على المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار
عن مفرد بمثنى لضمير التثنية وتقدير كلام المصم رفع مضي عطفا على فعل على
انه اقيم مقام المضاف عند حذفه او على انه بمعنى ماض ويحتمل ان الف بنيا
للاطلاق وان ضمير يرجع الى الفعل مرادا به الجنس في ضمن نوعيه فعل
الامر وفعل المضي واصل مضي مضوي قلبت الواو يا لاجتماعهما مع اليا وسبق
احداهما بالسكون وقلبت بعد ضمة الضاد كسرة للمناسبة قوله لا وله ما جزم
به مضارعه تبع فيه التوضيح واورد عليه ان امر الاناث مبني على السكون
صحيحا كاضربن او معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما لبنايه
باتصال نون الاناث والامر المؤكد بالنون مبني على سكون مقدر
مع ان مضارعه ليس مجزوما لبنايه باتصال نون التوكيد والامر الذي
لا مضارع له كهات وتعال مبني مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما
واجاب بعضهم عن الاولين بان المضارع الذي اتصلت به نون الاناث
او نون التوكيد في محل جزم والمعتمد لكن يأتي قريبا ما يعيبه وبعضهم
بان المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه امر
الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم
بحذف اخره وبعضهم عن الاخير بان المراد لو كان له مضارع ولك ان تستغني
عن هذه التكلفات بجعل كلامه اغلبيا وقال شيخنا السيد التحقيق
ان هات له مضارع يقال هاتي يهاتي مهاتاة كناجي يناجي مناجاة اه
قوله من سكون اي ظاهر او مقدر كما بين سبقوله او ما ناب عنه من حرف
علة او نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما في قل اصله قول اي عند نقلت
حركة الهمزة الى اللام وحذفت قوله لمشابهته المضارع اي حق المضارع
معرب والاصل في الاعراب الحركة قوله في وقوعه صفة كذا لا يخفى ان الواقع صفة

وصفه

وصلة وخبرا وداله هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من
الجملة الفعل اعتبروه او المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس واما نحو ضربتم
فما اشار بالامثلة الثلثة الى الصور الثلاث التي يعرض فيها سكون اخر
الماضي وهو اتصاله بتا الفاعل او نا التي للفاعل او نون النسوة قوله كراهتهم
توالي اربع متحركات اي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي
والسداسي وبعض الخماسي كتعلمت عليه اطرادا للباب على وتيرة واحدة
او انما حمل الاكثر على الاقل لان في حمله على الاقل رفع المحذور بلا كلفة
ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لانهما من الالف عن اصلهما وهو علابط
وجنادل ولا نحو شجرة لان تا التانيث على تقدير الانفصال ويرد عليه ان نحو
قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو يا
والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وايضا جعل الفعل
مع تا الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تا تانيثها كالكلمة
الواحدة تحكم وسعتهم اختار بعضهم ان الموجب لسكون اخر الفعل فيما مر
تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا بالسكون واكرمنا بالفتح وحملت
التا والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال قوله فيما هو كظرف للفعل
الاربع متحركات فيما هو كالكلمة ظرفية الجزء في الكل قوله لان الفاعل كجزء علة للتنبيه
وكذلك ضمة ضربوا اي ليست هذه الضمة التي قبل الواو فتحة من بابل
بل اصلية لا لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت
بغلامي والفرق ان كسرة الاعراب عرضت سابقة على يا المتكلم حتى تنتهي
بعد الاضافة اليه لوجود يا المتكلم قبل دخول عامل الجر بخلاف فتحة
نا الفعل فانها سابقة على الالف فتشتهي هذه ينبغي تقرير الفرق قوله
او حكما لمناسبة الواو لان اصله غزووا وقضيوا ثم نقل ما قبل الواو
لوجود الضم قبله تقديرا لان الاصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الاول
واليا في الثاني الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقا
الساكنين قوله مذهب الكوفيين قال شيخنا السيد والاخفش ومتبعهما
ضعف به مذهبهم اذ حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم نسخ
ذلك في لام الامر قوله وتتبعها حرف المضارعة ابدا فما التبس بالمضارع

يجري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين او اللام كخم وق
ارم والصحيح في الوصل عليه قوله لان الامر معنى اي شيء بين الامر في
المامور فلا يستقل بالمفهومية وانما حقه النعت لاخذه من قوله لحتمه في
فاتضح قوله لحتمه واندفع الاعتراض بانه ليس كل معنى يؤدي بالحرف فان
المضي معنى والاستقبال معنى ولم يؤديا بالحرف قوله ولانه اخو النهي
اي مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام يأتي
في محله وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذي هو
اخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف واما الامر الذي هو مدلول
فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث قوله اعربوا اي العرب بمعنى نطقوا به
معربا او النحاة بمعنى حكموا باعرابه قوله عن الاسم المطلق الاسم لا خصوص
اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله وجريانه على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل وجريانه عليه
قوله في الابهام نحو ذكروا شبه المضارع للاسم اربعة وجوه اما الاول والثاني
فلاحتمال المضارع للحال والاستقبال وتخصيصه باحدهما بالقرينة كالان وغدا
مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف واما الثالث والرابع فظاهران
فان قلت ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد
من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على
قولهم هنا الفعل المضارع يشبه في التخصيص قلت الحاصل بالحرف المقدر
كاللام او من وتقديره لا يكون الفعل او يقال ما هنا بالنظر للامرين معا
اي التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم او المراد ان ذلك لا يكون
بالاصالة فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع للحال والاستقبال انه مشترك
بينهما وهو احد الاقوال ثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال و
اعتمدها جماعة كالدماميني والشمني [illegible] لترجح كونه للحال عند التجرد
عن القرائن كما هو شان الحقيقة ولان [illegible] قد يكثر استعمال
المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه
ولان المناسب ان يكون للحال صيغة تخصه كما للماضي والمستقبل
صيغة فعل الامر فالثالث عكسه وليس المراد بالحال عند اهل العربية الان
وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل اجزاء من اجزاء

الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة

الماضي

الماضي واوائل المستقبل مع ما بينهما من الان ولهذا استعمل نحو زيد يصلي
من قول القائل زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الانات المتتالية واقعة في الحال قاله
دم وما ذكرناه من ان زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار لحدث المامور
به اما باعتبار الامر والطلب فحال قوله ولجريانه اي ولو باعتبار الاصل
نحو فعل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان اصل يقوم
نقلت حركة الواو الى ما قبلها لثقل قوله في الحركات اي مطلقها من غير نظر الى خصوص
الحركة قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد اي تقسيم معتبر كل منهما
وان اختلف محل الزائد او تصحيح في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق
قوله وقال الناظم في التسهيل اي بعدم ارتضاء التعليل السابق فقد
رده في شرحه بان الوجه الاول والثاني ياتيان في الماضي فان زمانه
يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث
ايضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للواو والرابع ليس بمعتبر
نفعه لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكروا لو سلم فالماضي قد
يجري على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وحلب حلبا
قال وجه الاربعة ليس تاما في نفسه وبتقدير تمامه لا تفيده لانها ليست
علة حكم الاصل وبقاء الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع
حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك واجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا
تفيد بان وجود علة حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة
ذلك واجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تقبل الشبه وقصر جوابا بانه يصح
الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه ان قياس
العلة وهو ممكن هنا بان يقاس المضارع على الاسم في الاعراب بجامع
توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان امكن تمييزها
في الفرع بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى ان قياس العلة مستند رها
لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا
وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المعترض قوله بحوز شبه اي مشابه و
التناسبية متعلقة بشابه في كلام المسهل حيث قال شابه الاسم بجواز لحو

اي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا ان
معانيه الواردة عليه التي يتقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين
الذين ذكرهما الشارح والنهي عن الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه بل
تستفاد بوضع جملة مكانه وانما قال منه لاختلاف المقتوبية كما عرفت
باعتبار الصفة لان احدهما واجب والاخر جائز وباعتبار المعاني المتوا
ايضا فسقط اعتراض دم على ذكر شيئه بانه فاسد وسقط ما قد يقال
المتصف بالوجوب هو جواز الاعراب لا قبول المعاني يرد على المصنف ان الماضي
ايضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فلم يتميز كون
المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما صام ولكن اعتكف
واجيب بانه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تامل قوله لا لتبيين اي في بعض
الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يتخلف فيها لا
لالتباس فيه نحو ضرب زيد الماحملاعليها فيه الالتباس بجر كما اسا على ستر
واعراهد دم بتي لحث وهو ان اللازم على فرض عدم الاعراب هو
الاجمال لا الالتباس لاحتمال المعاني على السواء من غير تبادر شيء فالمراد
وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه انه ليس من مقاصدهم في
مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون
عنه فيه فاعرفه قوله لان من معانيه اي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية
والمفعولية والاضافة قوله مقصورة عليه اي لا تحصل الا بلفظ فتعين اعرابه
طريقا لبيانها قوله لا تعتبر بالبناء للمجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم خلافا لمن
عمم تقصه فبني للفاعل فقال لا تعتبر بالجفاء ومدح عمر الخ ومثل ذلك قوله
في لا تاكل السمك وتشرب اللبن قوله ومن ثم اي من اجل ان الاسم ليس له
ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل قوله كان الاسم اي اعرابه اصلا والمضارع
اي اعرابه فرعا قوله خلافا للكوفيين اي وليس ذهب ان الاعراب اصل في الفعل
فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فتولده انه بخلاف الاسم
وهو باطل لما علمت من ان سببه الاعراب فيهما توارد المعاني قوله ان عريا
بكسر الراء ماضي يعرى كرضي يرضى اي خلا ماعري يعرو كعلا يعلو
فبمعنى عرض قوله مبتدأ اي ولو تقديرا قوله لانه انعقد له كان يرجع يوما

والدهر

والدهر قد رفعه قوله اصله ترتبن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين
افاده يس وغيره قوله ومن نون اناث اي نون موضوعة لجماعة الاناث وان
استعملت مجازا في الذكور كما في قوله يمررن بالدهنا خفافا عيابهم قوله
ويرجعن من دارين بجر الحقائب قوله لم يعرب اي لفظا وهو معرب محلا ان
دخل عليه ناصب او جازم كما في يسرد وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس
انه كذلك الا ان يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال
شيخنا السيد ثم رايت شيخنا في باب اعراب الفعل نقل عن سم ان له
محلا وضع في حال التجرد من الناصب والجازم وتعرضه كانه يسلمه
في حال التجرد مطلقا ناقلا ذلك عن دل وغيره قوله لمعارضة ... ان
عدم اعرابه لم الاسم اصل فلا يحتاج الى التعليل وجواب بان المضارع لما اشبه
الاسم في الامور المتقدمة كان كان المعرب متاصل فيه فاذا اخرج عنه كان
فكانه خرج عن الاصل فلابد ادله وجه البناء قوله بما هو من خصائص الافعال
اي التوكيد بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فانتفى الاعراض بلزومها للصيغ
المتردد ثم وقد اوصف التنقيل اوبا للفاعل لمضارعة الشبه فيه بما
هو من خصائص الافعال لكن هذا الا انه ذاع لانه بالنسبة لباء الفاعلية
لا اتصالها بالاخر وتنزيلها منزلة الجزء من الفعل الا ان يقال تنزيل نون التوكيد
اقوى فتامل قوله لتركيبه معها هو تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لا
البنا لانه ذكره لا لان التركيب لا يصح علة للبنا بدليل بعلبك كما قيل لان
المراد هنا خصوص التركيب العددي كما يصرح به قوله كتركب خمسة عشر
لا مطلق التركيب المزجي والتركيب العددي يصح علة للبنا كما ستعرفه في
بابه وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف
بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الشارح علة لكون البنا على الفتح مع نون
التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عازيا لسم الكافية انما ذكر المصنف
في الكافية نظر قوله حملا على الماضي المتصل بها في كونه كل منهما ساكن الاخر لفظا
لا في البنا على السكون لئلا ينافي ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الاناث
مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المنافاة اخذا بظاهر العبارة وانما
علل سكونه وان كان الاصل في المبني السكون لانه لما استحق الاعراب الذي

الذي اصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان المنظور اليه فيه
هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه قوله لانهما اي الماضي و
المضارع وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكون الاخر لفظا لا في البناء على السكون
لما عرفته قوله مستويان في اصالة السكون وعروض الحركة لما مر من ان الاصل الاكل
في الافعال البناء وفي المبني السكون فان قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين
في الاصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستواء
الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة والحاصل ان المضارع خرج عن اصله واعرب ضعفت
اصالة السكون فيه فحمل اللفظ على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف اصالة السكون
فيه لتوالي الامثال اي الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو السنون
جنن لان الزائد المثل الاخر فقط قوله لفوات المقصود منها بحذفها اي لعدم
ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فلها وان اتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود
الدليل عليه وهو ان الفعل معرب لم يدخل ناصب ولا جازم فالعلم حاصل بان نون الرفع
مقدرة قوله لالتقاء الساكنين اي لدفعه وفيه ان التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز
فلا حاجة لحذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بانه وان كان جائزا لا
يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد
لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر
وقوعها بعد الالف تشبيها بنون المثنى على ان اللبس حاصل حال الوقف قوله بني لتركيبه
معها على انه هنا اصل البناء فالتركيب علة لما علم وقد علمنا ان هذا
درج عليه الناظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا معه فافهم قوله لم تركب
ثلاثة اشياء اعترض بانهم ركبوها في قولهم لا ماء بارد بنيا الوصف معها على
الفتح كما سياتي في باب لا واجيب هناك بان لا انما دخلت بعد تركيب
الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد ولا تقاس على باب لا غير ولا يدعي
هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال نون التوكيد قوله بين التركيب بنون
التوكيد المباشر لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة فلذا لم يقيدها الناظم
بالمباشرة قوله اي البناء على الفتح حتى في المسند الى واو الجماعة او ياء المخاطبة
لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه
البعض قوله اي الاعراب مطلقا لكنه في المباشر مقدر منع من ظهوره حركة البنية

قوله على حده وضابطه ان يكون الاول حرف مد والثاني مدغما في مثله واحفظه اه شيخنا

بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة قوله ما اليه سكونه من في
قوة من الشبه بالماضي تعليلية وجعل سكونه هنا عارضا للمضارع باعتبار انه
صار كالمتاصل فيه من الاعراب فلا ينافي ما سلف انه من استواء المضارع والماضي
في اصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه قوله الذي به اشار به الى
الجواب عن الاعتراض بان كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من
الاستحقاق الحصول وحاصل ما اشار اليه الشارح من الجواب ان ال في البنا للعهد
الحضوري اي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا بنا كل حرف والاستحقاق بنا
الحاصل له ويجاب ايضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدني
والمقصود الان استحقاق الحرف بناء الحاصل له قوله لا يعتورها اي لا يتوارد عليها قوله
ما يحتاج الى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب واما المعاني الافرادية
كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتميز بالقرائن لكن لا يتميز منها
بالاعراب قوله والاصل في المبني اي الراجح فيه او المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب
المبنيات ساكنا قوله هو السكون فيه ان السكون بالسكون لانه عبارة النحاة لا
نتاوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل ونوصف له لا الكلمة ولذا توهم
شيخنا البعض لان المصدر المؤول به ان يسكن مبني للمفعول قطعا اي
كونه ساكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل بتحقيق اه اورده البعض في
نكتة وهو ان المصنف لم يذكر عنها السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها
كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن
السكون الحذف في الامر المعتل والامر لاثنين او جماعة او مخاطبة وعن الفتح
الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين والالف في نحو لا
رجلان في لغة وعن الكسر الفتح في نحو سلم على لغة من يقوله بالبناء وعن الضم
الواو في نحو يا زيدون ويا زيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو
سلم نظر فتامل قوله والمبني ثقيل للزوم حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميمة
وتركيب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني للحرف الثقيل واما ثقل الفعل فلكون
مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي كما اقتصر عليه البعض
فتامل ما قاله شيخنا في المبني من الاسما للشبه المعنوي يكفي قوله ومنه اطار
المعدوم الا اختصار فيما ذكره لان من المبني ما بني على حرف كيا زيدان ويا زيدون

قوله اورده شيخنا البعض رده بانه انقض ذلك عليه مما ادعاه بانه لا اسما
ودليله عليه ... التبعيض ...

وله رجلين وما بني على حذف كاغز واخش وارم ومر وامر با واضربوا واضربي
قوله ذو فتح تخفيفه لان الفتح اخف الحركات وبنيه الكسر قوله وذو الضم نحو
حيث فان قلت من اين يسلم ان الناظم اتى بهما مثالا للضم مع ان فيها الفتح
والكسر ايضا قلت لان اين تعينت مثالا للفتح وامس تعينت مثالا للكسر
فيكون حيث مثالا للضم وان الضم اشهر ويحمل على الاشهر ارجح قوله لا
الفتح واما نحو ضربوا فمبني على فتح مقدر وضمته للاتباع واما نحو دق
فمبني على الحذف والكسر كسرة بنية وما او د بكسر الدال فمبني على سكون مقدر
والكسر للتخلص من التقا الساكنين قوله بمثلهما ونقل الفعل لهما الا وله
فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى
بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم واما الثاني فلتركب معناه من حدث
وزمان قيل وشبه على ما بني في محله قوله وهو الهمزة الضمير يرجع للمعرف
وبني امس عند الحجازيين اي بشروط خمسة ذكرها الشاطبي في باب ما لا ينصرف
ان يراد به معين وان لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وان التميميين
فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل
عن الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيره
فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وعرفه قوله لتضمنه
معنى حرف التعريف معناه وبيان ذلك انه اسم لمعين وهو اليوم الذي يلي
يومك واما المقرون بال العهدية فهو اليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين
وليه يومك ام لا واذا نون كان صادقا على كل مضى قبله قال ابن عبد
السلام ما كلمة اذا عرفته تنكرت واذا نكرته عرفته ومراده بالاول حالة
اقترانه بال وبالثاني حالة بنائه فاعرفه فان قلت العلة التي ذكرها
الشارح موجودة في جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت
التعيين الذي هو معنى ال شبيه جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو
شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلا فانهم
قالوا الشواني والفرق بين العدل والتضمين ان العدل يكون معه
اظهارا بخلاف التضمين فانه مبني بنائه لتضمنه معنى ال تكون
امس مودية معنى ال مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع

ذكرها

تنبيه

ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل تكون امس معدولا عن الامس
مع اسقاط ال وجواز ذكرها قوله لانه معرفة بغير اداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة
في نحو قولهم امس الدابر لا يعود وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لانه لم يتضمن الاداة
فرده مع ان من يعلل البنا بالتضمين المذكور ينازعه في امس معنى حرف التعريف
مع ان طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ويوفا لانه معرفة
وليس من انواع المعرفة الاثبتة لتتم التعليل فافهم قوله وبني كم للشبه الوضعي اي
على مذهب غير الشاطبي وقوله وسيعضد اي على مذهب الشاطبي قوله وما بني
من الافعال اي غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة
السابقة حتى كانه اصل فيه استحق ان يسال عنه اذا بني على السكون سوالا
لم بني فلم يسكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ
وقوله فيما الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها قاله البعض اقول
يوخذ منه ان قوله الاتي وما بعضهما على حركة محله في غير المضارع وان
سوالي المضارع المبني على حركة لم بني ولم كانت الحركة كذا وانه لا يسال
عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذي الاصل فيه الحركة
ويرد على ذلك انه لا يسال عن سكون المبني من الاسما ويسال عن تحريكه
مع انها اشد اصالة من المضارع في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة فالاسم فيه ابدا
فربما يتوهم عدم تاصله في الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسوال عن
سكونه عن سبب سكونه وعدم السوال عنه تحريكه عن سبب تحريكه لاشعاره
بان له اصالة ما في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم
في الاعراب فانها قوية غير محتاج الى ذلك فتامل قوله وغاب البنا على الحركة
المقصود بالذات قوله على الحركة لان قوله البنا ولو قال وغاب البنا على الفتح
وما بعده قوله التقا الساكنين اي دفعه واورد هنا ابن الاسلفنا قوله
عند الكلام على تعريف البنا على انه لفظي قوله وكون الكلمة على حرف واحد
يرد عليه ان السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس
كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تا التانيث الساكنة وبعض الضماير
كوا الجماعة والف الاثنين ويا المخاطبة ويجاب بان المراد بالسبب هنا
اعم من ذلك قوله او عرضة لان يبتدا بها اعترض بانه يغني عنه ما قبله

لانه من افراد ما قبله وعاب بانه تعدد التنصيص على ما يصلح سببا
للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يبتدا بها سببا اعتبارا ولو مع الغير
عن كون الكلمة على حرف واحد كما ان كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا
لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لان يبتدا بها كتا الفاعل ...
ينبغي تعريف الاعراض والجواب قوله اولها اصل في التمكين اي حالة في
التمكين اي حالة في التمكن اي انها تعرب في بعض الاحوال وليس المراد انها
متمكنة اصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بانه المبني غير متمكن قوله كاول
اي اذا حذف ما اضيف اليه ونوي معناه كما بدا به من اول بالقسم
قوله او شابهت المعرب كالماضي لان بناها على حركة اقرب الى الاعراب
من بنائها على السكون قوله يا معار اي على لغة من ينتظر وتقدم في السؤال
بان هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنائية
وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم
ولذا يقال في الموضعين الاتيين قوله والفرق بين المعنيين اي كالمستغاث
والمستغاث له في المثال المذكور وقوله باداة واحدة متعلق بمحذوف
لمعنيين اي معبر عنهما باداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق
بالحركة المختلفة لا بالاداة قوله نحو يا لزيد لعمرو بفتح لام المستغاث
به للفرق بينها وبين لام المستغاث له ولا يرد عليه ان الفرق يحصل بالكسر
واجيب بان المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وبين هذا المستغاث
مناديه والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة قوله نحو كيف
ان قلت لم مثل بالفتح اتباعا بكيف وامتنع تخفيفا باين مع انه يصح العكس
وكون الفتح في كل الامرين ... لان الاسباب قد تتعدد واجيب بان
المراد الفرق وجه ما صنعه ان الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب ان يمثل باين
باين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب ان يمثل بكيف للاتباع
قوله التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من اسباب
الكسر كونه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين لان الكسر لا يلتبس
بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين او ال او الاضافة
فانه يلتبس بحركة وعبارة دم على المعنى قالوا وانما كان الاصل في ذلك الكسر

لان الجزم في الافعال عوض الجر في الاسماء واصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما
تعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه اه فائدة
الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقا سواء الاول حرف لين ام لا ولا يلتقيان
في الوصل الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم
يكن الاول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء او حذف كما في اضرب
الرجل بفتح وتشديد اضربن بنون التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثاني مدغما
حرك كقوله ما في ... من العرافي ومحياي فلو وصل بنية الوقف ولو لم
يكن متصلا حذف الاول نحو اسمعوا الله قوله نحو والى فائه شك وربما
ثبت لقراءة عنه تنهى ما باثبات الفها وتشديد التاء فيهم لا تناصرون باثبات
الف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال الالف
همزة مفتوحة كقراءة ولا جان ولا الضالين بالهمز قال ابو حيان ولا ينقاس
شيء من ذلك الا في الضرورة على كثرة ما جاء منه ... وزيادة حركة
ومجانسة العمل نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا ان يقال
المراد اخذا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم
له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتائه لان
الواو لا يلزمها الجر لانفكاكه عنها اذا كانت للعطف والخطاب حملا على لام الجر
اي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به قوله فانها اي لام الامر حالة كونها في الفعل
نظيرتها اي لام الجر حالة كونها في الاسم اي في ان كلا عمل العمل الخاص بمعموله
قوله والاشعار بالتانيث اي لان الكسر المعنوي يناسب المونث فيكون
في الكسر اللفظي اشعار به قوله والفرق بين اداتين داخلتين هنا بين اداتين
في يا لزيد لعمرو جعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واعادة هناك
فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من
نوع حرف الجر قوله كسرت فرقا بينهما في ولم يناسب حركة لام
الجر عملها واعترض كلامه بان الفرق لا يخلو مع الضمير نحو لزيد ولهم
غيره الا ان يقال الكلام باعتبار الغالب قوله عن لو قيل بعده الانسب
كسر اللام لتكون مثالا للام الجر المحدث عنها قوله وشابهت الغايات
اي الظروف المقتطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها

بعد حذف المضاف غاية في النطق اهـ فاكهي وانما لم يسم كل و بعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين قوله نحو يا زيد اي تقدمه زيد لمشابهة للغايات وما اصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف واما كونه على حركة فلان له اصالة في التمكن اي حالة في الاعراب قوله وقيل من جهة انه لا يخفى مغايرته لما قبله المتبوع مع قول السراقي معنى فتقول شيخنا انه بمعنى قول السيراني عن شيخه قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب ايه وهو منادى واما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب اما الاول فظ واما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام قوله وقال السراقي هذا عين القول الاول قوله ومن هذا حيث اي مما ضم لمشابهة الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ قوله كالواو اي في كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد قوله لكن نحو حاصله ان نحو ضمير جماعة المتكلمين وهم ضمير جماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوهن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كان نحن لعدد اقله اثنان وهم لعدد داخله ثلاثة كانت هم اقوى فاستحقت واوها ان تكون هي هذا عند الضم عند فقد سبب اخر له وكونه عين الضم ما ذكره ابن الشجري قوله نحو اخشوا القوم من حاصله انهم ضموا الواو فرقا بينها وبين نحو ادعوا اسماعيل لما ان ما يتصل به لا تنطق لان ميمه همزة وصل فلما اراد واتحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلة بمنزلة الجزء لا جزء من الفعل عند اتصاله نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره فوجه الشبه بين القضيتين كون الفعل الاول من ان يكون اخر حقيقة او تقديرا واورد على الاول ان ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في تسلبون حرف ضمة مناسبة لا ضمة بناء و ضمة قبل لا تباع بالنون ما بعدها في ضمة اتباع لا ضمة بناء واصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في اسباب ضم البنا فكان الاولى اسقاط هذه الاخيرة فان الضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم في غير واو الجمع عن قول الخلاصة

كلا في آخره

كما في الهمع قوله وقد بان لك اي من قوله والاصل في المبني ان يسكن ومنه نحو قوله ان القاب البنا اي القاب انواع البنا الاصلية فلا تدفع بانواع الاعراب من بان هذه الالقاب ليست للبنا الذي هو جنس كلي لان حق القاب الشي اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى ان كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجري الاعتراض والجواب في قولهم القاب الاعراب ايضا وبالاصلية الاعتراض بان انواع البنا لا تنحصر في الاربعة فان منه البنا على حرف كما سياتي في يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبنا على حذف كما في اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي واعلم ان انواع البنا وانواع الاعراب وان اتحدا في الصورة مختلفات في الحقيقة كما اختلفتا في الاسما فان الاولى لازمة غير مجتلبة بعامل والثانية تتغير مجتلبة بعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة الى الحكون في الاعراب رفعا ونصبا وجرا او خفضا وجزما وفي البنا ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من انواع احدهما على نوع من انواع الاخر وحركات البنا اصل لعدم تغيرها وحركات الاعراب لدلالتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لها او كل اصل الا قوله قوله رفع بدا بالرفع لانه اشرف اذ هو اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لانه اوسع مجالا وثلث بالجر لانه اكثر قاله ابو حيان ولو بدا بالجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لا تجه ايضا اهـ دم قوله وعن الحاركي ان الجزم ليس باعراب ووجهه ان الجزم ليس في الاسم حتى يحمل على المضارع قاله الشيخ عيسى قوله والرفع والنصب احسن اعرابا اعترضه السيوطي بان الفعل لو اكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم نبه على ذلك في عدة مواضع كقوله و الشاغل المعنى انصبن بافعلا وتوليه الكاف صلا وغير ذلك بعض شراح العروضية بان تاكيد الفعل يقتضي اهتماما به فتقديم فاده الشيخ يحيى وينبغي حمل امتناع على تقديم اسم على تاكيده الا ختيار ورد ذلك في الضرورة كما قاله ابن الشيخ الاعرابي قوله والاسم قد خصص بالجر ايا ادله علي المقصود كما هو الاكثر لا يقال فيه تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين لانا نقول ذكر ذلك في بيان علامة الاسم وهنا في بيان انه نوع من انواع الاعراب خاص بالاسم قوله لان عامله اي عامل الجر

والكسرة

هنالك

اصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به د قوله فيعمل بالنصب لو قوله
بعد فاجواب النفي باضمار ان د قوله يجزم عليه اي على الحرف الاسم وهو الجر
في الفعل لو كان على الجر في الاسم د قوله بخلاف الرفع والنصب اي في الاسم فانهما
لقوة عاملهما اصالة باستقلال يقبله ان يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه
قوله كما قد خفض بما الكاف قد تاتي لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه
به اقوى كما هنا قوله اي بالجزم فيشاكله يجزم بالجزم لانه الواقع
في عبارة النحاة لمناسبة الرفع والنصب والخفض فيكون المص اطلق
اللازم واراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلي للجزم قوله لكون نحو اي حين
ان خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كما توهمي من المجر ليحصل لكل من الاسم
والفعل ثلاثة اوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد مختص لا يخفى ان
عامل الجزم اصالة الحرف وهو كالجر في عدم استقلال العامل اصالة لان الحرف
غير مستقل اما اذا كان اوجازما وغيرهما فلا شرفه للجزم على الجر باستقلال
عامله اصالة حتى يرد ما ذكره البعض من توهم اختصاص الاشرف وهو
الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بان له جهة رجحان
وهي كونه ثبوتيا اتفاقا د لا فالسؤال من اصله باطل وان اعتربه المذكور
فان قلت كان ينبغي خفض المضارع اذا اضيف اليه اسما الزمان نحو
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لافتقار المضاف اليه وجزم الاسم
لشبهه الفعل فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت
اما الاول فلان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل
واما الثاني فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين
اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة قوله واعلم ان الاصل
لم توطئة لما اتي قوله لخارج بفهم ابا التصوير من تصوير النوع لصيغة لتوافق
مذهب الناظم من ان الاعراب لفظي وسياق للكلام اخر قوله وانصبن فتحا
وجر كسر الاخرين ان فتحا وكسر منصوبان بنزع الخافض نسق اقتماع قوله
نضم وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد
عندي ان يحمل كونه سماعيا عند هذا القول اذ الم يصرح بالخافض في
نظير المنصوب بحذفه قوله تنبيه لا اضافة لما قصده كالجواب عن منافاة قول

المص فادرج لتضم ليس من كون الاعراب معنويا لما هو مذهب من كونه لفظيا
قوله لامنافاة بين جعل هذه الاشيا يعني الضم واخواته اعرابا كما هو مذهب
المص كالاكثر كما هو مقتضى قوله اجعله اعرابا لانه جعل الرفع والنصب اعرابا
جار على المذهبين وبخلاف اعتبارها في الضمة واخواتها فمعنى انه لفظي هي
نفس الاعراب وعلى انه معنوي علامات اعراب اي كما هو ظاهر قوله فارفع
بضم الخ لان المتبادر منه ان الضم واخواته علامات اعراب والمعنى
فارفع معلما بضم الخ وان احتمل ان تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة
من اصلها كما مر وكلامه يقتضي ان القائل بان الاعراب لفظي يجوز جعل هذه
الاشيا علامات من حيث خصوصها بمعنى ان وجودها علامة على وجود
الاعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيته ولا مانع من ذلك فما حكاه
المشهور ان القائل بان الاعراب لفظي يقول في نحو دفعه كمثلا والقائل
بانه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا انما هو شي اخر وهو انه تقدم
ان الضم واخواته انواع البناء فكيف جعلت اعرابا او علامات اعراب وعلى
ان يقال في عبارة المص ومن عبر بمثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة
وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة
بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون
القاب البنا على علامات الاعراب واحفظه قوله من الاعراب بالحركات و
السكون بيان لما وقوله بما ياتي بيان لغير قوله فرع عما ذكر اي على طريق
التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء [illegible]
والكسرة وحذف النون فرع الفتحة وليس المعنى ان كل واحد منها
ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هنا اصل اعراب بل هو دخول على قول
المص ينوب مناسب له اتى به النبي لانه المقابل فرعا لقوله سابقا والاصل
ذكل يعرب ان يكون اعرابه اي قوله رفع بالضمة الخ وشيء بالنون لانه
فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت
عليه من الاعتراض قوله نحو جا اخو بني نمر يتصرها لا للصرف بل نكرة
حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا ونمر بفتح فكسر او قبيلة من
العرب والياء فيه نائبة عن الكسرة لانه ملحق بجمع المذكر السالم قوله وعلى

بهذا الحذف يعني القياس من حذفه عند وجود اذ اشير وهو مرفوع بالابتدا
جزم الظرف قبله او مجرور بدل من اسم الاشارة ومتعلق الظرف محذوف اي
وامر عليه بهذا الحذف او منصوب مفعول لمحذوف اي اعني الحذف قوله والجمع على
حده اي كالمثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير فان
المعرب به بالحركات قوله فنبدأ اي اذا علمت ذلك فنبدأ والاولى الواو لانه
شيخنا اي بعدم احتياجنا الى تقدير بخلاف الفائية المفصحة قوله ولان اعرابها
على الاصل اي لان الاصل في المعرب بالفرع وهو الحرف ان يكون رفعه بالواو
ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة
الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم
يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه
جار على الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جار
على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الالف جارية على الاصل
في الجر والثاني جار عليه في الرفع وجر قوله والرفع بواو المناسب الواوات
هذا التفصيل لقوله وعن ابن اذكر تنوينها فالواو تتوهم ان اجنبيته قوله نيابة
عن الحركات الثلاث مفعول مطلق لمحذوف اي تنوب هذه الاحرف نيابة
ولا يصح ان تكون مفعولا لاجله لما بعد العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد
احدها بالعمل فيه نظرا الى متعلقه اعني قوله عن الحركات الثلاث الا ان يجعل
للجنس من الاسماء اصنف تنازعه العوامل الثلاثة فاعملنا الاخير
واضمرنا في الاولين ضميره وحذفناه لكونه فضلة قوله ذو مبتدا مؤخر مرفوع بضمة
مقدرة لان اعرابها بالحروف اذ الالف مستقلة في معناها وهي هنا
المراد بها اللفظ ان صحبة اي صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور
من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لابان لان اداة الشرط لا يليها
الا فعل ظاهر او مقدر واشتراط كون الكلمة مثل اذ ترى لكالي او الضمير
مقدر قاله يس وقوله يقال اذا اصحب صحبة منصوب
مقدما لابان فيه وكذا ان الفعل الظاهر
تقديما قوله لا ذو الموصولة احترز عنها
احترز عنها مع ان الكلام هنا في المعرب

في

في المعرب وهي مبنية دفعا لتوهم المبتدئ الذي لا يعرف انها مبنية دخولها
في قوله ذو قوله والفم حيث الميم منه بانا استعمل حيث في الزمان على رأي
الاخفش او للمكان الاعتباري اعني التركيب واعترض كلامه بانه يوهم
ان الاصل فم بالميم كالذي ينبغي وفوه انه لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا
نسلم ان الاصل الواو قال الناظم والصحيح ان للفم اربع مواد فمو
وفمم فوه لنا في الورود وباء الفم اذا فارقته الميم فهو الفاء
وحدها ولا يعرف اصلا والمعرب هو فوك ويجوز الفم بنقص الميم فمن عبارته
حكم على ما لم يثبت له الحكم واجيب بان المراد بالفم العضو المخصوص لا
اللفظ على تقدير مضاف اي ودال الفم حيث الميم من فاية بانا واراد
يعم ما معه ميم وما هو عنها قوله الظاهرة عليها كان الاولى الفاظ ليدخل
الحركات المقدرة في نحو العصا قوله ونحو اي حين اذ لم يتصل منه الميم
وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام في شرحه على الشذور ما نصه الفم
بالميم يعرب بالحركات مع تخفيف ميمه وتثليث فائه ومنقوصا كيد
ومقصورا كعصى بتثليث فائه فهذه تسع لغات وحذف الميم ثلاث عشر
لغة وانقص التسهيل على عشرة وافصحها فتح فائه منقوصا فان
قاله ذكر في الفم بالميم اثنتي عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره.
الشذوذ اعرابه كقولي ابا كعصا مثلث الفاء واسقاطه لغة اتباع فائه
لميمه فاذا ضمت الى الاثني عشر كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة
فانتبه البعض وسكت عليه من انها عشرون وان شيخ الاسلام ذكر
في شرحه على الشذور للاصل ديعني لغات ثلاث نقلها دم ودعع وفيه
وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة افواه ثم وجه ذلك فراجعه قوله نقصه
بالنقص حذفا للام وحمل الاعراب على الميم قوله ونقص له اعرابه بالحركة مقدره
على الالف كالفتى اتباع فائه لميمه اي في حالة نقصه فيقول وهذه اللغة
اضعف اللغات ذكره شيخنا قوله واب مبتدأ لانه معرفة لان المراد لفظه واخ
وحم معطوفان عليه وكذا جري ما ذكر من ذو والفم من كون كلاهما اسم
نحو الاخر مما ضعف بيان الحاصل معنى قوله كذلك ولحم اقارب الزوج
وقد تطلق على اقارب الزوجة قوله وهي مبتدا محذوف الخبر اي كذلك قوله عن

هي ذكر الحكم على
ما ثبت له الحكم

قد ذكر الغات منقول في شرح قاض
فاصله في تعديه ما فصل حتى
يتناقض التحرير

اسما الاجناس كان ينبغي حذف اسما لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها
قال الجوهري ان الهن كناية ومعناه شي تقول هذا هنك اي شيئك ويمكن حمل
عن متعلق بمحذوف لا بيكني اي بدلا عن اسما الاجناس فيصح كلام الن قوله
عما يستقبح ذكره اي فرجا كان او غيره قوله ولهنة اتي به اي لكونه منفي الاعراب
بالحروف مطلقا بل في حالة عدم الضم قوله احسن اي استعمالا قوله من نقص
هو حذف الموضع في ثلاثة سواء بعدها الناظم تقريب بمثناة مفتوحة فضمه فراي
مشددة اي من انتسب وانتمي وهو الذي لقوله يا لفلان ليخرج الناس معه
الناس في القتال فاعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة
مشددة اي قولوا له عض على هن ابيك اي على ذكر ابيك استهزا به ولا تكنوا
الى القتال الذي اراده اي عض بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان
ينفعك فاما ان فاه يجيبك ولا تكنوا بفتح النا وسكون الكاف بعدها نون
مضمومة مخففة اي لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه
وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله عض بذكر ابيك الذي
انتسبت اليه تهكم ايضا اي [illegible] عن هن ابيك حيث لم ينفعك نصرتك
على الباطل او تكون فائدة قال السيوطي الحديث المذكور في الجامع الصغير
الامام احمد والنسائي تكنى للفظ اذا رأيتم الرجل يعتزي بعزا الجاهلية
فاعضوه وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية [illegible] قوله فما ظلم اي ما
حصل منه ظلم في المشابهة لانه لم يشابهه اجنبيا فاعل [illegible] اللازم
او ما ظلم احدا في الصفة لمشابهته فيها لكونه صفته ابيه فالمفعول محذوف
ابدا انا بالعموم او ما ظلم اياه بتضييع صفته او ما ظلم امه بان اتهمها بغير اذ المع-
[illegible] ابيه اياه قوله وقصرها من نقصهن عن تقصير الافراد ثم بقصر الجمع اشارة الى
جوازه الامرين وان كان الاشهر في الثلاث الى العشر هن وفي ما فوق العشر
ها كما يشير اليه الافراد اولا والجمع ثانيا في قوله ان عدة الشهور بالاية دالة
السيوطي في كتابه المسمى بالشماريخ في علم التاريخ فما ذكره شيخنا السيد [illegible]
العشر كما فوقها ليس عليها ينبغي قوله اشهر نبه به ان [illegible]
ولا تانيثه قوله وفي اب وتاليته بدر اي النقص [illegible] الشهرة [illegible]
ثاني الثلاثة الاتي قلة الاستعمال وعند افعل تفضيل شاذ لانه امامه

شهر المبني للمجهول او اشهر الزايد على الثلاثي قوله والمراد في انما قال والمراد
دون المتن لم نصرح بالاكثرية وكان الشارح يشير الى ان في كلام المتن حذفا
قوله الزعا اشهر تقتضاه ان النقص فيهن كثير وهو مناف لما يصرح له
بندرته فيهن الا ان يقال الندرة في كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاتمام
فلا تنافي كثرته في نفسه قوله ان باهاء الشاهد في الثالث صراحة وفي الاولين [illegible]
الثالث اذ يمكن البعد التلفيق بين لغتين بان قال الشاهد في الثالث فقط
اما الاثر شاهد صراحة قوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير الى المجد
وانه باعتبار الصفة او الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل او غاية
المجد في النسب وغاية المجد في الحسب وقيل الالف بعد التاء الفوقية للاشباع
لا للتثنية قوله مكره اخاك غير بطل [illegible] ومكره مبتدا او اخاك نائب فاعل
سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من انه لا يشترط في الوصف اعتماده
على نفي او شبهه قال في التصريح قيل اول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية
على مبارزة علي فلما التقيا قال له عمرو ذلك فاعرض عنه علي رضي الله عنهم وذكر
[illegible] قوله وان في هن لغتين زاد في الهمع ثالثة [illegible]
[illegible] قوله وزاد في التسهيل في ذكر [illegible] الى انه يجوز في الاب والاخ المشددة
بالحروف فيقال هذا ابوك واخوك مثلا بالتشديد والاعراب بالحروف كغيرها
والحم وبفتح القاف وسكون الراء بالهمز يطلق على الجمع وعلى الحيض والطهر وقد
تقدم قاله كما في القاموس قوله وزنها فعل بالتحريك ولام [illegible] اما الاول فلا نقله
[illegible] وقيل [illegible] لفظه رد اللام كما في التسهيل واما
الثاني فلانه باي اللام اكثر من واوية والحمل على الاكثر ارجح واصلها ذوي
حذفت اللام اعتباطا ونقلت الاعراب الى الواو وحركة الذال الحركة الواو
اتباعا لها ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي حال النصب قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل
فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لا وجه للتعليل
والاتباع والنصب بفتح الواو والذال فيهما اصليا [illegible] ذهاب
فتحتهما الاصل وفتح الواو بفتحة الاعراب التي كانت على اللام المحذوفة
وفتح الذال بفتحة الاتباع فتكون حالة النصب كحالتي الرفع والجر عليها قياس [illegible]

لئلا ترجيحه في باب قبيل التثنية الآتي ولكن ان تتخلف ذلك على قياس ما بعده
الآتي قوله حملا بالاسكان اي فتح الفاء واستدل بان الحركة زيادة فلا يقدم عليها
الا بثبت واحسن بان شرحه سيبويه بان الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني لا ترد
عينه الى اسكانها فان سبب فالمقتضي لقلب اللام الفا موجود قوله ولامه واو
انظر ما ذكره مع ان لامه واو ثم رأيته الاستدلال بان اول احواله واو
لام اخواته عزيزة كواو وكاخرتي امثالها على سنن واحد قوله من باب فرح اي بابهم
ما عينه ولامه واو فتقطع النظر عن حركة الفاء قوله واصله ذوو حذفت الواو الثانية عنها
ونقلت حركة الاعراب الى الواو الاولى وتقلب بالكلمة ما تقدم قوله بفتح الفاء وسكون
العين لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بثبت ولانه جمع على افعال لا ما على
فعل الساكن العين يجمع على افعال اذا كان معتل العين كثوب واثواب قوله واصله
فوه حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة في الخفاء وقربها منه في المخرج ثم تارة
يعوض عنها الميم لانها من مخرجه واختص الميم ايضا وتارة لا فتنتقل حركة الاعراب
الى الواو وتنقلب بالكلمة ما تقدم قوله لامه هاء بدليل قولهم في الجمع افواه وفي
التصغير فويه قوله سماع قصرها لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا تقصر الا بقلب
اللام الفا لا تحركها مع انفتاح ما قبلها قوله وجمعه على افعال اي لان ما على فعل
الصحيح العين الساكنها لا يجمع على افعال بل على افعل كما سيأتي في قول الناظم
لفعل اسما صح عينا افعل لكن هذا لا ينهض على لغة الا في فم لا في اب واخ لان
مذهبه ان ما عليه فعل محرك بالسكون وبناية همزة يجوز جمعه على افعال
وافعل ومفاد كلام الشارح هو ان جمعه على افعال وتوقف شيخنا في سماع قوله فيه
يستدل اي له بما ذكر الشارح كما يشهد تقدم المعمول لما علمت من رده قوله وشرط ذا
الاعراب بالحرف الثلاثة اي في الثلاثة من كون الكلام مقام الاعراب بالنائب
ومن المثال ويكفي هذا ان في حرف اسم الاشارة عن رجوعه الى اقرب
مذكور فلا اعتراض على الشارح قوله ان يضفن ولو نية في الضبط كما في التسهيل
وجمع الجوامع للسيوطي كما قال العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا اي وفاها
وفاها قال في الهمع حفظا بفرنون ذلك بالقرودة وجوز الاخفش و
الكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجه على انه حذف المضاف اليه
ونوى ثبوته فابقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنواني عن شيخه انه لا يقال يجيء

ذلك

ذلك عند الصم الاعجز خاص فو وبقية الاسما الستة وورد عليه ان هذا
الاشتراط في ذو وفا الفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة واجيب
بان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة المقتضى والمحتاج اليه هنا هو
ما عداهما فنقول ان في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الاضافة
لا فالك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه
في الحقيقة نعم اجراء ما بعد اللام ربما لا يضاف كما قاله في المغني وعلله بان
اللام اقرب وبان المجاز لا تعمل فيكون مستثنى من عدم اضافتي المضاف اليه
فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما بينا في
في باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا الى عدم الاضافة
بحسب اللفظ والحاصل انا راعينا الحقيقة تارة فاعربناه بالحرف و
اللفظ تارة فاعملنا لا فيه ولم تكرره اقول يؤيد ان يقال انهم اعملنا لا ابالي با
بحرف مع اضافته في الحقيقة لها وعدم اضافته اصلا في اللفظ والقاطع لكل
من اصله ما ذكره بعضهم من حمله ما ذكر على لغة القصر وانما نزل الشنواني لها
وسيأتي بسط ذلك في باب لا قوله لا الياء يطوف على جملة تعني الحذف
والتقدير ان يضفن لغير ياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة
لا تكون لياء المخاطبة اصلا لاختصاصها بالفعل قوله مع ما هو عليه ثم اشار
به اي دفع اعتراض على الناظم في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل
الدفع انه استغنى عن التصريح بهما لكونه ذكرها كذلك قوله لا اعتلال المحل في
لام المضاف اليه لعدم شرطه والا اعتل المعلوم قوله انواع اعرابها اي انواع
المضاف اليه المضافة لغيرها قوله ما اذا لم تتصف تلك الاسماء القابل منها لعدم
الاضافة فلا يرد ان ذا الفم بلا ميم ملازمان للاضافة قوله فانها تكون
منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نظرا الى انه ليس حقيقة بالنسبة الى اب واخ
وحم لا طلاقهم هو ان قصرها مثله فتفطن ولا يرد عليه قوله خالط من سلمى
خياشيم وفا لان لفظ المضاف اليه منوي الثبوت فنوى كما مر كون مراقبة
اي خياشيمها وفاها ولا يرد عليه ايضا ان من لغات الفم الفم كالفتى وهو
مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس
في الفم بالميم حل ليس في ذي والفم مطلقا كما ذكره عند قوله المصنف

وما ذكرناه عند فقد الميم عما اذا لم تقف فافهم قوله عوض عن عينه وهي الواو
ميم وجه التعويض ان الاضافة اذا زالت ياتي التنوين فيدخل على واو هي
ساكنة فتحذف لتساكنهما فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج
الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين افاده دم وتقدم وجه اثبات الميم دون
غيرها قوله وقد تثبت اي على قلة اي الميم حال الاضافة في حال عدمها قوله فيصح اي الخلوف
المذكور قبل وجه وفتح الخاء لحن حكاية قوله كلخوف فم الصائم بضم الخاء وقد تفتح
لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر وقيل خطا اي تغير رائحته بعد الزوال
ومعنى اطيبيته عند الله احقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تحقق
اطيبيته بيوم القيمة على المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزاء قوله ذا لها
تعرب بحركات مقدرة اي على ما قبل يا المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة
في ابي واخي وحمي وهني بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع او يمنع من
ظهورها سكون ما قبل اليا للادغام في الاربع برد لاماتها وقلبها يا وادغامها
في يا المتكلم وفي في فيهم قلب عين فيه يا وادغامها في يا المتكلم فمعرب بحركات مقدرة
على ما قبل يا المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضي قوله لا اسم جنس
ظاهر اراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلي معرفا او منكرا واراد بالصفة المشتق الدال
على معنى وذات ذي المعنى القائم بالموصوف خرج نحو اسم جنس العلم وللجملة
فلا يقال انت ذو محمد وذو تعوم وبقوله ظاهر المضمر الراجع الى بعض اسما الجنس
فلا يقال الفضل ذوه انت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال انت ذو فاضل هكذا
ينبغي تقرير عبارته انتهى ووجه ما ذكره الشيخ الحصر ان ذو وصلة للوصف والعلم
والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة
قوله وما خالف ذلك فهو نادر كاضافته للعلم في نحو انا الله ذو بكة واضافته
للجملة في نحو اذهب بذي تسلم اي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت
السيوطي اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفي بستان اضافته
الى الضمير شذوذا قوله ومجموعة جمع سلامة اي بالواو والنون او اليا والنون
ان اريد بهما من يعقل او بالالف والتا ان اريد بهما ما لا يعقل كان يقال
ابوان واخوان وقد سمع جمع اب واخ وذي جمع مذكر سالم قيل وهني وحم وفم
بلا ميم ايضا قوله واما على التكلف بجلالة فمذهب سيبويه فانه فيه تكلف حركات

مقدرة

مقدرة مع الاستغنا عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان
مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا احتيج له كما قيل
في المثنى والمجموع على حده من تتميم الكلمة اذا اضيف له كما قيل في المثنى والجمع نفسها
قوله واتبع فيهما ما قبل الاخر للاخر اي حركت لم يتبعوا في هذه الا سماء ودونها
من الاسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك لعلة الفرق ان الاتباع في هذه الاسماء
فائدة وهي الاشعار بان ما قبل الاخر فيها في غير حالة الاضافة حرف اعراب
عوان له اتباعا كنحو اصعد سرقا خ له بخلاف النظاير ومن المفرد ان الثنى
اذا لزم سلوك بابه اجري الباب على وتيرة واحدة فلا يرد فوك وذو مال
قوله ثم انقلبت الواو الفا اي لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله وهذا اولى ورد
عليه لان حركة الباعث فيه معارضة بلا اتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو
المتحركة الفا لما سيأتي في محله من انه يشترط اصالة الفتح واجيب
بان حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان
بحركة اخرى للاتباع او تقديرية ارتكاب اجرا للباب على وتيرة واحدة
وعلى تسليم عروضها في الحقيقة نقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها
واتحدت معها نوعا اعطيت حكمها افاده دم قوله وذكر في التسهيل ان هذا
المذهب اصح اي لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ظاهرة او مقدرة حتى
امكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف عليه لانه في الاعراب
بالنيابة كما دل عليه سابقا وغير ما ذكر بتوبيخ قوله من جملة عشرة مذاهب
من جملة اثني عشر مذهبا ساقها السيوطي في همع الهوامع ثم ترجم قوله انما اعربت
هذه الاسما بالاحرف الاولى والمناسب لقوله في السوال انما قال ان
اختيرت هذه الاسما ان يقول انما اعربت بعض المفردات بالاحرف ثم
بقوله وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى بعد تصحيح
كلام الشيخ ان يقال المنطوق رايت في السوال الاول جهة عموم الاسماء الستة
وهي كونها بعض الاسما المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الاسماء
باشخاصها قوله للمغرقة بينها لم لم يعكس بان يكون الاصل للاصل والفرع للفرع
قوله وكذا البواقي فانها لكونه افارب النسخ اي النسخة تلازم واحدا
منهما دفوه لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه

وكذا الجمع قوله ادرج المثنى سياق شروط المثني قوله والمثني اي اصطلاحا اما
لغة فنحو المعطوف كثيرا قوله اسم معرب بدليل ان الكلام في المعرب فلا يرد على
التعريف مفرد من كالزيدين او جمع تكسير كالجابر او اسم جمع كالركبين او اسم
جنس كالقنبين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لان معنيها الفعل غير
معتبر في التعاريف فلا يرد ان التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به
والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج نحو
ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل في الكثرة لان نيابته عن اكثر من اثنين ليست
بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة قوله في الوزن
والحروف لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تثنية المشترك
مرادا به معنيان مختلفان وجمعه كذلك عند امن اللبس بتثنية مرادا به
فردان لا حد معنييه نحو عندي عينان منقودة ومورودة وجمع كذلك
ويجوز تثنية اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عنده ذلك معللا
ذلك بان الاصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين
جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصارا وان جاز في احدهما فليجز في الاخر
مما قاله في شرح الجامع وبعضهم بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك في
معنييه اي واللفظ في حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا اهـ وهو
ظاهر قوله بزيادة الباء سببية متعلقة بنائبا قوله اغنت عن العاطف المعطوف فلا
يقال جاء زيد وزيد مثلا في غير ضرورة او شذوذ الا لنكتة لقصد تكثير نحو
اعطيتك مائة ومائة او لفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير او لقصد نحو
قول الحجاج انا ابن محمد ومحمد في يوم ابي محمد ابني ومحمد اخي وان في العاطف المعهود
والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العسكري لا يجوز في قام زيد وزيد قام
الزيدان بل قام زيد وزيد ولهذا لا يجوز قام زيد وزيد الظريفان
لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد فكذلك نعتاهما
كذا في دم فعلى هذا لا يجوز بالطريق الاولى جاء زيد وعمرو الظريفان وعنـ
عندي انه يجوز جاء زيد وزيد الظريفان وجاء زيد وعمرو الظريفان لانتفاء
اللبس المانع من جواز جاء الزيدان في جاء زيد وزيد او وعمرو ولانه يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعليك بالانصاف وان في المعطوف للعهد

والمعهود

٤٢

والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد ان التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته
عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف ليس من
لفظ المثنى قوله فلم ناب عن اثنين يشمل لما يتبادر من هذا لكونه نص
اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل يعني اقل من اثنين كخلا اي مالك ولما
دل على اكثر كصنوان جمع صنو والمركبة كالمثني والمراد به مفرد اسم جنس ككبتي
كبتات او علم كالبحرين لمكان وجعل اتفقا في الوزن قيدا اول انه جعل
مجموع قوله اسم ناب عن اثنين هنا وما يعني اثنين فصل اولا بخرج الحا
كالقمرين للشمس والقمر تغليبا للمذكر ولم يغلبوا المؤنث الا في مسئلتين قولهم
ضبعان بفتح وضم في تثنية ضبع للمؤنثة وضبعان بكسر فسكون للمذكر ويجوز
تركه كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه ان يكون معك عدد مميز مذكر
ومؤنث وكلاهما لا يعقل وفصلا من العدد بيمينه اي المعدود دم ومن
امثلة المسئلة الثانية امرأة بينه عشر بين جمل وناقة ثم قال ومن تغليب
المؤنث في غير هاتين المسئلتين في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام
بلياليهن لكن انث العدد لتغليب الليالي وقوله ان يستثم الا يوما نعم
قوله ان يستثم العشر معنويا بان المراد بالعشر الايام كانت تغليبا
لليالي ونعم زاعم انه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله حبب الي من
دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة اهملها
بالنساء هذا الحديث رواه النسائي عن انس بن مالك وليس فيه لفظ ثلاث و
اعلم انه ثابت من طريق صحيح اهـ اقول عد في اخر المغني من امثلة التغليب
قولهم المروتين في الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث كما يدخ
اذكر لي ذكر الحريرين قول القائل رات قمر السما فاذكرتني ليالي وصلها بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن نظرت بعينها ورات بعيني قال دم هذا من المجاز
حيث ادعى ان القمر الحقيقي وجهها وان قمر السما قمر مجازي لمثابته
وجهها وقوله رايت بعينها ورات بعيني يرشد اليه اهـ اي لان معنى
رايت بعينها اني رايت القمر الحقيقي وهي رات قمر السما وهو القمر المجازي
قالت الصلاح الصفدي وهذا احسن ما يقال في هذا البيت وذهب بعضهم

قوله

ن

رايته

وهو خلاف المألوف والمعهود
نقلا لما لوف حمل اسماعه

الى ان نحو القمرين مثنى حقيقة وان التثنية انما حصلت بعد تسمية المغلب عليه
باسم المغلب مجازا وهو مبني على جواز تثنية اللفظ مرادا منه حقيقته ومجازه
قوله كزوج وشفع فانهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما
ينقسم بمتساويين ومنه قوله تعالى زوجين اثنين او ذكرا اي فردا الوذ وهما قاله الرودا ني
قوله فخرج بالقيد الاول نحو العمرين يصح ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف
وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اعز الاسلام باحب
العمرين اليك يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذي هو ابو جهل تغليبا للارشد
الذي سبقت له السعادة فكونه في الحديث مرادا انه الذي يسلم قال دم ومن تغليب
الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذكرا ونحو وان اقتضى تغليبه سبب غير التذكير
كما قررناه في العمرين بالضم فالفتح وما نقلناه عن دم نقله الشمني عن التفتازاني
ثم نقل دم عن ابن الحاجب ان شرط التغليب تغليب الادنى على الاعلى وضعفه
وعن غيره ان شرطه تغليب الاعلى على الادنى وضعفه قوله وكذا بالثاني نحو العمرين
كان الاولى ان يقول نحو الزيدين في زيد وعمرو لان المثال الذي ذكره خارج
بالقيد الاول لاختلاف الوزن المفرد فيه قوله وبالثالث كلا وكلتا اي وكذا يخرج
بالثالث ما لا زيادة فيه اغنت عن العاطف والمعطوف بان لا يكون
له مفرد من لفظه كالا وكلا ولكن كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان
اثنان وثنتان اذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ومن هذا يعلم انه كان
ينبغي للش ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجها ايضا بالقيد الثالث الا
ان يقال تركها للمقايسة وانه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة
فيها اصلا بعدم سماع مفرد لها لا يرد على ان فيها زيادة لكن لا تغني عن
العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتامل واعلم ان اخراج شفع
وزوج بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الش في دخول شفع وزوج
في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه **فائدة** قال في التصريح
ويشترط كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى
ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولا جمع المؤنث
السالم وان ثني غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر الثاني
الاعراب فلا يثنى المبني واما ذات وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة

للاثنين

قوله وضعفه اي الصحيح انه غلب الاخف ان لم يكن غير الاخف مذكرا وكما تقدم
اه تعريب

للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين واما قولهم منان و
منين فليست الزيادة للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان
ولا رجلين لان البناء ادخل على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني الثالث
عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان
اريد الدلالة على اثنين او اثنتين مما سمي بهما اضيف اليهما ذوا او ذواتا وجوز ن
تثنية المزجي فاتن بعضهم فقال معدي كربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز
المختوم بويه ويثنى صدره سيبان واما العلم الاضافي فانما يثنى جزؤه الاول
على الصحيح كما انظر حكم المركب التقييدي العلم الرابع التنكير فلا يثنى العلم
باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى معرفا بال او بما يفيد فائدتها لتكون كالعوض
من العلمية فيقال جا الزيدان ويا زيدان مثلا وهذا الاثنين كنايات
الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير الخامس اتفاق اللفظ واما
نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه السادس اتفاق المعنى فلا
يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه او مرادا به معنياه المختلفان المشترك
هو بينهما عند الجمهور واما قولهم القلم احد اللسانين فاذ وورد عليه جواز
تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردي احد معنييه وهو
مفقود في تثنية العلم اذ ليس شيء من معانيه جنسا وقد مر ان المص اشترط انتفاء
اللبس فلا يرد عليه ما ذكر السابع ان لا يستغنى بتثنيته عن تثنية غيره نحو
سوا فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان لا سوان اي قياسا فلا ينافي
انه في شذ سوان وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء وكل بالمعنى نحو
اجمع وجمعا فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا ونحو ثلاثة واربعة
فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن ان يكون له ثان في الوجود
فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه اه مع زيادة
من الهمع وغيره ونظم ان المركب التقييدي العلم كالمزجي وزاد بعضهم تاسعا
كالسيوطي في الهمع ان يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وبعض وعريب وديار لافادة
الجميع العموم ورد زيادته بانه تغني عنه الاتفاق في المعنى ظاهر وان لا
يشبه الفعل فلا يثنى افعل من ورد بعضهم زيادة هذا بان مانع التثنية
في افعل من عرض من التركيب فلا يعتد به انا نوقشه هذا انه يصح ان يثنى قوله

كيوان ناطق الذ...

49

سلامي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين
من مفاصل اصابع اليد او الرجل قاله العيني قوله وكلا هذا شروع في ذكر نحو
ما حمل على المثنى والف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن يا والف كلتا للتانيث
والتا بدل عن واو وقيل عن يا وقيل الالف اصلية لام الكلمة والتا
زايدة للالحاق وقيل للتانيث فان قلت اذا كانت الف كلا اصلية والف
كلتا للتانيث اي اصلية والالف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون اعرابا
اجيب بان الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما في الاسما الستة وفي
المثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال
على التثنية او الجمع او زايد على شي كما في الاسما الستة وبعد دخوله اعراب
فقد تغير الحرف بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تقريرا فتدبر قوله
بمضمر متعلق بوصل فقد رتبه لدلالة وصل المذكور لان اداة الشرط لا
يليها الا فعل ظاهر او مقدر لكنه افيل حذفه ما مر قوله مضافا حال من الضمير
المستتر في وصل العايد الي كلا موكنته اعترابه عما اذا اتصلت بالضمير
غير مضافان اليه نحو زيد وعمرو كلا الرجلين لان الاتصال يشمل الفعلي والمعنوي
فعلم ما في كلام شيخنا قوله اي وارفع بها اشار ابان كلا معطوف على المثنى
وان مضافا حال من نايب فاعل وصل وان متعلق مضاف محذوف لدلالة
الكلام عليه قوله كلتا اثنان كذلك مبتدا وخبر هو الظم قوله في هذه الحالة اي حال
الاضافة الي الظم قوله مطلقا اي سواء صفا اي مضمر ام ظم قوله بهما اي قصدت
ويا بمعني كما في المختار والاسناد في جرينا المسير مجاز عقلي والاصل جرت
في اسير قوله ملازمان للاضافة اي الي المعرف الذي يدل على اثنين بدون تفرق
ولو كان بحسب اللفظ مفردا وحملها كما سياتي في الاضافة قوله كلاهما اي
الفرسين وقوله جد الجري كناية عن فعلي والاصل جدا في الجري وقوله قد اقلعا
اي كفا عن الجري وقوله رابي اي عنقي والشاهد في قلعا ورابي قوله رده
جا القران اي نصا واما باعتبار المعنى فلم يجي فيه نصا لان الضمير في قوله
تع وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الي كلتا من قوله تع كلتا الجنتين ات
اكلها بل يحتمل رجوعه الي الجنتين وان كان رجوع الضمير الي المضاف اكثر
من رجوعه الي المضاف اليه ولهذا استهجن الحلام علي رجوع الضمير

الي

٥

اي كلتا قادرهم ويتعين الافراد مراعاة اللفظ في نحو كلانا غني عن اخيه وضابطه
ان ينسب الكل منهما حكم الاخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الي ثالث اذ المراد
كل واحد منهما غني عن اخيه وقال المغني وقد سئلت قديما عن
قول القايل زيد وعمرو كلاهما قايم وكلاهما قايمان ايهما الصواب
فكتب ان قدر كلاهما توكيدا قيل قايمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان
قدر مبتدا فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا
وعمرا فان قيل قايمان او كلاهما فالوجهان اهـ قوله اثنان واثنتان
يجوز اضافتهما اي ما يدل على اثنين لكن لا بد ان يكون الاثنان الواقع عليهما
المضاف اليه فيلزم اضافة الشي الي نفسه لا فرق في ذلك بين الظم
والمضمر على المرضي عنده وبه صرح بعضهم كما في الروداني وجواز اثنا
كما اذا اريد بالاثنين ام امر المخاطبين بعضا فان ايهما كعبدي زيدا واما
ما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع
اضافة اثنين فانه في اي ضمير تثنية لانها اضافة الشي الي نفسه فمفرط على
اطلاقه قوله من اسما التثنية اي من الاسما الدالة على التثنية وضعا
قوله كابنين وابنتين بما قال بعضهم لما لم يتزن له ان يقول مثل المثنى
الحقيقي الي منه واقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال احز كان يمكنه
ان يقوله مثل المثنى فيه يجريان اي في الرفع بالالف افاده في النكت
قوله مطلقا اي سوا افرد كقوله تع شهادة الوصية اثنان اي شهادة
اثنين ليصح الاخبار به عن شهادة بينكم او ركبا نحو فانفجرت منه
اثنتا عشرة عينا او اضيفا نحو اثناكم واثنتاكم قوله وتخلف اليا اي تقوم
مقامها في بيان مقتضي العامل لا في النوع الحاصل بالالف وهو
الرفع والمراد تخلف ولو بتقدير اليد خل نحو بين يدي مالم يستعمل مرفوعا
قوله في هذه الالفاظ جميعها هل التاكيد جميعها تاكيد المحذوف وهو ممنوع
عند الخليل الا ان يقال هل حل معنى لا اعراب قوله بعد فتح قد اكتف
ذكره وان كان هذا الفتح بين السكون على ما قبل الالف الذي هو
مفتوح لان الفتح اقوى في البيان وللتنبيه علة فتح ما قبل
يا المثنى وهو الفتح مع الالف كما في نكت السيوطي فقوله قد الف

في معنى التعليل قوله للضرورة فيه ان تحرك الالف من اسما حروف التهجي
لغة لا ضرورة الا ان يقال المراد ان القصر هنا غير متعين لضرورة الوزن
قوله نصبه على الحالية فيه ان مجي المصدر حالا وان كان كثيرا مقصور
على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف
واقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما في اتيتك طلوع الشمس
قوله اي مجرورة ومنصوبة لم يقل مجرورا ومنصوبا مع ان المجرور ونحوه
لفظ جمع مذكر لان الغالب مراعاة ما اضيف اليه كل وجميع لا طراد اكتساب
التانيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض قوله وسيفتح اي انما
فتح والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام المص كما مر قوله عوضا عن الا نف
انما كانت الالف اصلا لان الرفع اول احوال الاعراب ومثلها الواو في الجمع
قوله والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا في معنى التعليل للاشعار قوله
لزوم الالف اي والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعضهم من لزم
الالف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان
بضم النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهي
لغة قليلة جدا كذا في الدماميني وغيره والظاهر ان على هذه اللغة يمنع صرف
المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة اخرى كالوصفية
في نحو صالحان فتامل قوله لهما اي عفى ونسي قوله وحمل منه ان هذان
لساحران وخرجه بعضهم ان ضمير الشان وهذان مبتدا وساحران خبر
مبتدا محذوف دخلت عليه لام الابتدا اي لهما ساحران والجملة خبر
هذان والجملة خبران واعترض بان حذف ضمير الشان شاذ الا
مع المفتوحة المخففة وكان المخففة فانهم استسهلوه معهما لكونه
في كلام بني على التخفيف فحذفوه تبعا لحذف النون ورب شي يحذف تبعا ولا
يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع
غيرهما شاذا لان فائدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لانه
موضوع لمبهم يفسره ما بعده فاذا انتفى للسامع منه معنى انتظر ما بعده
ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند
حذفه وبان حذف المبتدا ينافي التاكيد لان تاكيد الشي يقتضي الاعتناء به وحذفه

صفي خلاه
الحبيب

واجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التوكيد للنسبة
والحذف للمبتدا ولان المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز
حذف المؤكد ويقال التاكيد في مررت بزيد وجاءني اخوك انفسهما بالرفع
على تقديرهما صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما وقال
دم وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الاشارة كمفرده وجمعه ولذا هذين
لما ذكر لكن هذا ان اقيس لان الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه لاختلاف
العامل مع ان فيه مناسبة لالف ساحران وانما قال الاكثر هذين جري
ونظرا لصورة التثنية قوله ويمنع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
قوله كاسمهما بين تثنية اسم هيبان وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها
قوله وارفع بواو ظاهرة كما في النبيون او مدغمة كما في صالحو القوم او
منقلبة عن الياء كما في مسلمي على التحقيق قوله وبيا اجرر وانصب المجرور
متنازع فيه لاجرر وانصب على الاصح لتاخر العاملين فلا يمنع عمل المتاخر
المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول اخر وعلى
القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ
يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي اعمله هو
الثاني اذ لو كان الاول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف الضمير وجر
يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني قوله نيابة عن الكسرة
والفتحة يحتمل ان تكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا اي نائبة الياء فيما ذكرنا
ويحتمل ان تكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا اي نابت الياء فيما ذكر
نيابة ويحتمل ان يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله وانصب
فيكون الكلام على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الاول قوله سالم
تنازعه العوامل الثلاثة قبله واعمل الاخير واضمر في الاولين
ضميره وحذفه فاضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة
لبيان الواقع بالنسبة للعام ومذنب اذ لا جمع له غير سالم ومخصصة
بالنسبة لنحو ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما ياتي شروط التثنية
كما قاله الرودانى وغيره وسياتي الكلام على جمع التكسير في بابه قوله
وجمع مذنب دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام المص اشتراك عامر

ويثنى في جمع واحد وانما لم يبال المصنف بهذا الابهام لضعفه جدا بوضوح انتفا الاشتراك فلا لبس والمضاف اى مقصد ده انما يجب فيه المطابقة اذا اضيف الجنس قوله جمع المذكر السالم اى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحيلى لمذكرين فانهما يقال فيهما زينبون وحيلون وخرج زيد وعمرو علمين لمونث فلا يجمعان هذا الجمع وجمع نعته السالم نعتا للجمع وجره نعتا للمذكر واما رفع الثاني لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يعلم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا عن السيد عن الشنواني قوله لسلامة بنا واحده اي بنيته اي بغير اعلال فدخل في جميع اللام نحو قاضون ومصطفون قوله اسم وصفة
جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة في نعلمه جامع الدلا — نه
على الجمعية وكانت واو الفعل اصلا لان الاسم ذا واو الوصف فرد
والعلم لتاويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي قوله
علما اى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون اذ اياد والنون الا ما
كان معنى على الشمول التوكيدي نحو اجمع فانه يقال فيه اجمعون واجمعين لانه
صفة في اصله لانه افعل تفضيل اصالة قاله الرودانى شيخنا ثم اشتراط العلمية
للاقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لا يثنى العلم
ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بينهما
الاشتراطين او يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين اي المهيئة
لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل ترددهم
المشهور الذي ذكره شيخنا والبعض لمذكر عاقل اي مذكر باعتبار المعنى
لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو
علمين لمونثين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ
حيث لم يجمعوه بالواو والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود العلامة — ای بالواو والنون
من مراعاة المعنى وهو تا التانيث كذا نقل عن الشيخ والمراد مذكر
عاقل ولو تنزيلا ويدخل في العقلاء قوله تعالى قالتا اتينا طائعين رايتهم
لي ساجدين والمراد ما كان من جنس العقلاء فدخل الصبي غير المميز
والمجنون مثلا وقد ذكر في التسهيل انه يكفي في كونه بعض افراد

المثنى

٧٥

المثنى والمجموع وعكسه مع اتحاد المادة اي لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في
رجل وامراة ولا عالمون في عالم وقاعقين قاله سم وبقضيته عبارته
اشتراط العقل والتذكير في التثنية ايضا فليحرر اه اقول في دم على
التسهيل ان ادخال المثنى في هذا الحكم سهو وانه لا حاجة الى اشتراط
العقل والتذكير في التثنية ايضا اتحاد المادة هنا لانه الاتفاق في اللفظ
ماخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب
قوله خاليا من تا التانيث ما لم يكن عوضا فاء واللام كما سيذكره الشارح اما
الف التانيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة او ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى
او صحرا وجمع هذا الجمع حذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا
وانما اشترط الخلو من التانيث لانها اذا حذفت في الجمع التبس بجمع ما
لا تا فيه وان ابقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين تجب الف وواو
تا التانيث حذفوا وانما اغتفروا وقوعها حشوا في التثنية لانه ليس
التثنية ذي التا صيغة تخصها فلو حذفوا التا من تثنية لالتبس بتثنية
ما لا تا فيه بخلاف جمع قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين قال البعض
الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع مصححا او مكسرا وكلامنا في شروط
جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر ان كلامنا في شروطه اعم من ان تخصه او لا
نعم يعكر عليه انه لم يستوف مطلق شروطه اعم من قوله بحرفين فيه
مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت
النون تتبعه حرف الاعراب قال ذلك تسمحا او يقال اراد بالحرفين
الواو والياء على سبيل التوزيع اي الواو في حالة الرفع والياء
في حالة النصب والجر قوله واجازه بعضهم اي مطلقا وقيل ان
ختم بويه جاز والا فلا وعلى تجويز الجمع في المختوم بويه قيل تلحق العلامة
بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بآخر الاول ويحذف الثاني
فيقال سيبون قوله او الاسنادي فاذا اريد الدلالة على اثنين
او اكثر مما سمي باحد هذين التركيبين قيل ذوا وذوو كذا
من اضافة المثنى اي الاسم كذات مرة وذات يوم ويكتفى عن
الا هنا في لانه يثنى ويجمع جزاوه الاول ويجوز الكوفيون تثنية

ادو لك ان تقول لا بد لسلها ان — كلامنا في شروط جمع السلام مخصوص

الجريين وهمما قال الروداني لا اظن ان احدا اجتزي على منع المضيفا
فيه من الاضافة الى اسم تم انما هو اسماء له واحد قوله كالذين نواز يدين
علما اي ان اعربا اعرابهما قبل التسمية لاستلزام اجتماع اعرابين في
كلمة واحدة فان اعربا بالحركات جاز جمعهما قوله صفة لمذكر عاقل الا ترد
عليه الجمع المطلق عليه كما في وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون
لانه سماعي لان اسماء بسرعة توقيفية والكلام في جمع المقيس قاله دم معنى جمعة
في اسما النوع ممتنع وما ورد منه بلفظ الجمع فهو للتعظيم بتية مرفية على
محل در دده ولا تنقد في ولا يقال انه رحيمون قياسا على ما ورد كوله ربوله
اله قوله خالية من تا التانيث اي من التا الموضوعة له وان استعملت في غيره
بيصح اخراج علامة فان تاه لتاكيد المبالغة لا للتانيث قوله افعل فعلا
بالاضافة التي لا دني بله ببه اي ليست من باب افعل الذي مونثه على
فعلا وكذا ان في بعض وعبارته صادقة بان لا يكون من باب افعل فعلا
كغانم وبان يكون من باب افعل الذي ليس له مونث اصلا كالكمر بكبر الكمرة و
بان يكون له مونث على غير فعلا كفعلى بالضم نحو الافضل فحذاان العسما قي
حمان منه الجمع كالعشم الاوله وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى مان
بان لا يكون ليس له مونث اصلا كلحيان لطويل اللحية وبان يكون له مونث
على غير فعلى كفعلانه نحو ندمان وندمانة من المنادمة لامن الندم وقوله
ليس من باب افعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر و
الموضع قابلية لهما اوبه على تفضيل وانما اعتبر في الصفة قبول التا
لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة منه انما هو
يكون الواوفيها كالواو في الاسماء في فرعها في الاشتقاق وفي الدلالة
على حدثية كما مر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف به عند جمعه
فاشبه الفعل اللازم للتنكير قوله كصبور وجريح محل استوا المذكر و
المونث بالمراد في فعول اذا كان بمعنى الفاعل واجري على موصوف
مذكر وفي فعيل اذا كان بمعنى مفعول واجري على موصوف مذكر فان
حمل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع قوله تستثنى بما ضبه انهما
حمل على انه لا يخفى ان هذا الاستثنا فيه ما يأتي من منع جمع السالف

المذكور من المحققات جمع السلامة لانه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيهما
اذا جعل علما وما سيأتي فيما اذا لم يجعل علما قوله فانه يكون جمع هذا الجمع
اي عند الجمهور ومنع المبرد وأوجب جمعه نحو علات قوله التصغير لانه في
التحقير ونحوه مما ناسب المقام قوله الشرط الاول يعني انه يستوي في
الوصف به المذكر والمونث هذا هو الذي يقتضيه منع الحمد وان
خالف الكوفيون في اشتراط ان لا يكون من باب افعل فعلاء وفعلان فعلى
ايضا كما في الهمع قوله ما انطوى ما انطوى فيه وان ذا بيع وطر بفتح الطاء باب
مراي نبت ونضم بهذا المعنى ايضا وبمعنى قطع والعانس هو من بلغ اوان التزوج
التزوج ولم يتزوج ذكرا كان او انثى والهرم من لم يبلغ اوان الانبات ونبت
مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه اوان
الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بحمله ما حين زيدت بعده
ان تبهها في المعنى النافية اي عيني بتخلص في زيادة وترد عليه
الست بعد ذلك ان العانس صادق على الشائب فلا يكون فيما له وقيعة
دم بتعذر صفة للشيب والشيب عن العانس قوله وبه عروه في ذكر
ملحق بالجمع وهو اربعة انواع اسما جموع كعشرين واولي وجموع لم تستوف
شروط الجمع كاهلين وعالمين وجموع سمي بها كعليين وجموع تكسير كارضين
وسنين قوله وبابه اي نظيره وتومي الى تسمين العاية داخله قوله الحق
افرد ولم يثن على ارادة المذكور قوله بالحرفين اي الواو والياء مع النون بيع
او المراد الواو والنون او الياء والنون على المسامحة السابقة قوله وليس
جمع بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله ابن سريك والرد   دالي
وعذر بين اذ هو انطلاقه على عشرين قوله وهو اللازم باطل اي قوله المردود
وان كان جمعا اي غير مستوف لشروط الجمع قوله فاهل ليس بعلم ولا صفة بل
هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة وورد عليه او صفة به في
قولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان الكلام في اهل بمعنى لا المستحق   ذي القرابة ٢
فانه منه او صفة وجمعه على اهلين حقيقي لا ملحق كما قالوا في حسنت
لانه اذا كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا والمعنى فهو في معنى المشتق
مطلقا في الفارق ابدا عني اي كونه الذي بمعنى القريب غير صفة والذي بمعنى

السخو صفة الا ان يختار الثاني ويقال الترب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد
لغلبة الاسمية عليه فتامل ثم رايت الروداني ذكر ان ابدال الوصف لم يستوف
الشروط لانه لا يقبل التا ولا يدل على التفضيل قوله لانه اسم جمع اي لذي
ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الي الجارة في الرسم نصبا و
جرا وحمل عليهما الرفع قوله اما ان لا يكون جمعا لعالم اي يكون اسم جمع
له على كله سوى الله اي على مجموع ما سوى الله وهذا احد اطلاقيه
والاطلاق الثاني اطلاقه على كل صنف من اصناف المخلوقات على حدته ق
حيث كون الجمع اتى من تمام العلة والمحة عندي ان هذه الكلي لا تعطي
وانه لا يجوز ان يكون ذلك مساويا لمفرده وان ذكر شيخنا والتعصب اذ لو
جاز كونه مساويا له لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم اقل مراتب
الجمع ان يشمل ثلاثة من مفرده او اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا
فاين الشمول وما استند اليه من حصول المساواة عليها لاحتمال الثاني
في كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف قوله او يكون جمعا له اي
غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة قوله باعتبار
تغليب من يعقل اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بان الجمع بالواو والنون والياء
والنون من خواص العقلاء وكان علته ان يزيد وباعتبار اطلاق العالم على
كل صنف من اصناف الخلق على حدته تندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون
الجمع اعم من مفرده لانا اذا حملناه على هذا الاحتمال الثاني مفرد العالمين
عالما على صنف من العالم الاصناف على حدته لم يلزم كون
المفرد اعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من
الاصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم
يكن المفرد اعم ولا مساويا بل الاعم الجمع كما ذكره شيخنا والمحقق
كون المفرد مساويا للجمع على الاحتمال الثاني وانه لا
محذور في ذلك لان كون الجمع اغلبي غير مسلم كما انكشف لك
لا يقال لك المساواة من حيث صدق عالم المفرد على اي
عالم كان وصدق عالم الجمع على اي عالم كان لانا نقول
فرق بين الصدقين لا تصدق عالم المفرد عموم بدلي

وصدق

وصدق الجمع عموم شمولي والمعتبر هنا العموم الشمولي والا لا لزم ان غالب الجموع
وهو كل جمع بغير عالم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهم
ان كون الجمع ليعم اغلبي هذا تحقيق المقام كما حققه عليه السلام قوله لغير
علم ولا صفة بل اسم جنس لكل صنف من اصناف المخلوقات اي فهو جمع لم
يستوف شروط جمع السلامة لمذكر وقال الرضي العالم الذي يعلم منه
ان موجده ثم ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اه وبالنظر لهذا
يكون صفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا قوله لانه ليس
بجمع اي في هذه الحالة فلا ينافي ما قيل انه في الاصل جمع على كسكيت من العلو
ثم سمي به اعلى الجنة او الكتاب الموضوع فيه قوله اسم لاعلى الجنة وعلى
كمنه التفسير محتاج الى تقدير مضاف في قوله تعالى كتاب مرقوم يجعل كتاب
في الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي يحوي فيه كل ما عملته الملائكة
وصلحا الثقلين وعلى هذا يكون كتاب في قوله ان كتاب الابرار مجرد عن
كتابة مع تقدير مضاف اي كتابة اعمال الابرار قوله وارضونه مبتدا الذ
خبره وقوله والسنون مبتدا خبره محذوف اي كذلك وهذا ما درج عليه ابن
هشام الذا وحكى اسكانها قال دم وقال شيخنا تسكينه ضرورة قوله شذوذا
اي لا الحقا الا اما كونه لم يشذ استعمالا لان كثرة استعماله والالتحاق لا
ما انذر وقوعه واما حذف ارضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما
قياسا مع ان جميع الملحقات شانه ولذلك كانت ملحقة بجمع المذكر الا انها
مع حقيقة لشدة شذوذها لكونها من ثلاثة اوجه ذكرها الم لا لكونه
منها جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل اربعة لان مفرد كل غير علم
وغير صفة وقد لعلها ذكرها قول المص في شرحه على العمدة ما ملخصه ان
عالمين واهلين مستويان في الشذوذ وان ارضين وسنين اشذ منهما
اه وقولنا مع ان جميع الملحقات شانه شامل لعليين وعلى شذوذه ورد
التسهيل ونازع فيه دم بانه اذا جعل لاعلى الجنة كان علما منقولا
عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل لو كان مفرده
في الاصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب الاشارة الى عشرين ونحو
نضيين بل صرح المص بانه اذا سمي بالجمع على سبيل النقل يغني عن الجمع

او على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات
يعني التي سيذكرها الشارح في الجمع المسمى به ثم قال ذم نعم لو قيل انه علم
عن علم بل لو جمع علي وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم
العقل قوله بدليل ارضة وبدليل يا عبادي ان ارضي واسعة قوله
كذلك اي مثل ارضين في الشذوذ قياسا مفتوح بعد شذوذ قياسا بان
لو جمع السنة قوله كل كلمة ثلاثية ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية وكون
منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكونها المعوض عنها التانيث
وعدم التكسير ولكن من تأمل كلامه ان الاتي في لفظ المحترزات عرف ان
الشارح لم يقيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو دون حارها
بقيد الحذف وهذا يقتضي انه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز
وكلها جائز قوله ولم تكسر العرب معه بالحركات والا فسنون جمع تكسير
انما اشترط انتفا التكسير لانه اذا كسر ردت لام المحذوفة ولم يحمل
على جمع بالواو والياء والنون جبر حذف لام وشرط بعضهم شرطا اخر
وهو ان لا تكون له مذكر جمع بالواو والياء والنون ليخرج نحو هنة فان
مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو ايضا به التبس كونه بالمذكر قوله
اطرد فيه الجمع اي كثر وشاع استعماله فلا ينافي قوله لغا شذ قياسا
قوله سنو وسنه او للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت اصالة
كل منهما بدليل قوله لقولهم في الجمع الي اعترض بان فيه دورا لتوقف الجمع
على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد
على ثبوته في الجمع ودفع بان توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم
باصالة الحرف في المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف قوله
وفي الفعل سانيت الي واصل المسند الي التأكيد الاشيا الماصولها قوله
واصل سانيت جواب عما يقال ما ذكرته من ان الفعل يدل على ان الاصل
الياء لا الواو قوله عضو بدليل ما يأتي ويدل جمع على عضوان قوله اعضا
اي كالاعضا في التفرقة فقوله اي مفرق بيان لحاصل المعنى قوله اي تفرق
اي تفرقا فيه لمجهم في شانه قوله يقال عضته وعضوته الاول
بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت واوه يا كما ان

متطرفة

متطرفة ثلاثة احرف فقوله تعضيه مصدر الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون
وقوله اي فرقته تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول انسب قوله لانهم فرقوا
اقاويلهم فيه علة لقوله جعلوا القران اعضا اي فمنهم من قال سحر ومنهم من
قال شعر ومنهم من قال اساطير الاولين قوله او عضة ويدل تصغيرها على عضيهة
قوله من الشافهات جمع شافهة من الشفه وهو البهت [illegible] بالعاضه اسم
والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطي ان الشافهات غير السحرة الا ان يكون
من الاطناب في مقام الاحتمال قوله عزو وفي التصريح عزى فلامه يا قوله وهي
الجماعة اي لا وسط العوض لانه بفتحتين وسط العوض بيت ما نحن فيه
غير الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل
بل هي اسم محذوفة اللام من ثبت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى
الثاني تجمع بهما قوله ولا يجوز ذلك [illegible] في محترزات ضابط سنة ولو
عبر بالتكلان احسن قوله سندا صنون بكسر الهمزة اي [illegible] وسهلاء
ويدل [illegible] فيما ياتي فلا اعتراض بان المثال [illegible] قوله واحرون بكسر
الهمزة وهي [illegible] وبفتح الحا وتشديد الرا وقوله جمع احرة بكسر الهمزة و
في التصريح ان حرين اسم جمع حرة فان اصل حرة احرة حذفت همزته وان
هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى
هذا يكون قول انه جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الان قوله
ولا في نحو عدة اي اصل عدة وزنة ودقة وثقة وهنة وعدة وزنة وورق
وولد ووصف بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو قوله
وبها لغة [illegible] ظاهر مطلقا وقيدها صاحب القاموس وعزم بالمضروبة
قوله وهي الترب اي المساوي في السن قوله لعدم التعويض اي عن لامها
المحذوفة واصلها يدي ودمي بسكون الدال والميم الا تصريح وحكى في المصباح
قولا بفتح الدال وقوله بفتح الميم وقولا بان لام دم هاء وقوله وسنه
[illegible] واخوه [illegible] وهنوه وحموه وذو وفوه على القول بسماع
النقل كما مر [illegible] دم [illegible] يحتمل وجهين الاول ان يكونه لاصل
النون اي بعد اللام ثم تبعوا كما اتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا
ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا

اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم اضافته قوله اسم واخت
اصل الاول سمو بكسر السين او ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض
عنها الهمزة وسكنت السين واصل اخت اخو بضم الهمزة وسكون الخا كما استظهره
الرودانى حذفت اللام وعوض عنها تا التانيث لا الهاء وكذا اصل بنت بنو بكسر فسكون
كما استظهره الرودانى في فعلها وقيل اصل الكلمتين بفتحتين لم نذكرهما وهو
مفاد كلام الشارح في النكت قال في التصريح والفرق بين تا التانيث وهايه ان
تا التانيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وها التانيث يوقف عليها
بالها وتكتب مربوطة قوله وشذ بنون في جمع ابن قال في التصريح دخلها حكم
جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته
لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة اه قال الرودانى يعني ان اصل
ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنون
لانهما يردان الاشيا الى اصولها فارادوا انما سبيلهما الهمزة كما سبق
مما ولى لهراوة فعل بهما ما فعل المفرد من حذف اللام وتعويض
الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع الى ضمة النون
اوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه حاجزا غير حصين ثم ان جمع ابن
هذا الجمع خاص بما اذا اريد به من يعقل قال في التسهيل قاله في المراد
به من يعقل من اب وابن واخ وهن وذي بنون وابون واخون وهنون
وذوون اي وان اريد به من لا يعقل فيجمع بالالف والتا اه قوله شاة
وشفة اما شاة فاصلها شوهة قال في التصريح بسكون الواو فحذفت
لامها وهي الها وقصد تعويض ها التانيث منها فلقيت الواو ها التانيث
فلزم انفتاحها فقلبت الفا فصار شاة ويرد عليه ان حركة الواو عارضة
فلا توجب قلبها الفا وقال الرودانى لو قيل اصله شوهة كرقبة لكان
اقصر مسافة لان اعلالا واحدا اولى من اعلالين وكان كشفة اذ اصلها
شفهة اه واما شفة فاصلها شفهة بالتحريك كما تفيده كلام الرودانى
حذفت لامها وهي الها وقصد تعويض ها التانيث منها قوله شاه اصله
شواه قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها قوله في جمع ظبية بكسر الياء كما في التصريح
قال العرب ظبوة ان اصبته بالظبة قوله والظبا اصله اظبو كارجل قوله
كرت

كسرت فاء في الجمع اي ما لم تكن مضعف العين فيبقى فتحه كحروف في حرة او
يقال الكلام في المفرد وحروف وكحوه مما يشهد على ان الكلام في باب
سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم قوله على الارجح
راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكي لي فيستفاد من
كلام الشارح ان في جمع مفتوح الفا ومكسورها ومضمومها لغتين لكن
الافصح في الاولى الكسر وهل هما في الثالثة على حد سوى اولا و
الذي يوخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي انهما سواء حيث قال وكسر
فا كسرت او فتحت في مفرده اشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا
يوخذ من الشرح واما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفا ففي جمعه
وجهان الضم والكسر كقولهم ثبين بضم الثا وكسرها وهو الاكثر اه وهي
ليست تنافي الرابعة كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال ان حكمه بالاكثرية
على الكسر فيما مفرده مضموم سهل وان نقله عنه البعض وكتب عليه
اللهم الا ان يريد بشرط التوضيح شرطا اخر غير التصريح وهو في غاية
البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حالة الرفع لمناسبة الواو والمفرد
من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حالتي النصب والجر لمناسبة
اليا وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر قوله كمئين قضيته انه من باب
سنين وبه صرح في النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها ها التانيث يا كما
صرح به في المصباح فلذا توقف البعض فيها قوله ومثل حين حال من ذا او
صفة لمحذوف اي ورود امثل ورود حين اي في الاعراب بالحركات
الظاهرة على النون ولزوم النون فلا تسقط الاضافة لكن في
باب سنين لغتان التنوين وعدمه كما في التصريح وكما نذكره مرارا
نصوصة الجمع ثم رايت المرادي قال في شرحه على التسهيل عند المص ترك
التنوين انشوبين بان وجوده مع النون كوجود تنوين في كلمة واحدة و
ظاهر كلامه ان من لم ينون يجر بالكسرة وظاهر كلام الفرا انه يمنع الصرف فيجر
بالفتحة اه والظاهر ما عليه المص وغيره قوله في باب سنين لغتان اخريان
ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع احدهما انه يلزم الواو كما سيق في
قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الى ثانيهما انه يلزم الواو

وبعرب على النون بالحركات قوله على اى التكالى وعادتهم خاطبون الواحد
بلفظ الاثنين تعظيما وانشاده قوله فان سنينه لانه لو كان معربا بالحروف
لحذفت النون للاضافة قوله فى احدى الروايتين والرواية الاخرى
سنين كسنى يوسف باسكان اليا وحذف النون قوله اى جمع لو قال اى مورد
لكان احسن لانه المتقدم ضمنا فى قوله يرد الان تقادة اريد انه اى ان
الورود بمعنى المجيب وقوله جمع سنين جمع سنة دبارة واضافته جمع اى الجمع
بمعنى اللام والمعنى الجمع مثل حيث اثبات سنين وبابه يطرد فى جمع المذكر
السالم فلا ركاكة فى كلامه لانه انما تكون ان اريد بالجمع فى قوله
الجمع الجمع جمع المذكر السالم الثاني قوله عد نفس اى فوق شديد
الطلاء بالفتح اى انه لحسنة فى قوله لا تزايون راعاه معنى يعيد
مراعاة لفظه والثياب جمع فئة وهى التى تتخذ من الادم ونحوه
والليد ونحوها وقد تطلق على ما تتخذ قوله ابنا وانشاهد فى ظاهى
حيث اثبت النون ولم يحذفه للاضافة فعلم انه معرب بالحركات
وقيل الاصل هنا بين الثياب على الابدال او هنا بين للثياب
فحذف المضاف وابقى الثياب على جره قوله مخالف للقياس اى الاصل
قوله من حيث ان رفع المثنى بكسر الهمزة وبفتحها على انه مع معموليها
فى تاويل مبتدأ والخبر محذوف اى من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا
على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على مذهب
الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير قوله وبهذا
فقد اعرب بعض الاحاد الخ بهذا التوجيه يقتضى ان سببه اعراب
المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الاحاد به لانهما
لو اعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق منا ان
سبب اعراب بعض الاحاد به ارادة اعراب المثنى والمجموع به
ليكون توطئة لاعرابهما به وهذا ما اورد ورفاقهم قوله لزم ان يكون
للفرع مزية على الاصل اعترض بان التثنية والجمع ليسا فرعين لكل
معرب بل للمفردة او بان هذا يقتضي اعراب كل جمع بالحروف وهو
الفرعية وليس كذلك واجيب عن الاول بانهما فرعان عن المفرد فى

بحذف

الجملة وبان من جملة المثنى ابوان واخوان ونحوهما ومن جملة الجمع ابون
واخون وحمون فلو اعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة
بالحروف وعن الثاني بان ما ذكر جملة فلا يلزم اطراده قوله لما كان
اى وجد وجوابه لما فوقه لجعل والغاز يده وفى بعض النسخ باسقاط
لما وهى ظاهرة قوله بقلب بعضها الى بعض اى قلب بعضها عن بعض
قوله بغير حركة اى بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او مقدرة وقوله
اخف منه اى اخف من وجودها ملغاة وهى ملحظة للاعراب به وقوله
مع الحركة اى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقرير هذا المحل قوله فلان
حروف الاعراب اى فى الاسم فلا يرد النون فى الافعال الخمسة قوله
والاعراب ستة اى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثله فى الجمع قوله
فى نحو رايت زيداك اى عين كل مثنى او مجموع اضيف سواء كان مع الالف
فى حالة النصب او مع الواو فى حالة الرفع قوله لا اليا لتميزهما
ثم به بفتح ما قبله فى المثنى وكسره فى الجمع فقوله البعض او انسا
سهو قوله يعنى ان الاخر بلا اعراب ان كان المراد نفى الاخر بلا اعراب
اصلا ورد عليه ان المتقدم لا يستلزم الثانى لجواز ان الاعراب
الاخر بحرفين فقط وان كان المراد بالاعراب نفى اعراب الاسماء
الستة ورد عليه ان اللزوم هنا لا نص فلا يتم التوجيه اذ لقايل
ان يقول بلا اعرب الاخر بغير اعراب الاسماء الستة بان يعرب
بحرفين وان كان المراد بالاعراب دافع للالتباس ولو اعرب الاخر بحرفين
لزم التباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه انه لنا
احتمالين لالتباس منهما اذ يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى
بالالف والياء والمثنى المبهم الا ان يقال المثنى سابق على المجموع
ونوالا حق بان يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب
ان يكون احدهما الواو ورفعا لدلالتها على الجمعية وح يحصل الالتباس
ولابد فيكون المراد للاعراب دافع للالتباس لا يخفى هذا ويدل
ليان ان المراد باحدهما فى كلام الشارح المثنى وبالاخر المجموع لا الاحاد
التى يرد الاخر الدائر قوله اى حال من الضمير فى به العائد

منه

س

على محل الالف قوله لان كلا منهما فضله اي اعرب فضله او التقدير لان كلا
منهما فضله قوله ومن حيث المخرج عطف على قوله لان كلا منهما فهو
علة ثانية للمناسبة اي ولتقارب المخرج قوله لان الفتح من الخ زعم
البعض كشيخنا انه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان كان
الحرف حلقيا كالهمزة فحركته حلقية كذلك وقس على ذلك ويجاب
فيجاب بان الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل اي اقصى الحلق
وان كانت كسرة فلها ميل اي وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل
الى الشفتين والحس شاهد فقس على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة
مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا اي اقصى الحلق او مكسورة
وجدت لها ميلا اي وسط الفم او مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين
قوله لحركات مقدرة رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته
وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وقد
اجاب ابو حيان على الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم
واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثاني
بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره قوله ونون مجموع
الاوجه نصب على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ وجعل
مبتدا يحوج الى تقدير الرابط في الخبر فائدة قد تحذف نون الجمع ونون
المثنى للاضافة وللضرورة ولشبه المضاف نحو
خليلي ما ان انتما الصادقا هوى ... اذا خفتما فيه عذولا وواشيا
ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة وقد يحذف
نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم معجزي الله بنصب
الله وقراءة بعضهم انكم لذائقو العذاب الاليم بنصب العذاب
وهو الكثير حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بضاري
به من احد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني وفي المغني تحذف
النون لشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو اذا
قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوف وسيأتي بسط اعرابهما في باب لا
قوله فافتح اي مطلقا ما قبل الواو ولو تقديرا في نحو انتم الاعلون اذ

اصله

اصله الاعلوون وكسر ما قبل الياء ولو تقديرا نحو وانهم عندنا لمن
المصطفين اذ اصله المصطفوين قوله من نقل الجمع من تقليبه [illegible]
بطبا قوله وفرقا اي وزيادة فرق اي اصل الفرق حاصل في نحو المصطفين
قوله بحذف الف الجمع وتنبه الف المثنى ياء في نحو حركة ما قبل الياء قوله
وقل من بكسره نطقا اي مع الياء كان في التصريح فلم تكسر النون بعد
الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس قوله نزر اي لا مرد [illegible] كما قيل به قوله
وهم به اي بكونه لغة وهذا هو الراجح قوله زعانف جمع زعنفة
بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد بهم الادعياء الذين
ليس اصلهم واحدا قوله حد الاربعين استشهد به هنا على ان كسر
نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يجريهما بالواو وسابقا على ان
اعرابه بالحركة على النون نظر قوله اي ان كلا منهما محتمل ورد
عليه ان الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض
خلافه ويمكن ان يحمل مثالا قوله وهو اثنان وثنتان للجمع بالنسبة
لما ذكره الاصل من الملحقات المعربة بالنون وان كان الملحق المعرب
بالنون لا ينحصر في الالفاظ الثلاثة لان منه اللذون واللتين وما
سمي به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول بجمع نور
فانه في ما اعترض به شيخنا والبعض قوله بعكسه اي بخلافه
لانه كثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس نحوي
مطلقا فما حكاه البعض من انه لا نحوي ولا منطقي غير صحيح قوله على
الاصل في التقاء الساكنين قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس
التقاء الساكنين اذا كان اولهما حرف لين ان يحذف كما قال
ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق ... وان يكن لينا فحذفه استحق
ويجاب بان محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم
فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة انها عوض
عما هو ساكن وهو التنوين او انها زائدة والزائد ينبغي فيه
التخفيف والساكن اخف قوله على احوذيين تثنية احوذي
وهو خفيف السير لخفته واراد بهما جناحي قطاة يصفها بالخفة

قوله انه روي بجر كسر في الابية
والثنايين طرف العقال وطرف
الحبل الاخر

والضمير في تشعلت اي ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هي الا لمحة اي فما مسافة
رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب اي بعد تلك اللمحة جملة فعلية
عطفت على الجملة الاسمية قبلها قوله اعرف منها الضمير يرجع الى سلمى
في البيت قبله كما قاله العيني والجيد السعد قوله ومنخرين اذ كانت
بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر او بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين
وفي البيت تلفيق اخر من لغتين لانه جرى في قوله والعينانا على
لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومنخرين بالياء دلالة على ان
اصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى
بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ليس فيه
تلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسرها وبفتحهما ومنهما وظبيان
اسم رجل على ما صوبه العيني واد اعلى جعله تثنية ظبي كما [illegible]
وعلى ما قاله العيني فانظر مثل اشبه منخري ظبيان في الكبر [illegible]
الرجل في العظم او القبح قوله ارقني اي اسهرني القذان بكسر القاف
وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد او قذذ كبطل والقذذ
والقذان البرغوث مثلثة الباء والضم افصح قوله عما فاتهما من الاعراب
بالحركات في مذهبه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي
عوض ان النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام
حركات الاعراب على الراجح وكان من يقول ان اعراب المثنى والمجموع
بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا ان
يقال المراد انها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كان النون
عوضا عن التنوين فقط فلم ثبت مع ال مع ان المعوض عنه لا يثبت
مع ال قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه
يلزم عليه اجتماع حرفي تعريف وحرف تكون في بعض المواضع علامة
التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير اصلا فلذلك
ثبت معها قوله وعن دخول التنوين اي الظاهر او المقدر كما في
الممنوع من الصرف قوله وحذفت مع الاضافة نظرا [illegible] الى انه
تارة وقع جانب التعويض بها عن التنوين حذفت مع الاضافة كما حذف

التنوين

التنوين وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع ال كما تثبت
الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الثابتة في قول الناظم فصل
مضاف الخ نظرا الى التعويض بها عن الحركة ايضا ولا وجه لقول الشارح
رحمه الله ان المنظور اليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضا عن الحركة
فقط الا ان يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين في الحذف
مع الاضافة قوله وقيل [illegible] الخ هذا هو الذي اختاره الناظم بدفع
توهم الاضافة وقيل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا [illegible]
بعد قوله ودفع توهم الافراد اورد عليه انه لو اعتبر دفع هذا التوهم
لامتنعت اضافة جمع المنقوص الى نحو مررت بقاضيك لالتباسه
بالمفرد واجيب بالفرق بانه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس
بالوقف على المضاف بعود النون فيه ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير
عدم النون واعتبرنا في الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب
لان يا المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن كما نقله شيخنا عن سم واقره لو
والبعض عن زيادة النصب سم قوله في حالة هذا مبني على انه مثنى
حقيقة والراجح خلافه او يراد بالمثنى ما يدل التثنية نوعا والحق به
قوله طلبا للفرق اي بين نوني المثنى والجمع وكلامه هنا يقتضي ان
طلب الفرق علة اختلاف الحركتين وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة
للفتح الا ان يحمل ما هنا على تفصيل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير
الكسر لا من جهة خصوصه وحاصل ما يستفاد من كلامه هنا
ان تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وان كسرها في
المثنى لكونه الاصل للتخلص وان مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون
المثنى للفرق وان خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم قوله وقد مر ذلك
اي مر ان علة الفتح طلب الخفة قوله تحكم في قول المصنف فيه
كما قال سم ان هذا التعلق لا يتم لحصول الفرق بحذف الالف في الجمع
وقلبها ياء في التثنية كما مر على انه لو كان الفرق بحركة النون للتخلص
المذكور لورد عليه ان النون لما حصل بحركتها الفرق تسقط في حالة

اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما يكتفى بحركة ما قبل الياء فارقا مابين
في العرف لكان اتم **قوله** من الاسماء بيان لما ينوب بتبعيض **قوله** مما نابت ضمة
عن حركة لم نقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا وان ما ناب
فيه حرف لا يكون الا من الاسماء لعدم الاحتياج هنا الى التقييد به هنا
دون ما ناب فيه حرف عن حركة بخلاف ما ناب فيه حركة عن حركة **قوله** والاول
اكثر لانه افراد ثلثة انواع هي المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتا
واما الثاني فافراد نوع واحد نوعا لا يصرف **قوله** وما اي وجمع وقوله قد
جمعا اي تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل او وقت
ما على جمع واعراب المفرد في حالتي النصب والجر بالكسرة مع ان المراد به
جمع ان وقعت ما على مفرد واعلم ان الجمع بالالف والتا يطرد في خمسة
انواع ما فيه تا التانيث مطلقا وما فيه الف التانيث مطلقا ومصغر مذكر لا
يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير العاقل
كايام معدودات ونظمها الشاطبي فقال وقسه في ذي التا ونحو ذكرى
ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل نعم
فيما علم الجمة على السماع كسموات وارضات وسجلات وحمامات وثيبات
وسرادقات وامهات ويستثنى من الاول جملة الفاظ لا تجمع بالالف والتا
وهي امراة وامة وشاة وشفة وقلة والرودي وام بالضم والشدة
التشديد وصفة وقيل بجمع سنة على سنهات او سنوات وامة على اموات وامهات
ومن الثاني فعلاء افعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية فلم يجمع
مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتا واختلف في فعلة
الذي لا افعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بالالف والتا لان المنع
في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من
الرابع باب حذام في لغة من بناه قاله الرودي وعمم **قوله** تنا بالتنوين
لانه مقصور للضرورة على ما مر والمقصور اذا لم تدخل عليه أل ولم
يضف ولم يوقف عليه بنون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة
لا على الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف
لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهي احق من الهمزة بجعلها حرف

قوله المقصور يؤ حاصل
ما تقدم انه يحذف الفتحة
الى سماه وكان عليه ان يقول
يجوز فيه المد والقصر كما انه
يقول لكن لكن هنا يتعين فيه
القصر ولا يجوز فيه المد وذلك
لاجل ضرورة النظم فاتضح كلام المحشي انه
ومعنى قوله انه مقصور انه مقصور عن
ظهور الحركات كما تجد عصا اي لا ما في بابه المد وذلك

اعراب

اعراب وكون ترك تنوينه للوصل بنية الوقف **قوله** بسبب ملابسة اشارة
بقوله بسبب الى ان الباء سببية وبقوله ملابسة اي ان في عبارة المص تقدير
مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتا وهو عن غرضه بسببها للكلمة
بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما اطال به ابن نوفي هنا من تعين
وجعل الباء سببية يستغني عن تقييد الالف والتا بالزيادة لانهما انما
يكونان سببا في الجمعية اذا كانتا زائدتين **قوله** في الجر اتما ذكره مع انه جاء على
الاصل والكلام في النيابة وانما لم يذكر الرفع لذلك اشارة اي ان النصب
حمل على الجر **قوله** معا منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند الناظم فلا
تقتضي اتحاد الوقت خلافا لثعلب وعلى هذا تكون معا هنا مجازا في مطلق
الاجتماع بقرينة استحالة الانواع اجتماع النصب والجر في وقت واحد
قوله يجري على سنن اصله ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزيته الفرع
على الاصل فان قلت قد تحققت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات
زيادة فحققت تلك المزية ايضا قلت تحققها لم تلزم فقد هنا ولو دفع التثني
التثنية من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحقق المحذور تحققه لا الزامي
قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة اي في جمع المذكر السالم
لو اعرب بحركة على الواو والياء **قوله** مطلقا حذفت لامه او لا **قوله** وهاما فيما
حذفت لامه لمشابهة المفرد حيث لم يجر على سنن المجموع في رد الاشياء الى
اصولها وجاحده لامه **قوله** سمعت لغاتهم بنصب التاء وهو جمع لغة اصلها
لغو او لغي حذفت اللام وعوض عنها هاء التانيث **قوله** فان رد اليه نصب
بالكسرة لانتفاء العلتين المذكورتين **قوله** الامام يعني جمع المؤنث السالم اي الذاهب
عن عبر بانه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بالف وتا مزيدتين **قوله** وسرادقات
جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما في القاموس **قوله** نحو بنات
واخوات لم ترد اللام في بنات وردت في اخوات حملا لكل على جمع مذكره
وهو ابنا واخوة لعدم الرد في ابناء والرد في اخوة قاله السعد وفيه نظر
لانهم ردوا اللام في ابناء ايضا لكنهم قلبوها همزة كالهمزة اب الواو وبعد
الالف الزائدة كما في كساء الا ان يقال لما غيرت عن اصلها كانت كانها لم ترد
قوله لا دخل لها في الجمعية بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة **قوله** كذا اولات

(margin:) اي على مذهب ثعلب وابن
مالك فانه يقتضي اتحاد الوقت

(margin:) تات

فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتاولها بالكلمة او اللفظة منعت
الكلمة الصرف لاجتماع العلمية والتانيث المعنوي وان اعتبرت مذكرة لتاولها
باللفظ او الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها من التانيث في
المانع للصرف هو هاء التانيث كما سننقله عن شيخنا وبهذا تعرف ما في كلام
البعض واصل اولات اولي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت
لاجتماعها مع الالف قوله المزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح و
في الروداني فيه انه يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا
به وهو خلاف كلامهم فالصواب ان وزنه فعلت بلا حذف اللام و
ما قيل لا يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا لصحة ان لم تكن زيادتهما في
غير المفرد معنى لا وهو جمع بخلاف المفرد نحو ارطاة وسعلاة وبهماة فلو
كانتا زائدتين لكان جمعا اه قوله لا واحد له لفظه بل من معناه وهو
ذات ذو لكونه نظرا اولي في المذكر لا ان اولي مختص بالعاقل بخلاف اولا
قوله وان كان اصله كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتي ثم
نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فالتقى ساكنان فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين قوله والذي اسما اي علما لمذكر او مؤنث كما في شرح التسهيل
لابن عقيل لكن محل جواز منع التنوين كما في المغني الرضي اذا سمي به
مؤنث فان سمي به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التانيث كما في التصريح وغيره
قال شيخنا وانما لم يجعل من التانيث اللفظي لان ما فيه تاء التانيث المانعة
من الصرف هو هاء التانيث كما سيأتي قوله كاذرعات بكسر الراء وقد تفتح قاموس
قوله انف اي كما قيل في اولات كذا قيل وبعده عدم وقوعه في عقب
قوله فيمنع ان حمله على هذا المعنى يؤدي المعدوم فائدة له والمعنى الذي
يقتضيه وقوعه عقب قوله داحمله على ان المعنى كما قيل فيه غير هذا الا
عراب من الوجهين اللذين سنذكرهما الآن قبل ارادة العقول لتماسك
لانه انما تكلم في الاصول الثلاثة اه يس قوله على اللغة الفصحى المراعى
فيها الحالة الاصلية فقط وقال المرادي انما بقي تنوينه مع ان حقه
منع الصرف للتانيث والعلمية اي اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس
للصرف بل للمقابلة اه اي تنوين المقابلة بجمع المذكر قوله من

اي لانه لا يقع بالف وتاء في اعرابه
قوله ما جمع اي ولانه وقول الله تعالى
... المنصوص ... ولا

قوله لكن محل جواز منعه الخ
لانه الا على اللغة الاولى
واما على لغة من يقول ان
التانيث وتعليقها في الوقف
فلا نظر فيه اه خضري
فتامله وتامل عبارة التحفة
اولا ... اه تقرير

يمنعه التنوين اي مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية
والتانيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه يشبه تنوين
الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله
ويجر وينصب بالكسر اي مراعاة للحالة الاصلية ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين
ومن كون المراعي في جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم ان الكسرة في حالة
النصب نائبة عن الفتحة لا في حالة الجر وان ذكر شيخنا والبعض تبعا للتصريح قوله
ومنهم من يجعله كارطاة والمراد بقوله الحالة الراهنة فقط واذا وقف عليه
قلب التاء هاء يعني فلا يرد ان المنع انما هو مع التانيث لازم تأنيثه على ان التانيث
المعنوي موجود ايضا قوله تنورتها اي نظرت نارها لا بعيني اي نارها في ترف
اليها وجدها واهلها بيثرب بعالية ولذا جعله ادنى دارها نظر ويثرب اسم مدينة
النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهي
عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو الحرج واما قوله تعالى يا اهل يثرب
فحكاية عمن قال من المنافقين وادنى دارها مبتدأ ونظر عال خبره والكلام على
حذف مضاف امام المبتدأ اي نظرا ادنى دارها اي نظر عظيم خلف بنظر الى
نفس دارها قوله جائز عند الكوفيين هو الحق لوجود العلة فيه وورود السماع
به فلا وجه لمنعه قوله قد تقدم اي في الشرح اي وتقدم حكم اعراب المسمى بجمع
بالف وتاء في المتن ويرد عليه انه تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر
السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشرح انه لم يتقدم والجواب ان مراده
انه لم يتقدم بسائر وجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به
قوله كغسلين هو ما يسيل من جلود اهل النار ونبه بغسلين دون نحو
تشبيه بجمع تفعلين في كونه ذا زيادتين يا ونونا قوله منونة اي اذا لم يكن
اعجميا فان كان امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اه
تصريح قال شيخنا ومثله قال في بعده والعجمة ليست بقيد بل المدار عدم
التنوين على ان يضم الى العلمية مانع اخر كالعجمة والتانيث المعنوي افاده
البعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فان كان اعجميا الخ ما نصه هذا
كلام ظاهري فان ضمير كان عائد الى المسمى به من الجمع وما الحق به وفترون
وسائر الاعجميات ليست واحدا منها بل اسماء عجمية من مسمياتها فلا بد من

قوله اي ذو نظر عال الادنى
ان نظر الى قرب من دارها

زيادة نوع من انواع الملحقات بالجمع ترك الموضح وزاده في شرح التسهيل وهو كل
اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين او علما كصفين ونصيبين وقنسرين
فلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل على الوزن
تلك المشابهة والا ولا جعل عنايتي من هذا النوع اه ببعض تغيير وبرحمة
حد الطالب فلان يلوح ببالي **قوله** وشبه العجمة لان وجود الواو والنون في كلمة
المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على ان نحو حمدون
وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى **قوله** ان تلزم الواو
وفتح النون والاعراب حركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام الشرح
حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب على
الالف لا النون ويؤيده انه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة
ظهورها عليه وما اعترض به من انه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة
يمكن دفعه بان النون لما كانت في حال الجمعية قبل التسمية عوضا عن
التنوين وهو انما يلحق الاخر الحقيقي ذلك بعد التسمية ونزلوا فتكون الواو اخر
الكلمة **وقوله** وهو يحتمل كونه فعل امر [illegible] حسامالا ينصرف على المفعولية فيكون
مثلث الاخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح
الاخر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهر
والمقدرة كموسى واورده اللقاني على قوله وجر بالفتحة لمن انه [illegible] مما
سمي به مؤنث من الجمع بالقوتا والملحق به بناء على انه معرب باعراب اصله ويمكن
دفعه بانه يعلم مما قدمناه من قوله سابقا والذي [illegible] قد حصل [illegible] **قوله** وهو
ما فيه علتان [illegible] اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا هو منع الصرف لما
يترتب على اثنين من تسع او واحدة منها تقوم مقام اثنتين [illegible] على ان
مجموع الاثنين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل واراد بالعلة ما يشمل العلة التامة
قوله لانه شابه الفعل اي في اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والاخرى معنوية
كما ياتي بسط ذلك ويهو الثقيل لتعود المفرد وجرى ومحط التعليل **قوله** فامتنع الجر بالكسرة مع
التنوين **قوله** فامتنع الجر بالكسرة تبع التنوين فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة
لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بان تنوين الضرورة
تنوين صرف اما على القول بانه تنوين اخر اتى به لاجل الضرورة وهو الراجح.

تعريف العلة اصطلاحا [illegible] واما في اللغة [illegible] عارضا [illegible]

فيقبل

فيقبل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين للضرورة ويقبل يجر بالكسرة نظرا
الى انه بصورة تنوين الصرف **قوله** وتعاقبهما اي تناوبهما على معنى واحد وهو
مطلق التمييز اعم من ان يكون نصا او احتمالا وذلك انك اذا قلت عندي راقود
خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا فاذا قلت
عندي راقود خل احتمل ان تكون من بيانية على معنى من فيكون القصد المفرد
وان تكون الاضافة لامية اي على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه
تعاقبهما ان راقودا ان نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة
راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله
بالقار وهو [illegible] كما في [illegible] **قوله** حتى فتحوا احسن منه تمثيل للجر بالفتحة وقوله
سابقا كاحسن ومساجد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة **قوله** ما لم
يضف الخ اي مدة عدم الاضافة والردف لا [illegible] لان النفي مع المطوي [illegible] يفيد
نفي كل نفي نحو ما لم [illegible] او يفرضوا لهن فريضة فانه [illegible] من عموم
السلب **قوله** ردف ليس هنا الا ان البعدية لا تتصف بالانفصال [illegible] **قوله**
فان اضيف اي الخ كمررت بافضلكم او معه [illegible] ابدا من ال
وفي رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه [illegible] **قوله** ضعف
شبه الفعل اي المصاحبة خاصة الاسم الكونة في معناه وهي ال هنا
لاختصاصهما بالاسم وتاثيرهما في معناه التعريف اي في الجملة فلا ترد ال
الزائدة والاضافة اللفظية وبقوله الكونة في معناه يندفع الاعتراض
بان مقتضى تعليل جر المنصرف بالكسرة اذا صحبه حرف الجر لانه من خصائص
الاسم **قوله** [illegible] في بعض النسخ [illegible] فيكون في البيت الجرم [illegible]
[illegible] او للبيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به
هنا القلب بدليل الشرط **قوله** [illegible] بالنصب مفعول لاجله لمحذوف اي ومثلنا
بالاعم [illegible] لانا بنينا على [illegible] ومفعول مطلق لمحذوف اي وقع
التمثيل به بينا او الرفع خبر لمحذوف اي والتمثيل [illegible] **قوله** ان شمت
يحتمل ان تكون ان مصدرية حذفت منها لام التعليل وان تكون شرطية
[illegible] ولذا مرفوعا لان فعل الشرط ماض [illegible] للتقرير
وشمت بمعنى النظر للجهة اي نظرت [illegible] والاول المحذوف
وجملة اعتاد [illegible] خال من المضاف اليه او نعت له لانه نكرة في المعنى

كما في مثل الحمار يحمل اسفارا كذا قاله العيني وتبعه غيره وفي هذا البيت نظر لعدم
شرط مجي الحال من المضاف اليه قوله ظاهر كلامه انما كان ظاهر كلامه لاحتمال البقاعي ان يمنع ان
الضمير في يصرف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه انه اذا اضيفا
لا ينصرف او اتبع الجر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا
ينصرف قوله وهو اختيار جماعة هو مبني على ان الصرف هو التنوين فقط وهو
مفقود مع ال والاضافة وانما جر بالكسرة لامن وجود التنوين فيه قاله
في الهمع وظاهر كلام الشارح ان هولا يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه
له الا الاستصحاب قوله ونهج جماعة لم يحتمل ان القايل بهذا المذهب
يقول الصرف هو التنوين ولم ينظر لوجود ال والاضافة ويحتمل انه يقول
هو الجر بالكسرة فقوله شيخنا والبعض انه مبني على ان الصرف هو الجر بالكسرة
ان كان مستنده ان الواقع ان هولا يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة.
فمسلم وان كان استنباطا فلا قوله مطلقا اي زالت منه علة ام لا قوله وهو
الاقوى والتحقيق تفصيل الناظم قوله اي ازالت منه ان كانت احدى
علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه ال حتى ينكر قوله فينصرف
اي حكم بظهور التنوين لوجود ال والاضافة قوله واجعل لنحو يفعلان النون
انما اعربت هذه الافعال بالحرف لمشابهتها فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل
الجماعة مجموعه فاجريا مجراهما في الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل
المخاطبة لمشابهته لهما ولانها لو اعربت بالحركات لكانت اما مقدرة
على الضماير او على ما قبلها لا سبيل الى الاول لان الضماير كلمات فيلزم
ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة اخرى ولا الى الثاني لان ضماير الرفع
المتصلة متنزلة منزلة الاتصال بالافعال فكان ما قبلها حشو فلا اعراب
لا يقع حشوا ولئن سلم ان الحركات مقدرة على ما قبل الضماير بان نقول ان
ما قبلها كالحشو لا نسلم ان الاعراب لا يكون على ما هو كالحشو
بدليل ان البنا الذي هو نظير الاعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت
وضربنا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو واليا الموجودات لانهن
اسما والاسما لا تكون حروف اعراب وايضا لو كان اعرابا بالاحرف لما لزم
كما في ساير حروف العلة ولا حرف علة اخر لوجوب حذفه لالتقايه ساكنا مع

الضماير

الضماير الساكنة وكان حرف اعرابها النون لما بينها وبين حروف العلة لانها تدغم
في الواو نحو من وال وفي اليا نحو من يقنت وتبدل الثاني الوقف على المنصوب
المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية
فتحا وفي الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا
ضمير رفع متصل وهو كالجزء وتحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبا
فتقدر كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازا ان سكنت
في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني على الصحيح من المحذوف نون
الرفع لا نون الوقاية واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاث
قرئ تأمروني وبقلة في غير ذلك نحو ابيت اسري وتبيتي تدلكي شعرك بالعنبر
المسك الذكي وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران
تظاهرا اي يتظاهران فادغم التاء في الظا وحذف النون كذا في التصريح وغيره
لكن قال الدماميني انه شاذ وقال في الهمع ولا يقاس عليه في الاختيار قوله
الف الاثنين اي شخصين سواء كانا مخاطبين او مخاطبتين وغايبين او غايبتين
اسما بان كان ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله او حرفا اي دالا على
التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة اكلوني البراغيث قوله الاصل
علامة رفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلام المص لانه جعل اولا
النون اعرابا وثانيا لحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا
اعرابا او علامة اعراب وارجح ما هنا لموافقته ما في نحو قوله وجزم بحذف وكلم
يمكن رجع ان في عكس التاويل وقت لحاجة لاقبلها لبعد التاويل في الثاني
مجمل الجزم والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لانهما
لا يطلقان اصطلاحا على هذا المعنى دون التاويل في الاول ولانا في
التاويل في الاول مذهب المص من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما فيه من
من انه لا منافاة بين جعل الشي اعرابا وجعله علامة اعراب لانه جعله
اعرابا من حيث عموم كونه اثرا جلبه عامل وجعله علامة من حيث خصوصه
فاندفع ما اطال به البعض قوله اتصل به يا المخاطبة ترك التعميم هنا
لانها لا تكون الا اسما قوله واو الجمع المراد الجمع بالمعنى اللغوي ليتم الجماعة
نحو الرجال يفعلون وفي نسخ و واو الجماعة وهي ظاهرة قوله

فالامثلة خمسة تفريع على ما يفيده تعميم الش في الفعل حيث قال من كل فعل لحق وشعر
به بدا المصم الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على التعميم في
الف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما او حرفا لان المعروف ان عدها خمسة باعتبار
بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الالف
والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان فجعلها
خمسة على اللغتين في اي جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين
اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين فمراده باللغتين لغة من يجرد الفعل
المسند الى اثنين او جماعة من العلامة ولغة من يلحقه به وهذه الخمسة باعتبار
عشرة باعتبار تقريبات بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والا ن
في الاولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويفريان بالتحتية للغائبين
اسما او حرفا ويفريان بالتحتية للغائبتين اسما او حرفا ويفريون بالفوقية
للمخاطبين اسما فقط والثالث تقريبين واذ نظر الى تغليب المذكر على المؤنث
او المخاطب على الغائب او العكس والى كون المؤنث حقيقي التانيث او مجازيه
زاد العدد وسمي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلين امثلة لانه ليس
المقصود هي بخصوصها بل هي وما ماثلها في اتصال الالف والياء [illegible] ثم
اذا قلت هما تفعلان يتعين امراتين [illegible] بفتح الفعل [illegible] فوقية حملا للمضمر
على المظهر رعيا للمعنى وبالتحتية رعيا للفظ فان كانا للمذكر تكون
للمذكر [illegible] الاولى قوله ابي العافية [illegible] الاعظم وهو الراجح الذي ورد
به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله [illegible] قوله بثبات النون اي
بثبوتها اي بالنون الثابتة لكن بعد [illegible] لك تكون المطابقة بقوله وحذفها
[illegible] تم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون
المثنى وقد تفتح مع الالف في قراءة [illegible] اني ان اخرج بفتحها ونقل [illegible]
فلاح في المغني انه [illegible] الآيات كطعام ترزقانه [illegible]
قاله الرودي قوله وحذفها للجزم نحو [illegible] لا ناصب ولا
جازم كام قوله مظلمة بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير قوله
لانه الاصل اي لحذف للجزم اصل للحذف للنصب ولما كان [illegible] المناسبة
الحذف للسكون الذي هو الاصل الاصيل في الجزم ووجه المناسبة كون
كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تامل قوله والحذف

للنصب

للنصب محمول عليه كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع على حد ان الجزم
نظير الجر في الاختصاص قوله وهذا اي اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا
وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور ولو قدمه الش على التنبيه لكان
اليق قوله بحركات مقدرة على لام الفعل منع من ظهورها حركة المناسبة اي
وثبوت النون او حذفها دليل على ذلك المقدر اه دم فالحذف عند الجازم
فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع لا به والجازم انما حذف الحركة المقدرة
وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا او عدما ليدخل السكون قوله
خلاف الرجال يعفون اي في الامثلة الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون
الفعل في هذا معربا اكتفا بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب قوله
تعفون اي بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت
الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخص بالحذف لكونه
جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة تامة قوله وبدا بالاسم لكن في بدايته بالكلام
فصل بين المتناظرين وهي ابواب المناسبة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل
قوله معتلا مفعول ثان وما مفعول اول والمعتل عند النحاة ما اخره حرف
علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة اولا ووسطا واخرا كوعد ووعد
والبيع وباع وكالفتى والرمي ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلته الصحيح
في عدم اعلال الماضي ويسمى الفاعل والمعتل والثاني اجوف وذا الثلاثة
لانه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة احرف كقلت وبعت والثالث
ناقصا وذا الاربعة لنقص حرف [illegible] من افراده كاغز يعني
ولم يغز نقص الاعراب كلا وبعضا [illegible] اخر كالفتى ويغزو
وذا الاربعة لانه في الحكاية على اربعة كغزوت والمعتل بالفاء والعين
ولا يكون في الفعل او بالعين واللام [illegible] او بالفاء واللام
[illegible] ومعتل الثلاثة [illegible] والصحيح ان سلم من التضعيف
والهمز فسالم والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس قوله الذي حرف
اعرابه الذي دخلته المثنى على لغة من يلزم الالف قوله لينة لم
يكتف بكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لانه يتوهم
الشمول قايم والمطلوب في التعاريف الايضاح قوله لازمة اي في

الاحوال الثلاثة لفظا او تقديرا كما في المقصور المنون واعترض بانه لا يشمل
الالف المنقلبة عن الهمزة كالمخبى اي اسم مفعول من اخباه الكتاب بمعنى ستره
اذ يجوز النطق بها بالهمزة واجيب بان ابدال الهمزة المتحركة بحرف من جنس حركة
ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري
في قوله بالالف قوله كالمصطفى وموسى والعصا اشار بتعداد الامثلة اي
انه لا فرق بين المعرب والعجمي ولا بين العاقل وغيره قوله كالداعي والمرتقي
اشار بزيادة الداعي الى انه لا فرق بين الثلاثي والمزيد او الى انه لا فرق
بين ما ياؤه اصلية كالمرتقي او منقلبة عن واو كالداعي ولم يذكر الممثل في
معتل الاسماء اخره واو كما ذكره في معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربي
اخره اصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني كذو الطائية والعجمي كالنف
السمندو وهندو ورأيت بخط ابن هشام السمندو ق اه وما اخره واو عارضة التطرف
نحو يا ثمو مرخم ثمود او غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع قوله مكارما
منصوب على المفعولية والتمييز المحول عن الفاعل والظرفية المجازية
قوله اي بغير اخره بالقلب اي دائما فلا يرد ان الثاني قد يغير اخره
بالقلب كما في الداعي فان ياءه منقلبة عن واو كما مر قوله والثاني بغير اخره
بالحذف اي حذف يائه للتنوين وجه ان الاول يغير بحذف اخره الالف
للتنوين انه مخرج بالمعرب لم يخرج معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف
كيخشى ويغزو ويرمي وفي نظر اي ان شان الجنس ان لا يخرج به وبعضهم
اخرجهما به نظرا الى انه اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص كما هنا
فيخرج بكل ما دخل في الاخر دونه ان الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في
الاسم قوله وعلامته لا تقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به عما بعده ولان
الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية ولعرضتها والمعترض عليه بان
المثنى خارج باشتراط الكثرة متاخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج بالبناء
نحو ظبي وكرسي مما اخره ياء قبلها ساكن صحيح او معتل قوله جميعا تاكيد
للضمير في قدرا العائد الى الاعراب او نائبه فاعل قدر وتوكيد للاعراب ولا يقرأ بالفصل
بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن
وسيأتي من تقديرها للكسرة حال الجر والا يتم خاصة الجر فانه انما يقدر فيه الضمة

لكن الفاصل فيه الاية معمول للعامل

فلانا

خلافا لابن فلاح معللا بانه لا يثقل مع التقدير كما قاله سم قوله على الافصح
جودة كالفتى ومقدرة كفتى قوله والقهقرى في اللغة قوله لانه محبوس عن المد
اي الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا توجيهها فلا
يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو حبلى ولا على الثاني بوجوده في نحو
غلامي على انه قد يقال المراد بالحبس الذي عن ظهور الحركات والحبس عنه
في نحو غلامي ذاتيا قوله لحذف لام لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين
ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي لما مر قوله وبعضهم على الياء ما لم تكن
الياء اخر الجزء الاول من مركب مزجي اعرب اعراب المتضايفين نحو معديكرب
كرب وقالي قلا فلا تسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف
استصحابا لحكمها حالة البنا وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضي بان
هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبيهة الكلمات بالمتضايفين من حيث ان
احدهما عقب الاخرى تكن في حواشي شيخنا عنه انه لم نقل عن البسيط
الصفار جواز فتح الياء كانها قوله لخفته لكونه فتحا غير لازم للياء لاختلاف
الفتح في نحو ربيع وربيع بخلافه للزوم الياء لو ابقي يستثقل فقلبت الياء الفا
فاندفع الاشكال الفرق فتامل قوله ورفعه بنون عوضا عن الضمة وسابقا
بالتقدير للتخفيف قوله ولا تظهر فائدته بعد قوله بنون رفع ان المراد بنون
جوازا قوله بكسر منون اي اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة حال الجر
قوله غير ماضي اي وقاضي اذ هو منقطع قوله ولو ان وليت وليت هم
منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين مع ظهورها
السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور قوله وهو من
احسن ضروريات الشعر الاصح جوازه في السعة ايضا بدليل قراءة جعفر
الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون الياء قوله واي يحتمل
اي مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المعرب قوله وكان بعده مقدرة
جواب عما يقال اداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض
بان الفعل لا يحذف بعد اداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا
بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في بانت سعاد اللهم الا ان يكون
ذلك في غير الضرورة قوله اما ثانية اي اما ناقصة ثانية اي اسمها

مضمرا ثان وقوله او ناقصة اي عن شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع
الاعتراض بان الشانية من الناقصة على الاصح ولا يحسن مقابلتها بها
وفي بعض النسخ او عن شانية والامر عليها ظاهر قوله جملة من مبتدا وخبرها
اي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل لا ضمير
الشان قوله والنجرها وعلى هذا فقوله او واو او يا خبر مبتدا محذوف
اي او هو واو او يا فلا اشكال في رفعه قوله وخبر المبتدا جملة انا وهذا
هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية
قاله في المغني قوله حالتيه اي من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر
من جعل عرف بمعنى علم وان يحمل بمعنى علم فهو مفعول الثاني وهذا اولى لان
القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به قوله والمعنى اي انه حال بمعنى
لا حال اعراب فلا يقال مقتضى حله ان كان عن شانية وان معتلا مفعوله عرف
بمعنى علم قوله والاتى نصب حتى ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من
باب الاشتغال قوله اي معتلا لفظا وتقديرا اقصد الالف او عتبر
او لابس قوله اي اسمو لعني ان علوه وسيادته من نفسه لا تصافه بالا
وصاف الحميدة لا انها وراثة من ابايه ما اقدر اسه ان يحتجي بخط
من دار الحزن ممن دان صول ما تحجبه وعلى عمنيع والشطط بشين معجمة
مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد
العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شرح الشواهد
للعيني والذي بفتحها في القاموس انه قرية بصعيد مصر وهذا البيت
ساقط في بعض النسخ قوله ثلاثتهن من اضافة الصفة الى الموصوف ولما
جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لان شان الجازم
عندهم حذف الرفع اللاحق في الاخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال
او التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الاخر الا حرفا مناسبا
للحركة فحذفه ومذهب ابن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة
حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المص محتمل
لهذا المذهب ايضا وانما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما الحق
به في الافعال الخمسة لانه انما الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه

هنا

هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل قوله بخلافه هنا هو باعتبار الغالب
فلا ينافي ان ما اخره الف من المعتل متعذر الحركة فتامل قوله وقال بعضهم
انما ثبتت الف نحو يخشى نصبا لا جزما لان الجازم ذهاب الحركة واذا
ذهبت فلا فايدة لثبوت حرفها الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة
فيه موجودة الا انها تعذرت لسكون الالف فلو حذفت الالف لذهبت
الحركة التي هي الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان
متاصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقري ويوضو فان كان الابدال بعد
دخول الجازم فهي قياسي سكون الهمزة وتمتنع الحذف لان العامل اخذ
مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر عدم الحذف بناء على عدم
الاعتداد بالعارض قوله او يكون معمولا لامال لو قال او للحال لكان
احصر وانسب بالعطف على قوله اما لاحمد قوله ان كان كغنيتهم في
يحكم عليه هذا بمعنى المحكوم به واعلم انه لا ينحصر تقدير الاسم المعتل في
الاعراب في
الفعل المعتل اذ منه في الاسم ما سكن اخره للادغام نحو وقتل داود
جالوت بادغام الدال في الجيم او للوقف للتخفيف والحكي نحو من زيدا لمن
قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادي على مختار السيد
وسياتي في العلم والمشتغل اخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا او
تقديرا وكالياء بدلا نحو يا غلاما ويا ابتا ويا امتا ومنه في الفعل ما
سكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا او للوقف او للتخفيف نحو يامركم يشعركم
انا ولا يختص ذلك بالنثر بل يكون في النثر على الصحيح وما حرك لالتقا
الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما ادغم في اخره كلم يشد وما حرك
من النقل في نحو انه مهما تامر العقل بقصي وكما تقدر الحركات تقدر
الحروف كما في الاسما الستة او المثنى والجمع اذا اضيفت الكلمة والها
ساكن قوله قد ثبت حرف العلة اي وجد وليس المراد خصوص حرف العلة
الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد
للاشباع فظهر قول الش فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ اي فقيل حرف
العلة الموجود هو الاصلي وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلي
بل الاصلي حذف ثم اشبعت الضمة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه بعض هذا

وفي الهمع ان ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون اهماله لهذه اللغة فقد اكتفوا
عند الجازم بحذف الحركة المقدرة قوله في قوله وتضحك مني والخ اقراة قنبل انه من
يتقي ويصبر باثبات الياء وتسكين الرا فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف
او الوصل بنية الوقف وقيل شرطية واثبات الياء اشباع او لاجراء المعتل مجرى
الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة شيخة عبشمية اي عجوز منسوبة الى عبد
شمس ويمانيا اصله يمانيا حذفت احدى يائي النسب وعوض عنها الالف
والانباء تنمي بفتح الفوقية اي الاخبار تزداد وتنتشر يقال نمي الشي ينمو
وينمي ازداد وانما الحديث ينمي اذا ارتفع ونماه بالتخفيف رفعه
كذا في القاموس قال العيني والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو لاقت
والباء زائدة ويحتمل انه تنازع باتي وينمي في لاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل
في الاول وح فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغني
والمعنى على الاول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة اوجه اذ الانباء من
شانها ان تنمي بهذا او بغيره وقوله لبون هي الناقة ذات اللبن وبنو
قلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة قوله هجوت زبان ثم
رجل والقصد الانكار عليه في الهجو ثم الاعتذار بحيث لم يثبت على حالة
واحدة النكرة والمعرفة هما في الاصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم
جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف فدلالة عليهما ان وقع في كلام
شيخنا قيل تقسيم الاسم اي النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا الجمع
لان المعرف باللام الجنسي نكرة معنى والتحقيق انه معرفة معنى ايضا لانه
الماهية المتشخصة بتشخصها في فرد ما فالتنوع انما جاء من انتشار
الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعيين الموضوع له وهو
الماهية غاية الامر انتشار الفرد جعله كالنكرة افاده الرضي في فاتحة
الجملة وشبههما من الجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا
يصيح او فوق غصن او على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت
الهلال يضيء او بين السحاب او في الافق وبعد النكرة التي كالمعرفة او
المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب
الناظر او فوق اغصانه او على اغصانه لان المعرف بالجنسي كالنكرة نحو

النكرة والمعرفة

المعرف

٦٧

الحمار يحمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس
على اطلاقه كذا في المغني وبلغنا عن دم جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة
صفة بتقدير متعلق معرفة فائدة ثانية قال في المغني قالوا ان النكرة
اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى وان اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة
معرفة او نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر
يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفعه النقض بحمل كلامهم
على الاطلاق وعدم القرينة فاما مع القرينة فالتعويل عليها وفي وجه
حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك ان قوله ان مع العسر يسرا ان احتمل
التاكيد فيكون اخذا بيسرين من حمل تنوين يسرا للتنكير لكن جعلها تاسيسا
خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا
التي كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه و
سلم وما تيسر في ايام الخلفاء الراشدين او يسر الدنيا ويسر الاخرة وقال
التفتازاني في تلويحه المذكور اولا اما نكرة او معرفة وعلى كل اما ان
يعاد نكرة او معرفة فالاقسام اربعة وحكمها ان الثاني ان كان نكرة
فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا
في الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذي هو
الاصل في اللام والاضافة وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة
اعادة المعرفة نكرة وقد حكى ابن السبكي فيه قولين كما في الهمع
فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازاني واعلم ان المراد ان
هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن والا فقد
تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب
انزلناه مبارك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من
قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وانزلنا اليك الكتاب
بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم
المغايرة نحو انما الهكم اله واحد وبهذا الخلف يحكم الرابع على ما مشى
عليه المغني يسألك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا قوله نكرة قبل

ثم اورد عليه انه غير جامع لخروج الاسما المتوغلة في الابهام كاسم الملازم للنفي وبحوها بمنزلته اصلية وبمعنى انسان لانها انما يقع في الاثبات والنفي ديار ما بمنزلته بدلا او سنذ وذا بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكهيب وديار وغير وشبه فانها لا تقبل ال وخروج اسما الفاعلين والمفعولين لان ال الداخلة عليهما موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وافعل من انها لا تقبل ال وغير مانع لدخول ضمير الغايب العايد الى نكرة نحو جاني رجل فاكرمته لوقوعه موقع ما يقبل ال وهو رجل و دخول يهود ومجوس فانهما يقبلان الرمد كونهما معرفتان اي منع الصرف للعلمية والتانيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة واسما الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل ال كانسان ولذات يثبت لها التعريف او وقع عليها التعريف مثلا والحال وما بعدها قابلة لال في حال الافراد ولا يضر عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل ال افاده سم ومنع ان يهود ومجوس يقبلان الحال كونهما علمين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وبماحج نكرتان قوله كرجل وفرس هذا والتنويع اي تنويع مفهوم النكرة اي نوعين فهي موضوعة لقدر مشترك بين النوعين والمراد على شايع في جنسه كما قاله ابن هشام قوله كذي بمعنى صاحب اورد عليه ان صاحبا الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسما الجامدة وال الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة واجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب يقبل ال باعتبار معناه الاسمي وان لم تكن معناه عنده وقوع ذي موقعه فانه اسم او يقال صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقع ذات بمثله الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل ال بواسطة وقال الرضي اي عن هذا المحل اذ ذو واسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو يحتمل للضمير كالصفة واما صاحب لا شك في انه يجوز ان يستعمل مرادا به الحدوث من جهة

هو

ذو صاحب اي مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحبه اخوه عمرو او الكاره لكنه مكابر للواضع ويجوز ان يستعمل صفة مشبهة بان يراد به الثبوت والدوام ولو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون ال الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون ال في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مر ملخصا وهو حسن قوله فانهما معرفتان لان جوابهما معرفة نحو زيد ولما وكل في جواب من عندك وما دعاك الى كذا او شرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز ان يقال في الجواب رجل من بني فلان وامر منهم كذا في ش جامع قوله ولا يوثق فلو بهما جواب عن ايراد على قوله ومن وما تعجبا قوله موصوفتين اي عند كل قائلا وجملة نحو مررت بمن قام ومررت بما رايت اي بانسان قام وبشي رايت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتمال كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا قوله وبلو انكفافا وجعل المراد المصدر من التابعين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما والكفاف ما كان دالين على الطلب والتنكير كصه ومه فانه دفع اعتراض الفاكهي بانه ان اريد المصدر النايب عن فعله فاته التنكير لان سكتة انما يدل على طلب سكوت من حيث هو وغير النايب فاته الطلب على ان قولهم الفعل من قبيل التنكير انه يقتضي دلالته اسكت على طلب اي سكوت كان نكرة قيل ما ذكره انما مبني على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور ان مدلول الفعل قال الروداني والذي يتمه انه يصح كلام على المذهبين فيكون اسمه واتما موقع سكوتا بواسطة وتوجه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم قوله ونكرة مبتدا منع السعجي فيما يأتي كونه مبتدا حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بان التعريف على المعرف لا حمل مواطاه ولا حمل اشتقاق بل هو مقصود بنا ازج اي لا حكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لانه يجوز ان التصور الساذج لمجرد التعريف لا لمجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن حكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف اصلا ينبغي حمله على معنى

سكوتا والكفافا اي التابعين عن اسكت وانكفف اي اسكت سكوتا وانكفف [illegible]

تعريف معرفة بالعلمية على انهما علمان [illegible]

لا يمكن حمله

[illegible] المعرف [illegible]

ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه
حمل مواطاة لان مآل قولنا مثلا قوله قصد الجنس اي في ضمن الافراد لحقيقة
لا تتصف بقبول ال ولا الوقوع موقع ما تقبلها وقيل الممنوع الوقوع
في معرض التقسيم وقيل غير ذلك قوله وقابل ال خبر ولا يعترض بتذكير
الخبر وتانيث المبتدا لان قابل صفة لمحذوف اي اسم قابل او الاسم
يقع على المذكر والمونث ويحتمل ان يكون قابل مبتدا مؤخرا ونكرة خبرا مقدما
وهو انسب بقوله الاتي وغيره معرفة لكن يضعفه ان المحدث عنه النكرة
فهي اولى بان تكون بالابتدا قوله فلو وصف لو قال وقع اصلا لكان اولى ليدخل
التميمان فانه في الاصل غير الدم قوله لانها الاصل اي الغالب والسابق
يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد ان
المعرفة اشرف لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق
في الوجود هو الاسبق في الذكر قوله الاولى اي لمدلوله قوله ويوجد
كثير من النكرات كاحد وعريب وديار وقول العقي وحابها وحصير
وحصاة يرده ان الثلاثة لها معرفة بال قوله والمستقل اي من تمام علة
الاصالة ومراده بالمستقل ما يستغني في بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو
عبر بالاكثر لكان اوضح قوله الاسم العلم والنعت والكنية العلم عطف
بيان على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله
والكنية معطوفات على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل
بعطف الكنية والنعت فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون
لذكر المتاخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال قوله مذكور
ثم موجود ثم ليس القصد من هذا المحصل التقريب اذ ماشانه هذه
الاشياء الجمع فكلمة او بمعنى ماشانه ان يذكر منظوم اي ماشانه ان يعلم
كموجود معدوم ومحدث منحرف كانسان فرس وكرجل امراة وكعالم
هاهنا بقي النظر في الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهي
والظاهر انهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوص الاخر قوله ثم نام ثم حيوان
كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاط ثم نام والاولى اولى قوله ثم عالم ويرد
عليه ان العالم يطلق على الله والملك والجن فنوعهم من رجل من هذا الوجه

واجيب

واجيب بان المراد ثم عالم من بني ادم وفيه ما مر قوله واخص مما فوقه هذا
باعتبار غالب ما ذكر لان الفرق الا علي ليس فوقه شيء فتامل قوله وغيره معرفة
في الاخبار بقلب كما يقتضيه صنيع نظم السابق وجعلهم المحدث عنه هو النكرة
وانما افرد الضمير مع ان المرجع اثنان لتاوله بالمذكور وقوله البعض
لكون العطف باو وهو عن المنصوص من افراد الضمير انما هو بعد او التي
للشك ونحوه مما يكون الحكم معها لاحد الامرين والامور لا التي للتنويع
لانها بمنزلة الواو قوله اذ لا واسطة واثبتها بعضهم هي المجرد من ال و
التنوين كمن وما ومتى واين وكيف قوله بحد النكرة اي تعريفها الصادق
بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على ان قدمنا رده في
بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بان قوله وغيره معرفة في قوة
قولك المعرفة ما لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبل ال فقد ذكر لها حدا و
اجيب بان المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافي انه يفهم من كلامه ضمنا
قوله دون حد مثل اي اعترض عليه الخفي اي حدا واحدا ومن
جملة ما علل به المص ان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما في قولك
كان ذلك عاما اول وعكسه كاسامة قادم قوله وهو كلام ظاهر بعين
التحقيق اي لان الاول في الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف فهو
نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثاني علم لانه عند عز الناظم عين
وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غيره احد المعرفة بما
وضع لشيء بعينه والاستدراك قوله والمضاف الى معرفة اي اضافة
محضة كما يشير له المثال قوله المنادى المقصود اي المنكر المقصود تحديده
بعينه فهو باق على تنكيره واما المعرفة قبل النداء فالصحيح بقاؤه على
تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال التعريف
العلمية قوله واختار بان لوجه زيادته وانه ليس من المعارف
الستة قوله والمواجهة نظرا الى الوصف تفسيري قوله بال اي المخصوصية
دنا به حرف النداء امنا بها قوله ذات على الناظم كما نعلم هذه على
لان ذات تتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه معنى عثر قوله فاعرفا فيه
صوغ افعل التفضيل من المبني للمجهول وهو شاذ مذهبين وانسالم

وانما سكت عنه هنا
لذكره له في باب النداء
كما سكت عن اسماء الفعل
غير المنون واجمع ونحوه
من الفاظ التوكيد وكسحر
المراد به سحر يوم بعينه
وامس المراد به يوم بعينه لذكر
الاول في بابه والثاني في باب
التوكيد والثالث والرابع فيما
لا ينصرف على ان منهم من عد الاربعة
اي الجنس بها المنكر غير المقصود
نداوه بعينه وهو

التعبير باعلاها او ارفعها من رفع رفعة بكسر الراء ثم شرف وعلا قدره كما
في القاموس واعلم انه قد يعرض للمعرّف ما يجعله مساويا لما بعده كالموصول والعلم في سلام على من انزل عليه الكتاب او فائقا عليه كالعلم
والضمير في جواب طارق الباب للقائل من بالباب بنية عليه في شرح التوضيح
قوله على الاصح وقيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى وقد
فعن اسم استرع فهو اعرف المعارف اجماعا قاله الشنواني وفيه ضمير
قوله ثم العلم واعرفه علم المكان ثم الادمي ثم علم غيرهما من الحيوانات وقد
المص في بعض نسخ التسهيل العلم بخاص قال شارح الجامع وهو بدونه كما قال
ابو حيان ليخرج به نحو اسامة اه سيخي خيس كيد العلم وقيل اسم
الاشارة والظاهر مرتبه فتامل قوله ثم اسم الاشارة واعرفها ما للقريب ثم
ما للمتوسط ثم ما للبعيد قوله ثم الموصول قيل اعرفه ما كان مختصا ثم
ما كان مشتركا ويظهر ان اعرف كل منهما ما كانت صلته معينا ثم ما للاستغراق
ثم ما للجنس ويجري الموصول للثلاثة كال والاشارة قوله ثم المحلى واعرفه ما
للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت هذا التعريف لا يشمل
على المعنى وقد شاع ان المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة
لفظا قلت التحقيق انه معرفة ايضا معنى كما مر عن الرودابي في اول الباب
قوله وضيرهما في مرتبة واحدة اختاره الناظم وعلله بان تعريف كل منهما
بالعهد وهو يقتضي ان الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بال العهدية
كما اشار اليه دم قوله وقيل المحلى اعرف من الموصول قاله ابن كيسان ورد
بقولهم نح قرحس انزل الكتاب ... الذي جاء به موسى اذ الصفة لا تكون اعرف
من الموصوف واجابه المص بان الذي بدل او مقطوع او الكتاب علم
بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وبهم بنو اسرائيل ويمكن ان
يجيب ايضا بان الاية على تقدير وصف الذي انما تمنع اعرفية الموصول من
المحلى لا تساويهما الذي نحا اليه المص ورجح لا تدل الا بشيء على اعرفيه المحلى
فافهم قوله في مرتبة العلم اي لا الضمير لانه يقع صفة للعلم في نحو مررت
بزيد صاحبك على ان اسم الفاعل المحلى والصفة لا تكون اعرف بل مساوية
فدون كذا قاله ... والاظهر عندي ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا كما ذهب

ذو تشبيه بمن بعض من العارض في
اشكال الا و ... وشتهار
اي اشتهر بهذا الموصوف
عنه بسبب اختلاف صلته على
عليه وسلم فهو متعلق بسلام اي ان
محمد والعارض في الثاني تحقيق
الطارق ليس ... فيما يقوله
المتكلم ... فاقد ... قوله
زيد مثلا اه تقرير

اليه المجرد ولا كتابه التعريف منه وان قولهم في علة امتناع الضمير ان الضمير لا يكون
اعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فاي مانع من
كونها اعرف لا يقال المانع ان التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا منقوض
بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوي ذلك امتناع ان يقال يا ايها الرجل الذي قام
ابوه والظاهر ان الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضي في باب النعت نقل عن ابن
هشام جواز كون النعت اعرف من المنعوت وذكر ان اشتراط كونه دونه او
مساويه مذهب الاكثر ورأيت الدماميني في باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء
والشلوبين وان الناظم رجحه وبما ذكر تعلم عدم اتجاه رد القول بان المضاف
دون المضاف اليه مطلقا بنحو وعدناكم جانب الطور الايمن لان النعت لا
يكون اعرف فتامل منصفا قوله ثم الغائب السالم عن الابهام ثم فسر في التوضيح
السلامة من الابهام بان يتقدم اسم واحد معرفة او نكرة فمثال السالم جاني زيد
وعمرو فاكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والي
الثاني لعدم ما يعين رجوعه الى احدهما بخصوصه وان كان عوده للثاني
راجحا فانظر ما نقله شيخنا والبعض عن ذم من النظر ويحتمل تفسيرها بان
يرجع الى معرفة او نكرة معينة بالصفة فتامل اما الذي لم يسلم منه فقيل
موضوع في رتبة العلم وقيل بعد رتبته هذا وقد اختلف في ضمير الغائب العائد
الى النكرة فالجمهور على انه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاني
رجل فاكرمته على ان رب رجل وبا ... نسمة ورب رجل واخيه والاخيار ... م
وعلله بان في الضمير الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس في الظاهر
النكرة الاتري انك اذا اردت تفسير الضمير في جاني رجل فاكرمته قلت
هذا الرجل لا رجل وقيل ان لم يجب تنكيرها فلا فوجب كالحال والتمييز
وقيل ليس معرفة بالكلية قوله وجعل الناظم منه اي السالم عن الابهام غير الاول
بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم قوله فما وضع قد يتعلق بجار
والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وبان واقعة على جامد وهي لذي غيبة
او حضور المجمع اعتبار دلالته على الغيبة او الحضور فخرج بما التي واقعة
على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقولي لذي غيبة او حضور
ضمير الفصل وياء النسبة لانهما حرفان وضع اولهما للغيبة وكاف الخطاب

وتاء مخرفيات لانهما وضعا للمخاطب لا لذي الخطاب ونون نكلم المتكلم مصاحبا
بغيره او معظما نفسه لانها وضعت للمتكلم لا لذي التكلم وكذا همزة التكلم ونحوها
مع اعتبار دلالته على الحضور والغيبة الاسما اى الظاهرة المستعملة في غايب
او حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام المص
جيد جريا على مذهب السعد والجمهور من ان المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات
وضعا واستعمالا والمعنى مما وضع لكل فرد ذى غيبة او حضور على جهة عموم
استحضار امر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة او تنزيلا قوله
تقدم ذكره بيان لما يجب لضمير الغايب وتقدم الذكر لفظا ان يتقدم المرجع
صريحا نحو جاءني رجل فاكرمته ونحو ضرب زيدا غلامه وتقدم معنى ان يكون
المرجع في قوة المتقدم من جهة التقدم رتبة نحو ضرب غلامه زيد او لتضمن الكلام
السابق اياه كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمرجع الضمير
او لاستلزام الكلام اياه نحو اما قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس
اى الميت بقرينة ذكر الارث او بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب اى الشمس
على قول بقرينة ذكر العشي ونقدم حكما ان يلحق بالمتقدم حكم الواضح
بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا في المسايل الست
رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه باول المتنازعين وجر رب وابدال المفسر
منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشان والاخبار عن الضمير
بالمفسر نحو ان هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير
فيه للقصة وقيل ما بعده يدل تفسير له ونحو ان هي الا حياتنا الدنيا
وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز بعده في غير باب نعم ورب نحو
فسواهن سبع سموات فقطعنا من سبع سموات هو ونحو فسواهن سبع سموات
تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل لتجاه
انهم خالفوا في المسايل الست وضع الضمير بتاخير مفسره لانهم قصدوا
التفخيم بذكر الشيء اولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس
الى التفسير فيكون اوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون
اكد وفي الهمع ان الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا
ينقص من عمره اى عمر معمر اخر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا قوله الى حلقتنا

او

او نصف فقد اى نقص حمام اخر بقدره عندي درهم ونصفه اى نصف درهم
اخر قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصايغ ولا حظ
ان المراد ومثل تخنقه فالضمير على نفس ما قبله فائدة قال في التسهيل
ولا يكون اى بعض ضمير الغايب غير الاقرب الا بدليل اه قال دم وينبغي
ان يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه اما اذا كان الاقرب مضافا اليه
فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال وان قلت ما اليهما ذكره المص
اذا لم يمكن عود الضمير الا الى احدهما اى الشيئين المتقدمين كما في قولك
جاءني زيد وعمرو واكرمته واما اذا امكن عوده الى احدهما وعوده
اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون وعمرو واكرمتهم فهل الحكم كذلك
قلت نعم اذ فيه خصوصيه فصار ينبغي ان يجري على مسئلة ما اذا تقدمه اسمان
او اكثر مثلا جيئا متعددة ثم قال هناك يا تعود الى الاخير بقوله هكذا لك
ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما
تقدم الا الى الاقرب فقط فتامله قوله كانت وهو ليس من افراد الضمير
المنفصل علي جعلها كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى ان ضميره بين
قوله بالضمير فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله المضمر مفعل من
الاضمار وهو الاخفا فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن وانتن على
البارز لتغليب غيرهما عليهما قوله رفع ابهام نحن اى رفع قوته واضعفه
والا فلتمثيل ليس بمفصل في الرفع قوله ما لا يبتدا به ولا يلي الا اى ما ان
تولى به في افتتاح النطق ولا يقع بعده الا بحسب قانون اللغة العربية وان
امكن ذلك عقلا كما له عند المرضي وانما لم يبتدأ به ولم يل الا لان وضع
على ان يلي عامله ثم كان القياس ان يلي الا على القول بانها عاملة لكنه
رفض والمراد لا يبتدا به ولا يلي الا باقيا على حالته التي كان عليها قبل
الابتدا وتلو الا فاندفع ما اورده اللقاني من ان الضمير في ضربتهما وضر
وضربتهن متصل ويبتدا به ويقع بعد الا كقولهما ضرباهم نحو جا وبين
ضربت وما ضرب الا هي اوهم او هن لصيرورته مبتدا او فاعلا بعد
ان كان مفعولا وانما لم يصح ان يقال ما ضربت مثلا على ان هما مفعول
به لضربت واما ما اجاب به هو نقلا عن الرضي وغيره من ان الضمير حال

حال الاتصال الها فقط وحال الانفصال المجموع فلا باقي على منهج من
جعله الها فقط حال الاتصال ابطم مع انفجه لعزافها بالانفصال الابتدا
وتلوه الا قوله الا استثنائية قيل هو بيان الواقع وقيل احتراز عن الوصفية
التي بمعنى غير فيكون مفردات بعد الا كه اي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه وعبا
اقتضى كلام اي ابن هشام في متن الجامع ان الا اذا كانت بمعنى غير لا الاستثنائية لم
يجوز معها الاتصال ولم يتعرض له اه قوله الا كه الكاف في محل نصب على الاستثنا
تتقدم على المستثنى منه وهو دبار قوله كالياء والالف نبه بتعداد
الامثلة الى انواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغايب ومحاله الثلاثة
الرفع والنصب والجر المقصود تنبيها وهاهنا التمثيل للمرفوع وبيه
الا للمخاطب والمنصوب كخصوصها بالكاف من اكرمك ومن المتصل المرفوع تا
تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للعرف وخصوا المتكلم بالضم
لتقدم مرتبته فاعطي اشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه
اكثر من خطاب المونث فالتحقيق به اولى وايضا هو متقدم على المونث فاعطي
التخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وحكى بعضهم ان وصل فتحة الضمير كافه
بالف وكسرها بياء لغة ردية لربيعة فيقولون تمادرا بيكا وقمت ذا بيكي
وتوصل التا المذكورة مضمومة بميم والف للمثنى طرقه المخاطبين وانمت
التا اجرا الميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج [illegible] ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم
الميم موصلة بواو بل هو الاكثر من التسكين اذا ولي الميم ضمير متصل كقوله [illegible]
ضمير به وصل [illegible] المسمى اهلا [illegible] ونون [illegible] بان الميم والواو
في الذكور [illegible] اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون
الثانية كما تحذف الواو لانها عوضه قوله واها تضم بعده الا الان ولست
كسرة او يا ساكنة فيكسرها عن الحجازيين [illegible] فيقولون [illegible] وبلغتهم قرا حفص
وما انسانيه وبما عاهد عليه الله [illegible] لانه [illegible] وتتبع حركتها
بعد متحرك وتختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم [illegible]
كونه حرف مد نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الاول [illegible]
[illegible] حركتها بعد محرك عند بني عقيل وبني كلاب اختيارا [illegible] بالا
والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل في الاول الهاء المحرك ساكن [illegible]

اليك

اليك ونحوه ضمير او بنا عن فالغة جازت الاوجه الثلاثة وكسر الميم بجمع
بعد الها المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وبالاشباع دونه
نحو فيهم احسان سهل من غيرها وان كان الضم اقيس لانه حركة واو
الجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك اشهر فقد مر الاكثر بهم
الاسباب بضم الميم انعمت عليهم بسكونها ودم ولحصا قوله مجرد اي في
محل جر وكذا افعال في نظاير قوله وكل مضمر كان الا ولم تقدمه على تقسيم
الضمير اي المتصل وغيره بالكلية او تاخره عنه بالكلية ولا يخفى انه لا يتفا
بنا الضمير بجميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جيتنا وان زعمه
البعض حتى تلتمس فايده لذكر هذا البيت قوله كالشبه لمن اذ المستفاد
من قوله كالشبه ان بنا الثاني نا فقط قوله يجب اي يلزم فاندفع ما نقله
البعض عن الزهوري واقره من انه لا يلزم من الوجوب بالحصول بالفعل
و لا يستفاد من كلامه انها مبنية بالفعل نظير ما قيل في نحو وكل حرف
مستحق للبنا قوله ويعرض معاني الحروف اي من المعاني النسبية التي حقها
ان توجد بالحروف قال ابن غازي وقد اديت بالفعل بالحرف المضارعة
وباللواحق فنحو اياي ايانا اياك اياه بناء على انها هي فقط حتى ... ومثل
هذا ان مثل احرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي كما ادريتنا
قوله مشابهته في الافتقار اعترض بان الافتقار لا يوجب البنا الا اذا
كان الى جملة قوله في الجمود اي عدم التصرف كما بين لعلمه قوله فلا تصرف لفظ
قوله فلا ينصرف في لفظه فلا يثنى ولا يجمع واما هما ونحن وهم فاسماء للاثنين
وللجماعة ودم قوله للاستغنا عن الاعراب اي مشابهته الحرف في الاستغنا
قال يس فيه بحث اذ مقتضى كون البنا للاستغنا ان لا يكون لها محل من الاعراب
فان كان مستغنى عنه فلا معنى لانباته في المحل ولا فايدة في ذكره
وقد يجاب بان اثباته في المحل لطرد ابواب الفاعل والمفعول والمضاف
اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتامل قوله باختلاف صيغه الطلبية ته
متعلق بالاستغنا واللام في قوله لاختلاف المعاني تعليل اختلاف الصيغ
قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف الفاظه اعم من ان تكون
اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين انت واياه او هيئة كما بين تا المتكلم

ونا للمخاطب وتا للمخاطبة والمراد بالاختلاف المعاني اختلافها حقيقة كانا
للمتكلم وانت للمخاطب وهو للغائب او باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم
له في الرفع تا مضمومة وفي النصب والجر والمخاطب له في الرفع مع التذكير
تا مفتوحة ومع التانيث مكسورة وفي النصب مع التانيث كاف مكسورة
فاغنى ذلك عن اعرابها لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل
هنا بالايضاح ولا يخفى انه لا دخل لاختلاف بعض المواد نحو وهم واختلاف
الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سببية الاستغناء عن الاعراب فلا يناسب
حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كانت واياه ونحن
اياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية
دون ما ذكروا التنبيه له وكفى في استغناء الضمير عن الاعراب فتامل
هذا ولا يقدح في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء
الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية للا
حوال الثلاثة كما لا يقدح اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما
لا ينصرف وغاية ذلك ان يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني اغلبيا
قوله ولعل هذا الذي قال الشنواني يعارضه قوله السابق كما نبه عليه اوضح
في اسمي جئتنا قوله عقبه بتقسيمه اي صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب
اي المحلي فلا اعتراض بان المضمر مبني وان تقسيمه بحسب الاعراب
يقتضي انها معربة فكيف يتضمن علة البنا ثم يرد على ابن الناظم انه
انما عقبه بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحيته نا للاحوال
الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس
هذه اسبابا للبنا بل ينبغي ان يكون سببا للاعراب الا ان يقال محل
التعقيب قوله وف وارتفاع الخ قوله كانه قصد بذلك اظهار علة البنا
لانه اذا ذكر ان صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي
يقع في محل نصب مثلا علم انها تميزت باختلاف الصيغ فيستغنى عن
الاعراب فتبنى قوله ولفظ ما جر الاضافة للبيان والمراد لفظ محلا
داخل محله ولا يرد ان المضمرات واجبة البنا والجر والنصب والرفع انواع
الاعراب وانما قال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ

ما جر

ما جر لينبه من اول وهلة على ان كلامه في المتصل اذ المجرور من خواصه
في المعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع
اعتراض ابن هشام بان مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل
فكيف يطلق قوله كلفظ ما نصب ودونه اختلاف الحركة نحو به وضربته
قوله نحو انه وله وكفك واني قوله للرفع متعلق بصلح وقدم معمول الخبر
الفعلي وقولهم بجواز تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل اغلبي
ومن عطف النكرة على المعرفة كما عطفت المعرفة على النكرة في قوله بعد والف
والواو والنون الخ اشار بذلك الى جواز ذلك ونقل الشيخ المصنف
اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف قوله او
المعظم نفسه ظاهر عبارة الشارح وغيره ان استعمال نا دون المضارعة في
المعظم نفسه حقيقة وفي دم ان بعضهم قال انما يستعمل المعظم نفسه
نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا
اه ومثله نا قوله صلح بفتح اللام وضمها والفتح اوفق بالقافية لعدم
اختلاف ما قبل الروي حينئذ قوله كاعرف بنا اي اعرف بنا رضا قوله بالغنا
علته اي بسبب الفاعلية او الغنا بمعنى نحو لو قال بالعمل لكان اوضح قوله
وانا اليا وهم الخ جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بصلاحيته للا
حوال الثلاثة مع ان اليا وهم صالحان قوله لكن لا يتبعهما نا في كل
وجه اي اعترض عليه بانه اظهر بالنسبة لما مثل به من نحو لو مطلقا لا
انا تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة نحو اعجبني كوني مسافرا
اي اي فانه في الجميع للمتكلم ومحله نصب في الاول ورفع في الثاني
وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا في الاحوال الثلاثة نحو اعجبهم
كونهم مسافرين اي اياهم فانه ضمير متصل في الجميع ومحله نصب في الاول
ورفع في الثاني وجر في الثالث ونحو اه وقوع اليا وهم فيما
ذكر في محل رفع عارض نشا من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا
والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة قوله والراوية ر
ضمه والاستغنا عنه بالضمة قبلها كقوله فلو ان الاطبا كان حولي
وكان مع الاطبا الاساة وكقراءة طلحة قد افلح المومنون بضم الحا

ومحمول على لغة اكلوني البراغيث كما في الكشاف وبهذه القراة يرد على قول
ابي حيان ان ذلك ضرورة ويسمي ذلك مع الامراض افاده دم ضمائر رفع
بارزة لي اي المتصلة بالافعال كما في حاشيته قال الالف والواو في نحو الهندات
والضاربون حرفان والفاعل مستتر ماله وجود في اللفظ امه ولو بالقوة
فيدخل الضمير المحذوف فان له وجود اي في اللفظ بالقوة بعدم امكان النطق
به بخلاف المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان
النطق به بل هو امر عقلي فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف فتعاد العاني
فان قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص
المستتر بالعمدة قلت المستتر ... المستتر بالعمدة متفق
بدلالة الفعل على اللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج المحذوف
ودلالتها اضعف من دلالتهما ا ه ومن ثم كان المستتر في حكم الوجود بخلاف
المحذوف ولهذا اذا سمي بيضرب زيد بضرب حكي كما تحكي الجمل واذا سمي بقايم
من ابوهم قايم بعد فحيد ز الصلة اعرب ولا يحكي اذ ليس جملة كما قاله الزرداني
قوله ومستتر يفرع بان المستتر قسم من المتصل وهو اصح اقوال ثلاثة.
ثانيها منفصل ثالثها قسيم قوله اي لا نصب ولا جر اخذه من تقديم المجرور
قوله وجوبا او جوازا اي استتارا ذا وجوب او ذا جواز قوله لا يخلفه ظاهر اي لا
يحل محله بان لا يرتفع بعامله قوله بامر الواحد خرج امر الواحدة والاثنين والجمع
فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وامام الواحد المخاطب وهو
داخل في الفعل المسند وتاء المخاطب وبهذا يعرف ما في كلام البعض قوله او
بمضارع اي مذكور لانه اذا اضيف المضارع بدا الضمير منفصل كما سيا
قوله او تاء المخاطب فمعناه تشكر لك عفي انه يحتمل ان تكون التاء في المثال
الثاني للغائبة كهند تشكر بل هو اولى لتكون الناظم مثلا للمستتر
جوازا ايضا وخرج باضافة تا الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع
مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات فانها بارزة
قوله وتفعل استثناه لكثرة استعماله اجري مجرى الامثال التي
تلزم طريقة واحدة قوله او بافعل التفضيل اي في غير مسألة الكحل وبه يرد
تدوير فلا يرد ان افعل التفضيل يرفع الظاهر في مسألة الكحل وبند

في غير من هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النايب عن فعله نحو
فضرب الرقاب واما زايدة فاعل نعم وبيس اذا كان ضميرا مفسرا بنكرة
كما بينه من ضابطي واجب الاستتار لانه لا يخلفه الظاهر ومع رفعه الظاهر
فذلك هيهات العقيق هيهات على انه من تاكيد الجمل قوله كنزال ومه
والضمير فيهما مستتر وجوبا سوا كان المراد مذكرا وغيره نحو نزال يا زيد
ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا
كل اسم فعل امر قوله لا يخلفه الظاهر اي يحل محله بان يرتفع بعامله قوله
بفعل الغايب او الغايبة اي غير ما تقدم من محلي الاستتار والتعجب
قوله المحضة اي التي لم تغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور
واما غير المحضة كالابطح والاجرع فتتحمل الضمير اصلا وكان عليه
ان يقول ويكمل فعلها من نحو هيهات العقيق هيهات بناء على انه
من تاكيد الجمل كما مر وما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانما يصح على القول
بان اسم الفعل يتاثر بالعامل وهو خلاف الاصح على ما قاله الروداني وفيه
نظر لان الاختلاف انما هو في تاثر اسم الفعل نفسه اما الجملة التركيبية
منه ومن فاعله محلا فاظن احدا يمنعه فتامل ودليل انهم تركوه تنفصل
عن فعل التعجب والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور
كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف ابي حيان قوله وفيه نظر قال سم حيث فسر
المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد
هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على انه على
في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون
المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوبه بان يجوز بروزه اذ ليس
لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فنقول الموضع اذ الاستتار اذا اراد
وجود الاستتار بمعناه عندهم منع وان اراد كيفية معناه عنده كان
مناقضا في الاصطلاح على ان تقسيم الاستتار بمعناه عندهم منع وان
اراد بمعناه عنده كان مناقضا في الاصطلاح بالمعنى الذي بيناه
ما وجه التقسيم الذي عليه التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار المقسم
في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عليه اه مع بعض

وجاز قوله ليس بمعنى الضمير اما الذي بمعناه فهو غير جائز الاستتار صح

للمخصص قوله فانه لا يقام مقام ما هو على الفاعلية اي فتعين ان يبرز هذا الضمير المستتر
فيكون استتاره جائزا فبحث فيه هذا الشيخ بان من اجاز في قوله تع اسكن هو
ونحو مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تاكيدا او بدلا
استشكل بان القاعدة ان لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثني
وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره من جواز ان يقام مقام على
الفاعلية قوله فتركيب اخر فيه ان هذا لا يفيد اصلا اذ لم يشترط احد الى
بما يشعر اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه اصلا
وبتحقق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تاييد المحقق النظر من النظر
قوله اي ما لا يرفع الا الضمير اي المستتر كما في نحو تغتبط استتاره واجب
في هذا النفي بان من اجاز في قوله تع ان يحمل يوقف من المقام اي نظرية
الا صالة فلا يرد ان اتقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بنا على ان
العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر قوله
واي ما نفي فيهما اي الضمير لفظا وعبارة اسوضح واي هما رفعه
وهم ولو اتي به لكان احسن قوله يجب ذكره اي لفظا او تقديرا والمراد
بذكره اعتباره قوله والتقدير كان شيخنا عطف تفسير قوله ولا داعي اي تقدير
وجودهما اي عامل فلا يعترض بانه قد يكون هناك داع الى تقديرهما
كربط الصفة او الصلة او الخبر او الحال بهما قوله وذو ارتفاع انفصالا
وكذا ما قاله فيما بعد قال الروداني ينبغي تقديم تقييده ما ذكره الحصر
بكونه على وجه الكثرة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو انا كانت وانت تعليل
ولا بما اكد به المنصوب او المجرور كما ياتي في باب التوكيد فانه بطريق
النيابة ولا بنحو يا انت لانه في محل نصب او المجرور كما ياتي في باب
التوكيد فانه بطريق النيابة فان ذلك لا مطرد اه قوله انا هي وقد
تنوب الثلاثة عن ضمير الجر بنحو لكافي انا كانت وانت كانا هو قوله
هو قاله في التسهيل وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام
وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف لعل اضطرارا وقد
تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكينهما قبيح اسند وتشددهما
همدان اه بزيادة كلمة من الدماميني قوله والتفريع عليها اي المتفرعة

عليها

عليها قوله في انفصال اي مع انفصال والظاهر ان قوله هنا في انفصال وقوله هي
وانفصال للتفنن قوله اياي قال الشيخ في شرحه اقتصر الناظم هنا
على المتكلم فيفهم منه حكم المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما فعل في
المرفوع اه ومحصله ان الثلاثة اصول في الموضعين لان جميع المراتب الثلاثة هنا
اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم او خطاب او غيبة في اخره فلذلك
قال والتفريع اي على اياي ليس تحت كلامه وله بعد في جعل الاصلي
فيه تكلا يا يعقال في الجمع وفي اياي سبع لغات قرئ بها تشديد الياء
وتخفيفها مع الهمزة ابدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط
منها فتح الهاء مع التشديد واشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرا
الجمهور قوله والتفريع لما ذكره هنا اصلا واحدا وذكر فيما قبله
ستة لانه عبر هنا بالتفريع وفيما قبله بالفروع فيكون الواحد مع
الواحد وجماعة مع جماعة قوله فتخص اي بعض مجموع كلا من حيث هو اي
المرفوع المتصل بقوله والف الخ وقوله ومن ضمير بنحو اي المرفوع المنفصل
بقوله وذو ارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء و
الكاف من وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والى المنصوب المنفصل بقوله وذو
انتصاب الخ قوله والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع
والنصب الخ على خمسة انواع تحت النوع الاول الذي هو المرفوع
المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضربت
ضربا ضربوا ضربن اضرب نضرب تضرب اضربي واما اضربا وضربتا فهما
وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا ضربوا واضربوا
ضربوا وضربن وكذا اتضربين مع اضربي وكذا اضرب مع تضرب والتي
عشر ولعتبر نظائرها في الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر بعد
ستون وبما ذكرنا تعرف ما في البعض وغيره من القصور قوله مذهب
البصريين لم تظهر فائدة هذا الخلاف اذا اسمينا به فعلى ان الضمير مجموع
حروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى انه ان يحكى لكونه مركبا من اسمه
وحرف نقله يس قوله هو الهمزة والنون اي وزيدت الالف وفاقا
لبيان الحركة قوله في كلها السبب قوله والذنت هنا اعظم هل يوافق

اهل هذه اللغة اهل اللغة الاولى في الالف الاخيرة واهل اللغة الثانية
لم ار من صرح بذلك والاقرب الاول قوله فان قلت انا اي ديباكا بيا
وهو تقديم الحرف عن مكانه او تاخيره عنه واستشكل ذم كونها قلبا
بان الحرف وشبهه بريء من التصرف والقلب نوع منه قوله حكاها ابن الانباري
تمامه قوله واما بها وبهم وهي ايه المفصلان قوله وقيل غير ذلك هو ما
ذهب اليه الكوفيون من ان الها من هو وهي الضمير كالواو والياء
وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من ان الميم والالف في هما
والميم في هم والنون في هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط قوله فالضمير
عند البصريين ان الى الخ وذهب الفراء الى ان الضمير مجموع ان وانت
وذهب ابن كيسان الى ان الضمير التاء فقط وكثرت باداة قوله والخطاب
الحرف جعل له الواضع مدخلا في الدلالة على الخطاب بمعنى انه شرط في
دلالة الضمير على الخطاب بمعنى انه شرط في دلالة الضمير على الخطاب بخلاف
التاء فانه قاله الشنواني وبه يندفع ما اورد من ان الضمير هو ما دل على
متكلم او مخاطب او غايب وانت دال على الخطاب التالا ان كانوا يريدونه وهو كلام
الش ومثل الايراد الجواب المذكورين يجريان في اياي واخت الضمير عن
الايراد فيه بان اياي مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغايب يحتاج
في فهم المراد منها اي قرينة بعينه وهي اللواحق فالمتكلم والخطاب
والغيبة مدلولات لاياي لكن المعينة للمراد منها هال الشكيل تلك
اللواحق وفي نحو انتم تدل على المراد به لمن اشار الى هذا الجواب
قوله كالاسم اي كالتاء الواقعة اسما في نحو ضربت وقوله ونقرفا اي
في الجملة اذ تا انت لا تقسم ويحتمل ان مراده كتا الخطاب الواقعة حرفا
لا يحتاج الى تنوينها في الجملة قوله وذهب الخليل وقيل الضمير هو اللواحق
واياها عماد الحرف زيد ليعتمد عليه اللواحق لتميز الضمير المتصل المنفصل
من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق واياها اسم ظاهر اضيف اليها قوله
اي انها ضمائر اي واياها مضافة اليها بدليل ظهور معنى الاضافة
في قوله فاياه واياه الشواب اضافة العام للخاص لانها مشتركة .
م ورد بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبني اذا لزم

الاضافة

الاضافة اعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة قوله
واختار الناظم وحمل اضافته مع انه معرفة لزيادة الوضوح
كما في علي زيد ناك راس زيد كمد قوله وفي اختيار نعم قوم انه في حال
الضرورة يجيء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول
الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة
اما على قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فيشكل الا
ان يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعي عن الوزن وانه
لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الش فانه لم يأخذ
له مفهوما وجعل الضرورة من اسباب عدم تاتي الاتصال حيث
قال لم يتات الاتصال لضرورة نحو نظم من قوله لضرورة نظم نحو ذكر
من اسباب عدم تاتي الاتصال خمسة وبقي عليه اسباب اخر ذكرها
في التصريح منها ان يرفع الضمير بمصدر مضاف اي منصوبه نحو عجبت من
كن تنتم الظافرين او يرفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقا عند
البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه
هو وان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم وان ينفصل بنبوع نحو
يخرجون الرسول واياكم وان يلي واو المصاحبة نحو فاليت لا ننفك احدوا قصيدة
نحون واياها مثلا بعد كعقو قوله وان يليه اما المكورة نحو اما انا واما
انت ومن الاسباب التي عدها في التصريح ان ينصب بمصدر مضاف الى
المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك ورده دم بجواز اتصاله فاصله
بين المضافين نحو عجبت من ضربك الامير كما الامير قوله فاذكريهم بالنصب
جوابا للنفي ويالف فيه عطف على صاحبه والضمير يرجع الى قوله لا اي
القوم الذين ها هم وكنا ضمير تزيدهم بخلاف الضمير المنفصل اذ انبيت
والمعنى وما صاحب قوما فاذكرهم نحو قوم الا يزيدونه قربى منها اي
بكثرة ثنائهم علي فوقك والشاهد في لهم الاخر انه هو فاعل يزيد كذا
في المغني واستغرب دماميني ان الذكر فعلي بمعنى التذكر وان زيادتهم قربى
منها انه يكونه يراهم منعطفين رتبة عن قومه وجوز الدماميني ان يكون
فاعل يزيد ضميرا يرجع اي الى الذكر الفعلي المفهوم من فاذكرهم وهو الضمير المنفصل

تأكيد للضمير المتصل وانه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا نسلم هذا
على هذا قوله بالباعث الباعث ... كلمتين في بيت قبله والباعث هو الذي يحيي
الاموات يحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك
والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي
وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل
الثاني وضمنت بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم و
الدهارير قال في التصريح بمعنى الشدائد وتبعه شيخنا والبعض والذي في
القاموس الدهارير اول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف ودهر
دهارير مختلف اه وقال العيني وقولهم دهر دهارير اي شدة كلمة ويوم يوم
وساعة سوعاء والاضافة فيه من اضافة ... قطيفة اه والموافق لصدر عبارته ان
يقول والاضافة فيه من ... فادهم قوله وكونه محصورا اي فيه قد قال
ما قبله محصور فيه ايضا واجاب شيخ الاسلام بان هذا مصطلح علماء المعاني اما
النحاة فانما يكون محصورا عندهم ما بعدها وما ادى قوله ان الذائد بالذال
المعجمة اي المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص
حفظه مما يتعلق به وتحسبه المتن تحسن للمحشي فلا بد به ماخوذ من
الحساب لانهم كانوا يحسبونه ويعدونه عند المفاخر قال السعد التفتازاني
لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم
وهو ليس بمقصود قوله اياك والشر احذرها تلك قبل والشر وصل و
افصل لم تستثن منه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة في قوله وفي
اختيار لم وقوله او افصل اي ائت بالضمير المنفصل بدلها لان هاء سلنيه
عينت فصلها لانه لا وجود لها مع الاتصال ... الموجودة هي هو في خلتنيه
وقدم الوصل اشارة الى انه ارجح من الفصل الذي يصرح في عبارته قوله ان لهما حتى
اي اعرف فلو لم يكن اعرف وجب الوصل في نحو ضربتنا والفصل في نحو اعطاه
اياه واياك واعطاه اياي واياك كما ستقرره قوله وهو مرفوع اي فقط
فلا يرد نحو حبك في البيت الاتي وان كان في محل رفع من فعل لم نقل بالاضافة
فلو كان مرفوعا وجب الوصل ... العامل ضمير نحو ضربته اما ان كان اسما

ولا تكون ح الضمير الاول المرفوع لامتناع فيجوز اتصال الثاني وانفصاله
نحو انا الضاربك وانا الضارب اياك عند من يعرب الضمير مفعولا به فان كان
اليه اما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا
يكون مجرورا قوله انلزمكموها ان تشالكموها بالواو وفيهما قولة من اشباع
الضمة اه منولي قوله اذ يريكهم الله ... المستشهد لا يناسب هنا لان
الكلام فيما اذا كان العامل في الضميرين غير ناسخ للابتداء ويري في الاية قلبية
وهي من نواسخ الابتداء فكان ينبغي ذكرها في امثلة باب خلتنيه واجيب
بان الناسخ في الاية انما هو للمفعول الثاني والثالث لا الاول والثاني
ان الاول فاعل في الاصل فالناسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فلا ية
داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالناسخ المنفي في قولنا غير ناسخ لابتداء ناسخ
المفعولين معا فتامل وفي الهمع اذا وردت مفاعيل لغم الثلاثة ضمائر فحكم
الاول والثاني حكم باب اعطى وان كان بعضها ظاهرا فان كان للمتكلم
واحدا وجب اتصاله او اثنين اول او ثان او ثالث فكاعطيتك او ثان وثالث
فكاعطيت او ثان وثالث فكظننت قوله ان الله ملككهم اياهم لم نسانه في
التصريح حديثا وانما هو في هذه الجملة فقط ومحض الغيبة للارقا قوله والا
تصال ارجح لان على الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته قوله نازل الرجه عنه
لاتصال الضمير به قوله لئن كان ... لام لئن موطئة للقسم كما قاله العيني وقيح
... زاد العيني وتسمى المؤذنة ايضا لانها تؤذن بان الجواب بعدها للقسم
التي دخلت عليها ... قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما
ذكره البعض في البيت الاتي لعنجرة الشاعر لئن كان اياه لم من ان الموطئة
هي لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه
جواب الشرط واللام للتاكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب
الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه كما هو في الشرط المتخلف وقوله
العيني الشاهد في الاول انه لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه قوله د
منعكها مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وزعم لا مفعوله الاول بعد
حذف الفاعل وها مفعوله الثاني ومنعكها لانه لا يناسب السياق والقد
وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة في الابيات قبله كان طلبها ملك

الملوك من اشاعرفا ستعطف يرجع عن طلبه اباها وانما لعاصلة المنع وبقطع
حز منع اي منعك اباها مني باي شي اردت فستطاع لك هين عليك فانه ينبغي
ان توجه همتك العلية اليه واما ارابة فحز منع ويستطاع صفته وصدر
البيت فلا تطمع ابيت اللعن فيها وابيت اللعن كلمة تحية للملوك قوله في لها علته
اي ابيت اسباب اللعن الناس لك والواو في ومنعكها للحال من فاعل تطمع
او مجرور في لا للعطف كما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء شرح شواهد
المغني للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما قوله وبابه اي اخواته سواء كان
الاسم ضميرا كالمثال ام لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان واخواته
في غير الاستثناء اما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون
اياه فلا يكون الاه فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعدما هو بمعناه والقول
ان كاد واخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه مضارعا الا في نادر
وجزم في شرح التسهيل بان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها
وان قولهم ليسي وليسك شاذ قوله تخلف اي في الراجح من الوجهين كما يشير
اليه قوله الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما قوله قوله صلى الله عليه وسلم
اي لعمر بن الخطاب حين اراد قتل ابن الصياد ظنا منه انه الدجال وهذا
الترديد منه عليه الصلاة والسلام قبل ان يعرف تفصيل حال الدجال قوله فانه لا
يكنه ثم قبله مع الخمر شبيه المنواه فاني رأيت اخاها مغنيا مكانه قوله غاطب
علي ما انه نهاه عن الخمر دونه بنصف الزبيب وهو المراد باخيها والغاطب
بالكسر الائمة والضمير المستتر في يكنه يرجع الى الخمر والبارز الى الزبيب قوله
او تكنه بالعكس والمراد بالمستحق الكمير قوله واد الاتصال ثم لا نوع لا ممتنا
ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولشبهة خلتنيه ثم لكان احسن قوله
ويلاحظ اي ما ذكر من المشابهة لو بكلا من الضميرين في بابين منصوب وولي
اخص قوله بلغت الظان انه بنا المتكلم اي اجرت بضع امري برفع ابا بني
محسن اخاك بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس قوله لان الخبر في
رده الناظم في شرح الكافية بانه يقتضي جواز اتصال الضمير الاول من
رجحانه لانه مبتدا في الاصل وهو ممتنع بالاجماع واجابت الرضي بان
قرب الاول من العقل منع من رعاية الاصل قوله ككلا منها اي الباقي اي

فصلها مسموع قوله لين كان اياه انظر مرجع الضمير وقوله حال اي قوله اخي حسبتك
اياه الظ ان اخي مبتدأ او حسبتك اياه خبر وان الكلام من باب الاشتغال لان
اخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال
ما قلته وقوله وقد ملئت جملة حالية والارجا جمع رجا بالقصر وهو الناحية
والاضغان والاحن جمع ضغن واحنة بكسر اولهما وهما الحقد قوله
والمرفوع كجزء من الفعل اي فالمنفصل به كل فصل قوله وقدم الاخص
الخ من فوائد التنصيص على تقييد جواز الامرين في باب سلنيه
بتقديم الاخص وانه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال قوله
مخرج قوله وما اشبهه فلا يفيده صريحا الجواز ان لا يعتبر في [illegible]
تقديم الاعرف افاده سم وانما وجب تقديم الاخص في حال الاتصال
كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة
وانما قدموه على القوي في ضربني لقوته بتوغله في الخبرية بكونه
فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين الذين ليس فيهما مرفوعا
قوله في الابواب الثلاثة فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كخبرنا
قوله وخشيتنيك كذا في بعض النسخ بيا التكلم قبل الكاف وفي
بعضها وحسبتكه بلا يا متكلم بل بكاف بعدها ها والاول المناسب
لقول الشرح بعد ولا لكاف على الياء واما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف
على الياء اي في مثال اخرتنا قوله ولا يجوز تقديم الفاعل الكاف اي
الا ما ندر من قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من
القدماء لكن الانفصال عندهم ارجح كذا في زكريا قوله وقدمت ما سبق في
الانفصال عندهم اي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك امن
اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد اعطيتك اياه
ومن هذا تعلم ان تحنيث الذي ذكره الش ليس من باب التخيير بل تقديم
الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه
واجب فافهم او ناصبهما اي سواء كان العامل فيهما ناسخا او
فعلا فدخل باب سأل قوله وقال قوله في اتحاد الجملة الرتبة متعلق بباب سلنيه
وخلتنيه لان من قيوده كون احد الضميرين اعرف فذكر في هذا البيت

حية

معزوم بهذا القصد افاده سم قوله الزم فصلا اي على الصحيح كما يصرح به قول
المرادي اجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم والخطاب او الغيبة
مطلقا او من ضعيف وقوله مطلقا اي سوا اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي او اتفقا
قوله وخلته اياه وانعقاد المتبدا والخبر من مفعولي خال هنا اي هند سنري
سنري كما قاله زكريا قوله اي كونهما للغيبة كان الظاهر ان يقول اي وجود ضمير
غيبة ليكون قول المصنف فيه فائدة اذ على تفسيره انه يصير ضائعا للعلم اي دا ربه
من كونهما ضميري غيبة قوله والغير هو الضمير الثاني من وجوه وهي لتمييز فلزم
وقوع الضمير تمييزا فاما ان يجري على القول بان الضمير العائد على النكرة
نكرة او على المذهب الكوفي انه لا يشترط في التمييز ان تكون نكرة قوله وصلت
في الاحسان اي وقته الاحسان والبسط البشاشة والترجمة المحمود والنفو
انه بتاج والمراد ان ذلك دا بنه من ابايه وليس عارضا فيه قوله وقد جعلت
نفسي الخ هذا البيت من قصيدة سيري بها الشاعر اخاه ويشكو من فرسين
يودايته والضغنة الصعدة يعني بضمن الذرة بعض الاسنان عند هلع بدءه
واللام في الصغنة بمعنى الباء وفي بضمنها للتعليل والضميران مفعولا تضمن
الاول معمول به والثاني مفعول مطلق من مصدر حذف فاعله اي لاجل ضمنهم
الدهر القريبين مثل الصيغ التي ضمنتها ونعت العظيم ثانيها صفة لضمنه
افاده زكريا والاضافة في ثانيها لادني مناسبة قوله اي تختلف لفظاهما
بان يكون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا ومفرد او الاخر مثنى او جمعا او مثنى
والاخر جمعا كما يفيده ما بعده قوله ولم يكن الاول مرفوعا احترز به عن
نحو الزيدون زيد اعطاه والزيدون والعمرون اعطوهم فلا يجب الفصل هنا
لان الضمير الاول في الاول مخالفته للثاني لفظا في الثاني بارز من او الى
المثنى المستتر واختلاف المحل مانع من ابهام التأكيد ومن مثل كما يبقى
نحو زيد ضربه عمرو فقد اعطاه وجهيه لانه خروج عن الكلام فيه
وهو من باب سلبته وخلتنيه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد
قوله لم يجز في كلام سيبويه لعله للجواز حيث قالوا لكثير في كلامهم اعطاه
اياه وينبغي ان جواز ذلك عند الفصل بين الغائبين والا تشابه لمحا في انه
وانه اذا لم يوث بها تعين الانفصال قوله وكذا الحي كما تتفاقها في الافراد

وانه اذا

٧٩

اي مطية الحاكي قوله عزم اي نسبة الكذب الى القول الذي يحكيه على ما قاله شيخنا
ويحتمل ان المراد مطية الكاذب الحكاية القول الكذب الذي يحكيه اي كالمطية
في التوصل الى المقصود ويروى مظنة بالظا المشالة والنون قوله اسم للفظ اي
علم شخصي للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ
في معناه كما في صرفت من البصرة وضربت زيدا كاما مفصلا قوله تمييز لانه الثابت للحكم
لا التمييز الذي هو فعل الفاعل ونون اطلاق المصدر على الحاصل به قوله تمييز مثلا
والجملة بعده صفة الخ هذا احد الاوجه في اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل
بالجر وما عطف عليه كاين للاسم ومنها ان يكون الخبر عليه والاسم به متعلق
بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها ان يكون الخبر بالجر وبالجملة صفة لتمييز وللاسم
متعلق بحصل واوصلها ارباب الحواشي الى سبعين وجها او اكثر وفي كثير منها نظر
بينهم بالتامل فيما كتبوه قوله الممنوع صفة لمحمول الصفة نائب فاعله ضمير عايد
عليه لا على قوله الموصوف وان اوهمه كلام البعض على حذف مضاف اي الممنوع تقديمه
لان الصفة متأخرة في الرتبة عن الموصوف فكيف تقدم ما هو فرع عليه ويحتمل ان
الممنوع صفة للموصوف ونائب فاعله ضمير على حذف ثلاث مضافات وجار
مجرور اي الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا التكلف كثير وفي الذي قبله
التفصيل بين المنعوت والنعت باجنبي واحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق
محذوف اي التقديم الممنوع قوله مخبر عنه في المعنى فزيد في مررت بزيد او بها غلام
زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثاني بان له غلاما وانما
لم يكتف عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح تمييزه المجرور بخلاف كونه
مخبرا عنه قوله معانيه الاربع اي الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالته على
امكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون في
جمع المذكر السالم وكونه عوضا عن الاضافة على تقدير مضاف او مع لادني ملابسة
والاطلاق يعني الشيء على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم قوله
لا تتاتى في غير الاسم اما الدلالة على امكنية الاسم والدلالة على تنكيره
فظاهرتان واما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان
الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر سالما ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك
واما كونه عوضا فلان العوضية انما تكون عن جملة والفعل والحرف لا يعقبهما جملة

او عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسماً او عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو
اخر الاسم الممنوع من الصرف قوله فان المنادى مفعول قال شيخنا السيد ظاهره لفظا
ومعنى وهو مذهب س والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره
انادي وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفي حاشية
السيوطي على المغني ان بعضهم ذهب الى ان احرف النداء اسماء افعال متحملة لضمير المتكلم
قوله والمفعول به لا يكون الا اسما اورد عليه امران الاول انه كان ينبغي ان يزيد
بمفعوليته لا بخصوص النداء واجاب ابن هشام بان تلك علامة خفية لا يدركها المبتدي
بخلاف كون الكلمة منادى وبحث فيه سم بانه اذا اراد بكون الكلمة منادى مجرد دخول
حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم او كون مدلولها مطلوبا اقباله
ففي ادراك المبتدي اياه دون المفعولية نظر الثاني ان المفعول به قد يكون
جملة نحو ظننت زيدا ابوه قايم ونحو قال زيد حسبي الله واجيب بانها مفرد في المعنى
لان المعنى اظن زيدا قايم الاب وقال زيد هذا اللفظ او هذا القول وبدت
على هذا مستقل ان التحقيق ان الخبر في نحو نطقي الله حسبي من قبيل الخبر المفرد
فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا في المعنى غير متجه قوله وهو لا يكون
الا للاسم لان وضع الفعل على التنكير والابهام لحرف غير مستقبل قوله بتا الفا عل
اشار الشارح بهذا الى انه ليس المقصود بقول المص بتا فعلت خصوص التاء المضمو
او خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم م
على طريقة الكناية او المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله ويا افعلي ونون اقبلن
وقوله فحولي يقتضي ضم التاء في عبارة المص مع ان الرواية الفتح ولعل هذا لاه
الاعراف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم او اشار الى جهة غير مرعية ثم
المراد بتا الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل او قام به او نفي
عنه ذلك كخرجت ومت وما ضربت وما مت وبهذا علم انه ليس المراد الفاعل
الاصطلاحي للزوم القصر عليه بخروج التاء اللاحقة لكان واخواتها ولزوم
الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تا الفاعل وعرف الفاعل في بابه بانه الاسم
المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء
في نحو ما ضربت ومن وهم انهن سقط اعتراض جماعة كالبعض
بخروج التاء في نحو ما قام الا انت لانها ليست دالة بالمطابقة

على

على نفس الفاعل الدال عليه ان والتاء حرف خطاب فقط لكن يبقى انه لم تد خل
التاء اللاحقة ليس حتى يتمحض عما سياتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تا الفاعل
اذ لا يصدق عليها انها تا من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه لعدم دلالة
ليس على الحدث واندلت بقية اخواتها عليه نص على ذلك المص في شرح التسهيل
بل هي تا من نفي عنه الخبر اللهم الا ان يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر واما دخول
اللام حتى لعسى فظاهر اذ هي تا من قام به الرجا او انتفى عنه ويتعين التصرف في قول
الناظم بتا المؤنث وان كان نحو ابا وانتا والتا احد والتصرف كما في الهمع قوله وانت
عطف على تا فعلت بتقدير مضاف اي وتا انت او على تقدير جعل التا في قوله
بتا من استعمال المشترك في معنييه كما افاده سم فلا اعتراض بان كلام المص يقتضي
اتحاد تا فعلت وتا انت مع انهما نوعان متباينان قوله التانيث اي تانيث الفاعل
فلا يرد تا ربت وثمت على لغة سكونها نعم يرد انه لم يشمل التا اللاحقة لليس
حتى يتمحض ما سياتي من رد زعم حرفيتها بلحاقها تا التانيث اذ ليست التا في نحو
ليست هند قايمة تا تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم الا ان يجاب بما مر لكن لا
على ما ياتي عن السيد فتنبه ويرد ايضا انه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى يتمحض
اذ ليست التا في نحو عست هند ان تقوم تا المتصف بالرجا اذ المتصف به المتكلم
الا ان يجاب بما مر او بان معنى عسى في الاصل قرب كما ياتي فهند مثلا هي
المتصفة بالمقاربة وكذا تا نعمت وبئست فان معناهما ان كان النوع واذ هو
فاعلهما المتكلم والتا ليست له او حسن وبئس فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بتذكير ع
ولا تانيث ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان نوع الجنس لاجل تلك المونثة كان
الجنس مونثا فتامل الساكنة هذا التقييد للاخراج ودفع الاحالة
فيه لهذا القيد فيكون للا وحال فقوله بعد والاحتراز بالاحالة عن الحركة
العارضة وانما سكنت تا الفعل للفرق بين تا به وتا الاسم ولم يعكس لئلا
ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل الاسم قوله قالت اه سيتوالى هند وابنة حسن عن
نافع وهي سبعية قوله للا تقا الساكنين اي لدفع التقائهما قوله نحو ابا لذلك اي التخلص
من التقاء الساكنين واعلم ان فتح التاء من جهة عموم وهي جهة كونه
حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحة فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة
الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا في فتح التا من جهة العموم بدليل قوله والاحترا ز

بالاهاء عن الحركة العارضة وتوله اما التاء التانيث المتحركة اصالة فلهذا
قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على
قوله لذلك فلا تكن من الغافلين قوله وان كانت حركة اعراب بان كانت حركة بنا
كا في قوة او حركة بنية كا في تقوم فلا اعتراض على تمثيله قوله نحو ربت وثمت اي
على لغة تحريك تائهما وهما ولات ولعلت على لغة من الحق لعل تاء ثانية ليس من
الحروف ما انث بالتاء الا هي كما نقل شيخنا السيد عن الشيخ ابرهيم اللقاني قوله
رد على من زعم من البصريين اجاب الفارسي بان لحاق التاء ليس لشبهها
بالفعل في كونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كما في الرضي
وبه يجري في عسى قوله حرفية ليس اي قياسا عليها التا فيه نقل الرود اني ان
السيد ذكر في العباب ان ليس عنده من جملة فعلا مما هابت اتنفاد اي استفاد
وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بانها للنفي قول بحرفيتها لان النفي
معنى في الاسناد اه قوله حرفية عسى اي قياسا على لعل نقل الرود اني ان السيد
ذكر في العباب ان ليس عنده من جملة عسى زيد ان يخرج معناه الاصلي قارب
زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على انها فعل كما هو الصحيح
اما على كونها حرفا فهي للترجي قوله في لحاق بفتح اللام مصدر وهو بكسرها قوله
وبنا على انها اسما الله قال في التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة
لا تثبت بالقياس اه ورد بان هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع لهم
معنى على معين اخر جامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال
علامة في فعل يصلح لدخولها قوله وياء فعلي يقصر ياء المؤنث ولم يقل يا
الضمير او ياء المتكلم لاحتمالهما الاسم والفعل والحرف كغلامي اكرمني في
وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري بان هات بكسر التاء وتعال بفتح
اللام اسما فعلي امر فهات بمعنى ناوله وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما
فعلا امر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف
النون ان خوطب بهما مؤنث قوله يعني ياء المخاطبة لا خصوص اللاحقة للامر
وان اوهمته العبارة فانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقها ياء المخاطبة في الامر
نحو افعلي والمضارع نحو انت يا هند تقومين ولعله للتفنن قوله ليسجنن وليكونا
قيل الحق في الاول بالتثقيل لتوة تصدها بحثه وشدة رغبتها فيه وفي

الثاني

٨١

وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها في ذلكر
لما عندها من المحبة له قوله واما الحاق اسم الفاعل وكذا الماضي في قوله ترالكا
قامن محمدك ان رحمته متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا قوله اشارت بها وهم كما
يفيده صدر البيت قوله يا ليت شعري منكم حنيفا اي يا ليتني اعلم حال كون حنيفا
منكم جواب هذا الاستفهام واما جعل البعض شعرا للمبني حنيفا معمول شعري ففيه
عليه عدم ارتباط قوله اشارت بها قبل على ان الرضي حكي التزام حذف الخبر
في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اتاتيني ام لا فجملة الاستفهام
معمول لشعري والخبر محذوف وجوبا لسد مسده لكثرة الاستعمال هو فاطم
اشارتها وكذا دخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الامثال ثم الواو
لالتقاء الساكنين وكذا اقبلن كما يفيده كلام السعد ورد اكلوني البراغيث
اي على ان الولد الذي حملت به تلك المرأة من جلسة كما قال السيوطي فالاسم
معرب بالواو ولو كان معربا الاعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع
لان الاصل في الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحث ابن هشام في هذا الاستشهاد
بالاخير بانه يجوز ان تكون اقائل انا فحذفت همزة انا اعتباطا وادغم التنوين
في النون وفي هذا الاحتمال من البعد والخالفة لرواية اقائلون ما يصح
الاستشهاد المبني على الظاهر قوله قد يرد بشذوذ وبتسهل هذه ومشابهة المضارع
لفظا ومعنى قوله قصد لكن اي وضمن افراد بعض انواعه من غير تعيين
لهذا البعض فيشمل اعتبار حصول علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه
بعد اعتبار حصول العلامة التي تقبلها فاذا اعتبر حصول تاء الفاعل او تاء
التانيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي او حصول نون التوكيد
تعين بكونه المضارع والامر او حصول ياء المخاطبة فكذلك فسقط نفوذ ما
في ضمن افراد ما قيل من ان الجنس الماهية الذهنية وهي لا تتحقق العلامات
تقسم حصولها في الخارج وبقولنا بعض انواعه ما قيل من ان الجنس يوجد
في ضمن جميع افراده وجنس الفعل في ضمن جميع افراده لا يتحلى بواحد من
العلامات الاربع اذ لا شيء منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا ودخل الحرف
المسموع كوقف فيقسم المعرفة الى الاسم والحرف قوله وبها متعلق بتجلي
ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا وهو ممنوع قلت

هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة او لكون المعمول جارا ومجرورا والظرف يتوسع
يتوسع فيهما مع انه منع هذا التقديم احد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح
قوله فلا توجد مع غيره فيه اشارة الى ان الباء في قوله لاختصاصه داخلة على المقصور
عليه قوله من باب الحكم بالجمع اي بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون
الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلي بكل ما ذكر
وقوله لا بالمجموع اي لا فرادا معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية اي الحاصلة
من اجتماع هذه العلامات وقوله وبكل واحد الخ بيان لحاصل المعنى وقوله
اي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر كان ادخل كما فهم مما قدمناه عن شيخنا
السيد قوله سواهما سوى خبر مقدم وحرف مبتدا مؤخر لانه المحدث عنه فهو
المبتدا وان قلنا لا يتصرف سوى كما هو الراجح قوله اي سوى قابلي العلامات
اشار بذلك الى ان ما قاله ابن هشام من ان في كلام المص حذفا في
التقدير والحرف سوى قابلي علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اهمل فانه
فتعلم من قوله والاسم فعل ثم حرف الكلم ان كلا من الثلاثة غير الاخرين قطعا
وارد عليه في نكته انه علم من قوله والكلم الخ ان الحرف سوى قابلي
علامات الاسم والفعل للقطع بان مقابل الشيء لا يقبل علامته فما ذكره من
التقدير مختل لنفي الا ان يقال ان في هذا التقدير اشارة الى ان علامة الحرف
مجرد عدم قبوله علامتهما ولهذا افاد الش بعد اي علامة الحرفية الى ونحو
بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف
التمهيد لتقسيمه اي اقسام الثلاثة لا يقال هذا شامل للجمل لانها لا تقبل
شيئا من علامات الاسم والفعل لانا نقول لعل تعريف الحرف بقوله سواهما الحرف
كلمة مقدرة بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة والتقدير حرف كلمة سواهما
قوله السبع المذكورة هي وان كان بعضها حروفا في الواقع الا انها لم تجعل
علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض في يلزم الدور في جعل عدم قبولها
علامة الحرف بل بعنوان كونها الفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا ولو
انما قال السبع المذكورة لانه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات
التي لم تذكر هنا لكان في الكلام اجمال لعدم ... واورد على كلامه ان الاسماء
ما لا يقبل شيئا من هذه السبع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل

واجب

واجب بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز
في الجملة وما قيل من انه يوهم اي خطأ المبتدي ان يعتقد حرفية بعض الكلمات
دفع بانا نتوقف الشيء لا يستغني عنه المبتدي كاف في بيان كلمة ما
انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن اصل الايراد بانا لا نسلم
ان باذ لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم لذلك ما هو اعم
من ان يقبل بنفسه او بمرادفه او بما بمعناه وقط وعوض وحيث تقبل مرادفها فيها
وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما
بمرادفه وهو المصدر بناء على ان مدلوله الحدث او بما بمعناه بناء على ان
مدلوله لفظ الفعل وهو في معنى معناه المعنى التضمني لعمله فتنبه قوله اي
علامة الحرفية ان لا يقبل الخ اورد عليه ان عدم قبوله ما ذكر لا يصلح علامة
للحرف لتصريحهم بان العدم لا يصلح علامة للموجودي واجيب بان ذلك
في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد قوله ثم الحرف على ثلاثة انواع اشار
الى تعدد المص الامثلة ولكن ان يحمل نكتة الاشارة الى ان الحرف مهمل
وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال ويمكن ان يحمل على
هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الش بالانواع الانواع اللغوية
وهي الاصناف من الشيء المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة في
الكليات المندرجة تحت النوع ليست انواعا بل اصناف ثم الانواع الثلاثة
التي ذكرها الش بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل
فيه كهل وبل او عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس او
المختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي او غير الخاص كان
واخواتها او مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد
وما جاء على الاصل لا يسئل عنه وما جاء على خلافه يسئل عن حكمته فما لغتم
الاصل وشيء ذكر انه ذلك قوله لا نظرا الى اصلها من الاختصاص بالفعل لما
كان اصلها ما ذكر لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد
مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن
الاختصاص قوله الا ترى استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل
الاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في الم نشرح لان الاستفهام التقريري

حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في الم نشرح لك
صدرك أليس الله بكاف عبده او نفي كما في قوله االنت قلت اتخذوني وامي الهين من
دون الله لا حمل المخاطب على الاقرار بما يلي الهمزة د ايماء الا ورد مثل هذه الآ
وايا اولي الهمزة صد المقرر به في مثل هذه الايات لنكتة ككون ايراد الكلام
على صورة ما زعمه الخصم الكف له على اصغايه اليه واذعانه للحق الذي هو
المقرر به فاعرفه وكان شيخنا السيد الاستفهام للانكار اي لانكار نفي الرؤية
قوله كيف وجب لجملة محل نصب لسد ها مسد مفعولي ترى المعلق بالاستفهام
وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب قوله في نحو هل زيدا اكرمته هذا
والمثال نحو هل زيد لا نعني ان هل يجوز ان يليها لفظ اسم بعده فعل اختيارا
امر مرفوعا كان او منصوبا وان يكفي في هذه الصورة ان يليه تقديرا فعل
وهو مذهب الكسائي ومذهب من ان الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز ان
يليها لفظ اسم في الاختيار وانه يلزم ان يليها تقدير افعل قوله وذلك اي
المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف في هل زيدا اكرمته ووجوب
الرفع على الفاعلية لمحذوف في هل زيد قام ثابت لانها بهذا ينبغي
قايم العبارة وما قاله البعض في حل هذا غلط قوله في حيزها اي قرب حيزها
لا باشتغال حيزها او المراد بحيزها تركيبها اي التركيب التي هي فيه قوله
باهلة اي غافلة عنه تركا له في معادلة تركيبه لا قوله حتى تكون للتفريد والتخيير
قوله لما بطلا الخ اي الا لغو السابقة قوله الا عملا تقديرا اي ولو تقديرا
على ما مشى عليه انه قيل من مذهب الكسائي اما على مذهب من فلا مقتضي
الا عملا لفظا قوله حق الحرف المشترك الاهمال استظهر بعضهم اه
حتم عدم العمل انما هي لا عدم العمل مطلقا قوله ان يعمل العمل الخاص
تنتظم مزية الاختصاص الدال على نوع تاثير فيه في القبيل المختص به قوله
تعارض المحل اي تعارض ما هو المحل فالاضافة للبيان او تحمل على بين المتعارض
فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وتحمل الجنس في نحو ذلك اه افاده
كل النفي قوله ها التنبيه بالقصر ولا يجوز المد لانها علم على الكلمة المركبة
من ها والف فتنكره اضيف الى ما التنبيه اضافة الدال الى المدلول وينبغي
المراد به ولو مد اقتضى ان لنا ها مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك افاده

بيس

بيس قوله وان المعرفة فيه بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاصه لو مو د
بالاسماء ولا ترد ان انية لا نزاع في الاصل المعرفة فهي داخلة في عبارته فانتبه
ما اعترض به البعض قوله ستة احرف اي ستة ووجه التنزيل فيها التنبيه وال
واحرف المضارعة ان العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه في قد
والسين وسوف ان قد تفيد تقريب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله وتفيد
أن تأخره فمجموع الفعل واحد الثلاثة بمنزلة كلمة واحدة وضعا على الحدث وقيد
التحقيق او التقليل او التأخر لكن في كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها
اجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله تنزيلا من له اورد عليه بعضهم
ان وكي المصدريتين يغتفر عملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما
موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بانها مخصصة لمدخولها والمخصص
للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمل قوله لما ذكره بعضهم
من شبه ان واخواتها بالافعال في المعنى فان يشبهن اكد وتمنيت
اعتني ولعل ترجى وكان اشبه ولكن استدرك ومن نيابة حرف النداء عن
ادعو قوله واعا غلت من النصب به الا السوال يجري في ان وكي واذن
الناصبات للمضارع ايضا دون الجواب فتدبر قوله لانها معناها اي ملابسة
لمعناها اي مجانسة لمعناها وهو مطلق النفي فلا يرد ان لا لنفي الجنس ولن لمطلق
النفي قوله شرطه وسبق الاستقبال على المعنى فان الغد المستقبل بحروفها
ماء ان كان الزمن المستقبل والماضي واحدا فان كان معقودا كاملا
وغدا فالماضي سابق قال الشمني ديستحق بين القولين قوله بحسب ما دعته الاسم
اي المصوغ للفاعل لفظا كمعوام فتنة في السكنات والحركات وعدد الحروف
بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى له لانه كل منهما على الحال والاستقبال
قوله ثم الثانية الصفة الا نعوت ربما هي الا بعار الاضافة تعني معنى من
التبعيضية قوله بانها المذكور اي مال للعهد الذكري والمعهود انها المتقدم
بنوعيها على انها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز ان تكون
للجنس لشمول التالي الخاصة بالاسم فيه كما قال الرازي قوله فهم من اللفظ
اي باعتبار اللفظ وحده فلا يرد الامر المستعمل في غير الطلب كان الا ان عدم
فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على ان القرينة انما تمنع ارادته

للناس

المعنى الحقيقي لا ذهنه اي تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله عن اللفظ من
صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان افهام الطلب ليس من صيغة
المضارع بل من اللام قوله وقبوله نون التوكيد صريح في قبول هات وتعال على
الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمعا بها قاله الرودانى فنقول
هاتن وتعالين باعادة اللام المفتوحة كما تقول ارمين واخشين قوله فالسور
اي الحاصل من اخذ الامر في تعريف فعل الامر يشتق وبهذا تفريع على تفسير
الامر في قوله ان امرهما لامر اللغوي الذي هو الطلب والعلم الامر اصطلاحي
والعلم به اللغوي قوله فان قلت الكلمة نحو لما ظهر يتكلم المص على مفهوم هذا التعبير
كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الش على مفهوم قوله فان قبلت الكلمة نحو لكن
الامر ذلك بعد قول المص الامر والامر قوله او فعل تعجب فيه ان دخول
النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياسا والكلام عليه
ذكر اسم الفاعل والماضي لو دونا تاكيد بهما به شذوذ اقلهما من تركه فعل التعجب
قوله كما ستعرفه اي في بابه قوله والامر مبتدا ما هو اسم وجواب الشرط محذوف دل
عليه الخبر وكان قول الش فليس بفعل امر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جواب
الشرط حذفت منه الفاء للضرورة فهو مسيء عن قولهم في نحو من مبتدا وشرط وكان
المبتدا متعددا فان لم يعرف ماوقع بعد الفاء لم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا
فالخبر محذوف فان اقترن بالفاء او صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط
والخبر محذوف كذا افاده السعد ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن العقيلة ان
الخبر في الاداة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي ثم رايت
صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض
وما نسبه فقوله ان معنى اللفظ بعد هو الكلام فيحمل ما نقل المغني
في الاداة الاولى على التفريع ثالثة وهي ان يكون المبتدا اسم الشرط وفي
خبره ثلاثة اقوال فقيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح
الاول فيكون من الخبر الجملة بما فيها فافهم قوله اي اللفظ الدال
بنفسه فخرج لام الامر لان دلالته بحرف غيره وفي كلامه اشارة الى ان في
كلام المص حذف مضاف اي دال الامر وان المراد بالامر الامر اللغوي
لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفي عبارته ميل الى ان مدلول

علم

٨٤

اسم الفعل لا معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع و
قوله الدال على معنى الماضي وفي قوله الاتي فان معناه اسكت وقوله معناه
اقبل لكن يميل الى ان مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال السعد الدين في حاشيته
على الكشاف كل معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم يعني نفس ذلك
اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا
خرج زيد من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كلا من
الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم
منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء اخر غير الفاظها
تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال
فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس
اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى
يكون صه مع انه اسم لا سكن كلاما تاما بخلاف اسكت الذي هو اسم لا سكن
الذي هو فعل امر في قولك اسكت فعل امر وبقي قولان اخران كون مدلوله الحدث
وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال اربعة كما في الروداني قوله هل مصدر وبمعنى
حلول قوله اما مصدر فيه ان المصدر نائب عن الامر بل نائب منابه الدال
عليه وهو فعل الامر قاله الروداني ويمكن دفعه بان يراد بالدلالة
الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال قوله نحو صه وحيهل يوشك بينه وبين
دراكه كما فعل صاحب التوضيح لكان احسن لان اسمية صه وحيهل علمت مما
تقدم لقبولهما التنوين وفي حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا
تنوين وكلام المص يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية باعتبار اللغة القليلة
ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه
اللغة قوله معناه اقبل او قدم او عجل فيتعدى على الاول بعلى وعلى الثاني بنفسه
وعلى الثالث بالباء قوله ولا محل لها يحول كامر قوله كذلك نحو كلمة تعوى كما قوله
فكان الاولى ان يقول فان ابى عارك ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال
ما يكن منها لذي غير فعل فاسم كهيهات وحيهل ونحوها اي وما يكن من الكلمات الدالة
على معاني الافعال الثلاثة غير قابل للعلامات المذكورة للفعل فهو اسم معنى
عن شرطه اي علامته قوله اسماء الافعال الثلاثة يصح جر الثلاثة ونصبها

بلفظ ومعنى
باراده

قوله كما ستعرفه اي من قول الناظم في باب اسم الفعل وما بمعنى افعل كامين كثير وعزه كويه وهيهات نزر قوله اذ الكلام اي هنا لا تنفك للذات اي ذات الكلمة قوله وما عدي به اي وعدا وخلا من ما عدا وما خلا وجب من حيث قوله لان عدم قبولها التاء عارض به اي كما عرفت لسبحان وسبكه وحق بهما عدم عدم قبول خواص الا بهما من التزام طريقة واحدة قوله نشا من استعمالها في التنجيم اي من استعمالها ما ذكر اشعر ان الامثال التي يلزم طريقة واحدة قوله والعلامة ملزومة لا لازمة اي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده اي وانتفاء الملزوم و العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو الممتنع لجواز كون اللازم اعم كالصوت للحي والاعم ينفرد عن الاخص فهي مطلقة مطردة لما اطراد الشي استلزام وجوده وجود شي اخر و انعكاسه استلزام عدمه عدمه فمعنى اطرادها انها اي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله لمطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على الحد و انساق المرتبة لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها خرازه وقوله ولا تنعكس لان منعقبتها كما علمت من انه الانعكاس استلزام العدم للعدم لكونها علة لقوله دل قوله مساوية للازم اي لازمها وهو المعلم اي و الملزوم المساوي للازم مطرد منعكس فقوله العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للمعلم واجاب بعضهم في نكتة بان قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم ملزوم من علامة القبول العدم من جهة كونه شرطا لا انها لا من جهة كونه علامة اذا الشرط يلزم من عدمها العدم قوله فهي اخص لم يرد بالاخص ما هو المتبادر وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس قوله وهو الاصل اي الغالب المعرب والمبني اي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل بقوله فعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا ان عريا داعترض على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطرادي لتسهيل الحاقه البه وان سلكنا سنحما وتبعه البعض قوله المعرب والمبني اسما مفعول بمعناه الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليهما والاشتقاق لحاظ الاصطلاحي واللغوي ولاهما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسما مفعول بمعنى اللفظ قوله فوجب ان يقدم اي اي عكس ما فعل للمصنف حيث

اخر

اخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففي كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على المص واجاب عنه بعضهم بانه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبنا بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبنا وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا فمعنى تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الاعراب والبنا توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف اولا قابل الاعراب وقابله تاتى له اجرا الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجرا الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فقد ابدى اولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره فاسلوبه تام كانني في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض عاذل وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال وفي حواشي البعض ان كلام الشارح يوهم ان المص اغفل الكلام على الاعراب مع انه سيأتي في قوله والرفع والنصب الخ ودعواه الايهام ممنوع كما علم من صدر القولة قوله اي ابان هذا المنسب بالمعنى الاصطلاحي على ان الاعراب لفظي كما هو الصحيح وهنا قدم معنى الابانة والالسب به على المعنوي التغيير قوله اي اظهر ابي به لانه ابان باي بمعنى فعل ولازما بمعنى ظهر قوله او اجال بقاله اعرب زيد دابته اي اجالها ونقلها من مكان فرعاها الى اخر قوله او ازال عرب الشي بكسر يقال عرب بعرب باب فرح اي فسد كذا في القاموس قوله في لغة العربون بفتحتين وبضم فسكون ويقال ايضا بان بضم فاسكان وبدال العين همزة في الثلاثة ففيه ست لغات ولم يلحن في الكلام هذا لازم للمتكلم بالعربية الا ان يراد بالمتكلم المتكلم بالعادة بقطع النظر عن احواله واطراده قوله ما جي به اي شي نطق به وان لم يكن حادثا بحدوث العامل وكونه موجودا قبل دخول عامل الرفع انما هو لا بوصف كونه رفعا قوله لبيان مقتضى العامل اي مطلوبه في العامل كما دلت والبنا والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة كما في اعرف والاعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة اعني المقتضي والاعراب والعامل مع كل معرب

وليس كذلك بل هو اغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو لم يضرب زيد وخرج
بهذه القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين
وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان
فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب وهو اسرع وهو ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب لزوم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب في تعريف العامل
واخذ العامل في تعريف الاعراب قال الا ان يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور
ايضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضي الجزم كما مر وان فسر بالطلب
لا بخصوصه لم يلزم الدور ولا القصور قوله من حركة بيان لما قوله او سكون او
حذف قال الروداني كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لان
من سمعه يتفصح حركة او حرفا علم بهما او من حيث ان اللفظ يعملهما او
يحمل لهما قوله والحركات اي وجودا او عدما ليدخل السكون وكان الاحسن
ان يزيد والحروف اي وجودا او عدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة تخصيص
والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل في الحكم وان قد تكون فرعا
كفتحة ما لا ينصرف وكسر جمع المؤنث السالم لا يدفع احسنية زيادة الحروف
قوله تغيير اواخر الكلم اورد عليه ان التغيير فعل الفاعل وهو وصف له فلا يصح
حمله على الاعراب الذي هو وصف الكلمة واجيب بان المراد به المعنى الحاصل
بالمصدر وهو التغير او هو مصدر المبني للمفعول ومشى كل البعض قول
المورد ان الاعراب وصف للكلمة وتأويل الجواب التغيير بما يصح وصف الكلمة
به بان الاعراب مصدر اعرب اي غيره لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا
الكلمة يدل عليه هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المبني للمفعول وقد صرحوا
بان الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها اخص من اللغوية لا مباينة لها.
قال ثم ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وانا اقول
يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوا
من البناء وهو مصدر اصطلاحا على القول بانه معنوي بلزوم اخر الكلمة حالة
واحدة فحينئذ لم يرد قولهم مبني على ان البناء وصف للفاعل لم يشتقوا منهم معرب
على ان الاعراب وصف للفاعل وجعلوا البناء اصطلاحا وصفا للكلمة
بدليل تعريفهم له كما ان مقابله وهو الاعراب كذلك وح يكون التغيير بمعنى

الذي هو وصف للكلمة
قطعا لا بالتزام الكلمة
حالة واحدة

التغير

التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة
ان مقابله وهو البناء كذلك واجري على الاصل من اخصية المعاني الاصطلاحية
ان لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال
ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم في نحوهم معرب ومبني حال
ما قبل النقل على القول بان الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر
كقولهم هذه الكلمة منونة مع ان التنوين اصطلاحا النون المخصوصة ثم ان
اراد اللزوم في تعريف البناء بالالتزام انه يرتفع عنه هذا البعض الايراد في
كان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما
بعد النقل ايضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب المقابلين عليه وتواردهما
على محل واحد اعني القول بان الاعراب والبناء لفظيان والقول بانهما معنويان
سواء فرعنا عليه على ان كلا من الاعراب والبناء وصفا للكلمة نعم قد يطلق الاعراب
على وصف الفاعل كما في قولك اعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المقصود ثم لا يخفى
تنزيله اختلافهم في انه معنوي او لفظي اي فعل الفاعل معنوي قطعا هذا
هو تحقيق المقام والكلام ثم المراد بالتغيير لا انتقاله كلوما انه تغير الى
الرفع او غيره فلا يرد ان التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على
المصدرية والاضافة في اواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة
تقتضي توقف تحقق الاعراب على تغير ثلاث او افصح انه ليس كذلك وفي
العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية لقسمة الاحاد فاندفع الاعتراض
بان العبارة تفيد ان لكل كلمة او افصح ان الكلمة الواحدة ليس لها
الا اخر واحد والمراد بالاخر الاخر حقيقة او تنزيلا ليدخل الافعال
الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست الاخر حقيقة لانها بعد
الفاعل وهو انما ياتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير كالجزء من
الكلمة كانت النون بمنزلة الاخر والمراد بتغيير الاخر ما يعم تغيره ذاتا
بان يبدل حرف بحرف حقيقة في الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب
او حكما في المثنى المنصوب والمجرور او صفة بان تبدل حركة بحركة حقيقة
كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب وحكما كما في جمع المنصوب و
المجرور وانما جعل الاعراب والبناء في الاخر لانهما وصفان للكلمة واوصف

متاخر عن الموصوف قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها المراد بالاختلاف
لازمه وهو الوجود بعد فعل المعرب في اول احواله افادة الشواني ومنه يوجد
جواب اعتراض انه الخ وال في العوامل للجنس والمراد بدخول العوامل
على الكلمة طلبها اياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتاخر وغير ح
سوله لاختلاف في التغيير لاتباع او نقل او نحوهما قوله لفظا او تقديرا الاولى
انهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما في زيد
وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما في جاءني زيد وتقديرا كما في زيدا ضربته
وحمل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار ما له من الحركة ونحوها والاظهر
من جهة المعنى انهما منصوبان بنزع الخافض وان ضعف من جهة
اللفظ بسبب ان النصب به سماعي اي على الراجح ويصح ان يكونا مفعولا
مطلقا على تقدير اي تغييرا واختلافا لفظا او تقديرا قوله اقرب الى
الصواب يقتضي انه ليس بصواب لان الاقرب الى الشيء غير ذلك الشيء
ويمكن دفعه بان المغايرة هنا اعتبارية والمعنى ان الاول الذي
هو الصواب باعتبار ظننا اقرب اي الصواب باعتبار نفس الامر
يقتضي ان الثاني قريب الى الصواب وهو يدل على تاويل الاختلاف بالو د
لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التاويل فاعتراض الشارح عليه يقتضي
ان الثاني لا قرب له الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر مع قطع النظر عن
التاويل وللاشارة الى امكان الجواب عبر باقرب فاندفع ما قاله البعض
من ان ظاهر كلام الشارح انه لا حاجة الى دفعه بان افعل التفضيل على بابه فان قلت
بعد التاويل السابق كانا متساويين لا اقربية لاحدهما على الاخر قلنا اقربية
الاول ح باعتبار عدم احتياجه الى تاويل بخلاف الثاني قوله لان المذهب الثاني اي
لان تفريعه اي المذهب الثاني او المراد لان المذهب الثاني يقتضي باعتبار
التفريع عليه فافهم قوله التغيير الاول اي الانتقال من الوقف الى الرفع
لم يختلف بعد اي الاول الصحيح التعبير الاول اي لان حقيقة اختلافهما
ان يخلف كل منهما الاخر قوله على صيغة اي حال واعراب والمجرور حال من فتح وحرز
ثبوته على صيغة عن الوضع لا على تلك الصيغة ولا يجب بقاؤه كوضع ثوب على ثوب وثوب
اي مدة طويلة فال للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام لايهامه يقتضي

ثاني كلام

ابنيت

فان الدوام

فان قلت التعبير بالثبوت يوهم ان المراد ما يقابل الانتفاء قلت القرينة اللفظية
مانعة من ذلك وهو لزوم عدم المغايرة في قوله على صيغة اي على فرض ان
يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى ما قابل الانتفاء
من قوله وضع شيء على شيء فاندفع ما اعترض به البعض قوله لا لسبب لم
خرج به الاعراب قوله من شبه الاعراب بكسر فسكون او بفتحتين اي مشابهه
في كونه كلا حركة او سكونا او حرفا او حذفا ومن بيانية لما قوله وليس اي ما
جيء به وقوله حكاية له اي لاجل الحكاية كما في من زيدا حكاية لمن قال
رايت زيدا او الاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام وفي نقل
كما في من ابوك بنقل حركة الهمزة الى النون او التخلص من التقاء الساكنين
كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء لان الاعراب والبناء
مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولانا في هذه الامثلة من علمنا الا
والتخلص من اسباب البناء على حركة لان ما همنا فيما اذا كان التابع والمتبوع
والساكنان في كلمتين وما سياتي حينئذ اذا كان ذلك في كلمة وكان عليه
ان يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على
التعريف بالاعم قوله لزوم اخر الكلمة كان الاولى اسقاط اخر لان المبني قد يكون
حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد ان في
اخر حيث لغات الضم والفتح والكسر قوله حركة او سكونا كان عليه ان يزيد
او حرفا او حذفا وامثلة الاربعة هؤلاء كم لا رجلين ادم قد قل فخر
ابنا بناء اسم لا والمنادى للزوم هاتين حالة واحدة ما داما منادى ولم
لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصلي فلا يرد ان لعروض بنائهما
قوله لغير عامل متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف
كلدى بناء على اعرابها كما سياتي في الاضافة والاسم الواقع بعد لولا
الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو لزوم الابتداء في الاول ويتعلق
الظرف في الثاني والابتداء في الثالث قوله ولا اعتلال خرج نحو الفتى اورد
عليه ان المراد اللزوم لفظا وتقديرا بل هو متغير تقديرا دون خارج من
قولنا اللزوم فلا حاجة الى قوله ولا اعتلال فالاحسن اسقاطه ويمكن الاعتذار
بانه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه في اللزوم اتى به لاخراجه صريحا

تباع

كان الاولى [illegible] قد يجاب بان المراد بالاخر [illegible] ما قابل الاول [illegible] البعض

هذا او في كلام المؤلف ونشر مرتب فقوله لعامل راجع لعوض حركة وقوله او
اعتلال راجع لقوله او سكون كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله
لغير عامل الى الامرين قوله والمناسب في التسمية اي تسمية الاعراب والبنا
باللفظي على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني قوله ظاهرة
لان ما جي به للبيان اولا للبيان من الحركات وغيرها امر ملفوظ به والتغيير
واللزوم معنيان من المعاني المعقولة قوله اي بعضه تفسير من ببعض وقرب الى
مذهب الزمخشري الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدا
ومعرب خبره وهذا احسن في المعنى واما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب
مبتدا ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تقديره المذكور بيانا لحاصل المعنى
قوله على الاصل اي الراجح والغالب قوله وسمي متمكنا فان كان منصرفا
يسمى متمكنا امكن قوله ومنه اي وبعضه دفع بذلك التقدير ما يوهمه ظاهر
العبارة من انصباب المعرب والمبني على شيء واحد ومن ان المعرب والمبني
ما يسمى وقوله الاصل افاد به ان التقسيم لا ينحصر وان لم تفده العبارة و
الدليل على ذلك ما سيذكره من ان علة البنا شبه الحرف شبها قويا وان كان
المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السيد يحيى وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا
تقتضي ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تقتضي في من التبعيضية
فانه تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد قوله تع فمنهم من امن ومنهم من كفر
وقولهم منا ظعن ومنا اقام اذ لم تقتض الاية وان نادر الانقسام فقد تقدم
قول الناظم والاسم منه وحاصل الجواب ان من التبعيضية انما
تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا المجموع
لما عرفت من ان التقدير منه معرب ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة ان كلا
بعض من الاسم وهو الصحيح قوله ولا واسطة كان المناسب التفريع الا انه لعله
قوله على الاصح فقط ترك التفريع قوله على الاصح وقيل المضاف الى يا المتكلم
لا معرب ولا مبني والصحيح انه معرب وذهب بعضهم الى ان الاسما قبل
التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل انه هذا [illegible] وحرف الهجا
لذ اي مع قوله هنا ومبني لشبه قوله وتناوله اي الواجب فلا يرد على الناظم
[illegible] باب الاضافة المبنية لانها مجرورة [illegible] ذلك مع انه [illegible]

قوله

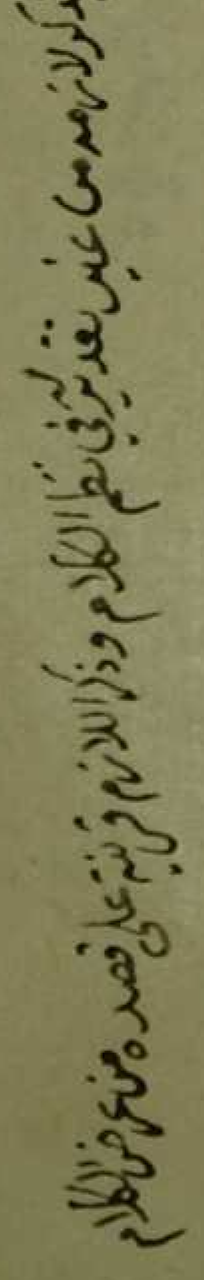
تعلق قوله لشبه بقوله مبني لتتوافقا قسما التقسيم في الاطلاق [illegible]
وسعيد اختصار المساقي كونه لشبه لم يقع على حد الكريمة [illegible] ان
الاضافية تاتي لما تاتي له اللام وبه افاد ان [illegible] انه علة التعليل
بانه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم [illegible] حمل الاسم الموجود
على الحرف المعدوم ولا يعني لذلك مع ان اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه
واجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضا فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم
الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان يوضع الاسم بحكم الحرف لوجود شبهه
وايضا يجوز ان يكون بنا الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع
ما زيته في عقله بان يكون تعقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها
ولاحظ مغايرتها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض
فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفي في بنا الاسم بشبهه للحرف في وجه واحد
ولم يكتف في منع الصرف بشبهه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة
المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف
الذي بينه وبين ما شابهه الا في جنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس
كالحرف في البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنا في نفسه بخلاف الحرف
وايضا لم يعرب الحرف اذا اشبه الاسم كما بني الاسم اذا اشبه الحرف لعدم
فايدة الاعراب في الحرف وهو تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة الى
الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني قوله منحصر في مشابهته الحرف
[illegible] فلا يرد شبه الحرف [illegible] كشبه الفعل كما في نزال
المشابهة [illegible] وشبه الفعل كما في حذام المشابه نزال المشابه لا
[illegible] شبه الفعل لا في [illegible] لوقوعه موقع الضمير كما في المنادى والمركبة كما
في اسم لا [illegible] قوله وهو الذي عارضه اي كما في [illegible]
كانت موصولة او شرطية او استفهامية [illegible] الحرف ولكنه عارضه شبهها
[illegible] الاضافة [illegible] قوله كالشبه الوضعي نسبة
الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت [illegible] اسمية [illegible]
[illegible] بالخلاف [illegible] الوصل او بالاعراب [illegible] قلت [illegible]
[illegible] بما قبل الحرف وبالاعراب [illegible] اقتضا الشبه الوضعي للبنا قلت

لامنافات لان شرط تأثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع
التسمية فانه عارض فضعف عن تأثيرانا ولما كان التعبير بالوضعي
مبنيا على شرط تأثير هذا الشبه اختار على التعبير بالعظمى الشرعي
في مقابلة المعنوي ويحصل الاتيان بهمزة الوصل او بما قبل لحرف للنون
الكلمة ثنائية فيكون لها نظر عن الظهر في الاعراب بالحركات كيد ودم فانه يبنغ
ما نقل البعض عن الطلاوي ويكتب عليه من تشكيل الاتيان بالهمز مع
تحرك الاخر بحركات الاعراب وانما تمم الوضعي مع انكار كثيرين له تقديما
لتحسين او اهتماما به لكونه في مظنة المنع قوله على صورة وضع الحرف المصدر
بمعنى المفعول والاضافة بيانية اي موضوع هو الحرف قال شيخنا السيد
قوله قد وضع على حرف لمن بالتنوين والاضافة على قطع السيد ورجل من قالها
قوله في اسمي جئتنا الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف
اليه عن المضاف في الاضافة على معنى من فيما اذا كان المضاف اسما
للمضاف اداة الورود الخ قوله ذكر بزيادة الايضاح لاما قيل من
انه لم يصح التمثيل لان المراد لفظ جئتنا والذي نراد لفظ علم كما سلف
فتكون المادة ثانية كالثاني من زيد لا الاسمين لان المراد اسمي مسمى جئتنا
التي نطق به المعم وهو جئتنا المستعمل في معناه كافي قولك جئتنا زيد
واتانا وانما اسمان لا نفس جئتنا التي نطق به المعم فهي يلزم ما ذكر على ان
ارادة لفظ جئتنا انما يتفرع تقدير القول ايضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه
تقدير القول فتامل قوله كمن هذا على مذهب الشاطبي ولو جرى عليه
لقال كالحرف قوله والاصل في وضع الحرف مراد بالاصل الغالب فان فيه قول
الصرفيين الاصل في كل كلمة ان تكون توضع على ثلاثة احرف حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم
للطبع قوله او حرفي هجاء ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير
الشاطبي وقيده الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشيخ قوله واعرب
نحو يد ودم الحاصل انهم اعربوا ذلك مراعاة لاصله كما ردوه في
التصغير والنسب فاعادوا اللام قلبها واوا في النسب على ما سياتي
فقالوا في التصغير يدية ودمي وفي النسب يدوي ودموي وكذا ردوه في التثنية

على

٨٩

على انه صفة للفظ ولا يصح فيه الجر على انه صفة للمشبه به لان القاعدة
ان التشبيه في المعاني والاستعارة في الالفاظ وقوله للمشبه متعلق
بالمستعار وقوله في النفس متعلق بالمشبه ويصح تعلقه بالمستعار
وقوله المرهون بالرفع على انه صفة ثانية للفظ ويجوز قرائة بالجر
على انه صفة للمشبه به بل استظهره بعضهم لكن يلزم عليه تفريق
النعوت المودي الى عدم قبول التركيب اذ لا يحسن ان يقال جاء
غلام زيد الفاضل العالم برفع الاول على انه صفة للمضاف وجر الثاني
على انه صفة للمضاف اليه والمراد بالنفس هنا نفس المتكلم ان كان
حادثا ونفس السامع ان كان قديما كما في الاستعارات المكنية الواقعة
في التراكيب القرانية لان تشبيه احد المعنيين بالاخر وملاحظة
العلاقة التي بينهما واضمار لفظ المشبه به في النفس منظور فيه
لحال من نزل القران بلغتهم من حيث ان ذلك كامن في نفوسهم وسليقة
لهم فسقط ما قيل قد يشكل ذلك في التراكيب القرانية اذ لا يعقل
انه تعالى يشبه احد المعنيين بالاخر ويلاحظ علاقة بينهما ويضمر
في نفسه لفظ المشبه به ويرمز اليه بذكر لازمه مع ان ذلك يستلزم
صفات تختص بالحوادث قوله بذكر لازمه متعلق بالمرهون قوله
من غير تقدير له الخ اي والا لزم الجمع بين الطرفين لان المقدر كالثابت
فكانه مصرح به وقوله في نظم الكلام اي في تركيبه والاضافة للبيان
قوله وذكر اللازم قرينة على قصده الخ لا يخفى عليك الفرق بين
تقدير الشيء في التركيب وبين قصده من التركيب فليس هذا
منافيا لما قبله كما قد يتوهم كما انه ليس منافيا لما تقدم من ان
ذكر اللازم دليل على التشبيه لانه يلزم من دلالته على لفظ المشبه
به المحذوف دلالته على التشبيه فليتامل قوله من عرض الكلام اي



من طرفه كاوله اواخره فالمراد بالعرض بضم فسكون او بضمتين الطرف
وان كان في الاصل بمعنى الجانب والناحية يقال نظرت اليه من عرض
اي ماجانب وناحية فيكون المص قد شبه الطرف بمعنى العرض به
واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية او
شبه الكلام بشيء له عرض وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بذكر
لازمه وهو العرض على طريق الاستعارة المكنية فتامل **قوله**
وحينئذ اي وحينئذ ذهب السلف الى ما ذكر وقوله وجه تسميتها
استعارة الخ قال المجد وفي الضمير رجوعه الى المستعار بالكناية وانثه
مراعاة لتاويله بالاستعارة بالكناية او نظرا للمفعول الثاني قال بعض
المحققين واحسن من هذين الوجهين ان يكون الضمير راجعا
للاستعارة بالكناية في قوله العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية وكذا الضمير في قوله اول الفريدة الثانية ذهب السكاكي
الى انها الخ واول الفريدة الثالثة ذهب الخطيب الى انها الخ ويؤيد
ذلك ان ما في الفوائد الثلاث تفصيل لقوله في تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية اهـ وهو بعيد في الضمير الذي في هذه الفريدة بعد التعبير
في صدرها بالمستعار فتدبر **قوله** او مكنية معطوف على قوله
بالكناية فينسحب عليه ما قبله والتقدير او استعارة مكنية فاندفع
ما قد يرد على المص من انه حذف جزء العلم على ان صاحب الكشاف
صرح بان حذف جزء العلم جائز لقرينة واختار بعضهم انه معطوف
على مجموع قوله استعارة بالكناية لا على قوله بالكناية فقط لئلا
يلزم عليه العطف على جزء العلم قال ولا يرد انه يلزم عليه حذف
جزء العلم لانه مقدر لقرينة والمقدر لقرينة في قوة المذكور صراحة
فتامل **قوله** ظاهر اما الجزء الاول اعني لفظ الاستعارة فلان لفظ

المشبه

وحينئذ وجه تسمية الاستعارة بالكناية او مكنية ظاهر

٩٠

المشبه به يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له تقديرا
واما الجزء الثاني اعني لفظ بالكناية او مكنية فلان الكناية في
الاصل الخفا والمستعار لا شك في خفائه لانه لم يصرح به وانما دل عليه
بذكر بعض خواصه **قوله** واليه ذهب صاحب الكشاف اي حيث قال
في الكلام على ينقضون عهد الله شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث تشبيههم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة بالكناية لما فيه
من اثبات الوصل بين المتعاهدين كما ان الحبل فيه اثبات الوصل
بين المترابطين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم رمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك
الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد اهـ وهو صريح كما قاله السعد في ان الاستعارة بالكناية هي
لفظ المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لازمه وانما قدم
المص الجار والمجرور لافادة الحصر فكانه قال واليه ذهب صاحب
الكشاف لا الى غيره وغرضه بذلك الرد على من فهم من كلامه ان
الاستعارة بالكناية عنده لفظ الاظفار مثلا من حيث كونها رمزا
الى استعارة السبع للمنية كما تقدم وانما عبر عنه بصاحب الكشاف
اشارة الى انه حلال لطاقات المشكلات وكشاف لظلم المعضلات
وكان اسمه محمود او يسمى جار الله اي جار بيت الله لانه كان في
مكة بجوار الكعبة المشرفة **قوله** وهو المختار لم يقل فهو المختار تفريعا
على ذهاب صاحب الكشاف اليه لان التفريع يفيد انه المختار من هذه
الحيثية فقط ففي الاتيان بالواو تكثير لجهة الاختيار والمراد انه مختار
عنده او عند كل محقق وهو الاولى لان حذف المعمول يؤذن بالعموم
قوله الفريدة الثانية بين المص في هذه الفريدة مذهب السكاكي

واليه ذهب صاحب الكشاف وهو المختار الفريدة الثانية

ولما كان كلامه لا تصريح فيه بمخالفة السلف ولا بموافقتهم بل عبارته
محتملة لهما لكن الكثير من كلامه يميل لموافقتهم والقليل منهم يميل
لمخالفتهم راعى المص الجهتين فذكر مذهبه عقب مذهبهم نظرا للجهة
الاولى واورده عليه نظرا للجهة الثانية وبعضهم حمل القليل من كلامه
على الكثير ورجعه لكلام السلف وهو الاولى لانه لو اراد المخالفة لصرح
بها ورد على السلف وذكر مستندا لمذهبه فالحمل على الموافقة اولى
حتى تثبت المخالفة **قوله** يشعر ظاهر كلام السكاكي الخ انما جمع المص
بين يشعر وظاهر مع ان كلا منهما كاف في الدلالة على ان كلامه ليس
نصا في ذلك زيادة في بيان الضعف فتامل **قوله** بانها لفظ المشبه
الخ اي كلفظ المنية في نحو قولك اظفار المنية نشبت بفلان وتوضيح
ذلك انه بعد تشبيه معنى المنية مثلا وهو الموت بمعنى السبع يدعى
ان المشبه عين المشبه به وحينئذ يصير للمشبه به فردان احدهما حقيقي
والاخر ادعائي ثم تستعمل لفظ المنية في المشبه به الادعائي فتدبر
قوله المستعمل بالرفع صفة للفظ كما لا يخفى **قوله** بادعا الخ اي حال
كونه ملتبسا بادعا الخ فالبا للملابسة ولو قال المستعمل في المشبه به
الادعائي لكان اوضح وقوله ان عينه الضمير الاول للمشبه والثاني
للمشبه به **قوله** واختار رد التبعية الخ قد تقدم الكلام على ذلك
فارجع اليه **قوله** بجعل الخ لما ارتكب المص التسامح في قوله واختار
الخ تبعا للقوم بين المراد بقوله بجعل الخ فالبا لتصوير الرد المذكور
وحاصله انه يجعل التبعية قرينة للمكنية ويجعل قرينة التبعية نفسها
المكنية ففي نطقت الحال بكذا يجعل الحال استعارة بالكناية ويجعل
نطقت قرينة للاستعارة بالكناية فتدبر **قوله** على عكس ما ذكره
القوم اي جعلا كائنا على عكس ما ذكره القوم لان ما كان

قرينة

قرينة عند القوم جعله استعارة وما كان استعارة عندهم جعله قرينة
فتامل **قوله** من ان نطقت الخ بيان لما ولا يخفى ما في عبارته من التسمح
لان تا التانيث لا دخل لها في الاستعارة وقوله والحال قرينة من جملة
ما ذكره القوم كما لا يخفى **قوله** ويرد عليه الخ اي في كل من الدعويين
المذكورتين الاولى دعوى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه الخ
والثانية رد التبعية الى المكنية واشار لرد الدعوة الاولى بقوله
بان لفظ المشبه الخ واشار لرد الدعوة الثانية بقوله وهو قد صرح الخ
قوله بان الخ وجود البا في ذلك مما يقتضي ان قوله ويرد من
الرد لا من الورود وفي بعض النسخ اسقاط البا وعليه فهو محتمل
لان يكون من الرد او من الورود فتامل **قوله** لفظ المشبه الخ هذا
اشارة لقياس مركب من الشكل الثاني ونظمه هكذا لفظ المشبه
مستعمل في معناه ولا شي من الاستعارة بمستعمل في معناه ينتج لا شي
من لفظ المشبه باستعارة واجيب عن ذلك باجوبة منها ان لفظ
المشبه مستعمل في المشبه المتحد مع المشبه به ادعا والموضوع له المشبه
المجرد عن ذلك فلفظ المنية مثلا مستعمل في الموت المتحد مع السبع
والموضوع له الموت المجرد عن ذلك ونوقش بان دعوى الاتحاد
لا تخرج الموضوع عن كونه موضوعا له ومنها ان لفظ المشبه صار
مرادفا للفظ المشبه به وحينئذ يصير استعماله في المشبه مجازا فلفظ
المنية مثلا صار مرادفا للفظ السبع وحينئذ يصير استعماله في المشبه
مجازا ونوقش بانه انما صار مرادفا ادعائيا لا حقيقيا وصيرورته
مرادفا ادعائيا لا يترتب عليها ما ذكر ومنها ان قيد الحيثية ملاحظ
في تعريف الحقيقة فهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انه
موضوع له ولفظ المشبه مستعمل فيه لا من هذه الحيثية بل من حيث

نشو كما هو ظاهر كلام السكاكي بانها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعا انه عينه وانما رد التبعية الى جعل
وتبعا الاستعارة بالكناية وجعل قرينتها على عكس ما ذكره القوم في نحو نطقت الحال ان يكون

من ان نطقت استعارة لدلالة الحال والحال قرينة ويرد عليه بان لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة

انه عين المشبه به فلفظ المنية مثلا مستعمل في الموت لا من حيث انه موضوع
له بل من حيث انه عين السبع ونوقش بانه بعد تسليم خروجه
عن الحقيقة لا يثبت انه مجاز وبالجملة فالحق ان كلام السكاكي هنا
مختل كما قاله بعض المحققين **قوله** وهو قد صرح الخ لو قال وانه قد
صرح الخ لكان انسب فتدبر **قوله** بان نطقت الخ يوخذ من ذلك قياس
مركب من الشكل الاول ونظمه هكذا انطقت مستعار في الفعل وكل مستعار
في الفعل استعارة تبعية ينتج نطقت استعارة تبعية واجيب عن ذلك
باجوبة منها انه يرجع عن مذهبه في التخييلية لمصلحة الرد ونوقش بانه
تلاعب ومنها ان قصده الزام الجمهور على مذهبهم في التخييلية لا
على مذهبه هو فيها ولا يلزم على مذهبهم التبعية ونوقش بانه خلاف
ما هو الواقع من ان يكون هذا الكون مذهبا له كما يقتضيه **قوله** ولختار
رد التبعية الخ ومنها انه يكتفي بتبعيتها للمكنية عن التبعية المعهودة فتامل
قوله مستعار قد علمت ان تا التانيث لا دخل لها في الاستعارة **قوله**
للامر الوهمي اي الذي هو النطق المتخيل وانما نسب للوهم لانه وان كان
من اعمال القوة المفكرة لكنه بسبب الوهم كما تقدم **قوله** والاستعارة في
الفعل يصح قراءته بالرفع وبالنصب وهو الاولى لان الالزام عليه يكون
اقوى لافادته انه مصرح بذلك ايضا **قوله** فيلزمه القول بالتبعية
اي فقد وقع فيما فر منه **قوله** الزيدة الثالثة بين المص في هذه
الزيدة مذهب الخطيب **قوله** ذهب الخطيب اي خطيب دمشق وهو
جلال الدين محمد ابن عبد الرحمن القزويني قدم مصر زمن سلطنة
الناصر محمد ابن قلوون وخطب بجامع القلعة وتولى القضا بها وهو
صاحب التلخيص والايضاح **قوله** الى انها التشبيه المضمر في النفس
اعترض بانه ان اراد باضمار التشبيه ان تكون اركانه كلها مضمرة

لم يصدق التعريف على شي من افراد المعرف وان اراد به ان يكون بعض
اركانه مضمرا دون البعض الاخر صدق التعريف على غير المعرف فكان
ينبغي ان يقول التشبيه المضمر اركانه سوى المشبه المدلول عليه
باثبات لازم المشبه به للمشبه واجيب بانا نختار الثاني ويكون
نوعا بالاسم وهو جائز عند المتقدمين من المناطقة او ان ال للعهد
والمعهود التشبيه المتقدم في قوله اذا اشبه امر باخر الخ وهذا هو
الاولى في الجواب **قوله** وحينئذ اي وحينئذ ذهب الخطيب الى ذلك
وقوله لا وجه لتسميتها استعارة اي لانها الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له الخ او استعمال الكلمة المذكورة والتشبيه المضمر في النفس
ليس واحدا منهما والتمس بعضهم وجها لتسميتها استعارة وهو ان
الاستعارة مبنية على التشبيه فتسميتها استعارة من باب تسمية
السبب باسم المسبب ونوقش بانه يقتضي ان ذلك من باب المجاز المرسل
وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان التسمية كانت مجازا ثم صارت حقيقة
عرفية ويوخذ ها من اقتصار المص على نفي وجه تسميتها استعارة
ان لكونها بالكناية او مكنية وجها وهو كذلك لان الكناية في اللغة
الخفا ولا شك في خفا التشبيه المضمر في النفس فهو كناية لغوية لا عرفية
فتدبر **قوله** الزيدة الرابعة بين المص في هذه الزيدة انه هل
يجب في صورة الاستعارة بالكناية ذكر المشبه بلفظه الموضوع له اولا
اعني جواب هذا الاستفهام كما تقدم **قوله** لا شبهة في ان المشبه الخ
اي لا شك ولا تردد في ذلك فالمراد من الشبهة هنا الشك والتردد
وتطلق عند المتكلمين على ما يخيل للناظر انه دليل وليس بدليل
وان شئت قلت كلام مزخرف الظاهر فاسد الباطن وعند الفقها
على ما ليس واضح الحل والحرمة وهو ما تنازعته الادلة وقد علمت ان

وهو مفصح بان نطقت مستعار للامر الوهمي فيكون استعارة والاستعارة في الفعل لكون الاستعارة في المصدر فيلزمه القول بالتبعية الزيدة الثالثة ذهب الخطيب الى انها التشبيه المضمر في النفس

وحينئذ لا وجه لتسميتها استعارة الزيدة الرابعة لا شبهة في ان المشبه

المراد بها هنا الشك والتردد لان ذلك هو المراد بقرينة الحال ولكل
مقام مقال **قوله** في صورة الاستعارة بالكناية كان الاولى حذف
لفظ صورة لانه يوهم ان المراد صورة معينة الا ان يقال ان الاضافة
للاستغراق او للجنس او ان لفظ صورة مفرد مضاف فيعم جميع
الصور والمراد بصورها موادها وامثلتها فتدبر **قوله** لا يكون
مذكورا بلفظ المشبه به اي في التشبيه الذي بنيت عليه الاستعارة
بالكناية والا فيجوز ان يكون مذكورا بلفظ المشبه به في تشبيه
اخر كما يدل عليه كلامه الاتي ووجه منع ذكر بلفظ المشبه به
انه لو كان كذلك لكانت تصريحية والتالي باطل فكذا المقدم
قوله كما هو الخ راجع للنفي لا للمنفي كما لا يخفى **قوله** وانما الكلام الخ
مرتبط بمحذوف معلوم من قوله لا شبهة الخ والتقدير فليس الكلام
في ذلك وانما الكلام الخ **قوله** في وجوب ذكره الخ اي وعدم الوجوب
ففيه الاكتفا على حد قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وامثال
ذلك **قوله** والحق عدم الوجوب الحق هو الحكم المطابق للواقع ويقابله
الباطل فهو الحكم المخالف للواقع كما بينه السعد في شرح العقايد واعترض
على المص بان التعبير بالحق لا مساغ له لانه يقتضي ان في المسئلة
خلافا فانه شاع استعماله في المحاكمة وهي فرع الخلاف مع انه لم يعلم
فيها ذلك ولو كان فيها خلاف لاستفيد من كلامهم ولو تلويحا لانهم
يتعرضون لما هو ادنى من ذلك وردبانه كما يستعمل في المحاكمة
يستعمل في مقام التردد والاحتمال وما هنا من هذا القبيل فتدبر
قوله لجواز ان يشبه الخ تعليل لما قبله لكن فيه قصور لانه لا يشمل
ما لو ذكر المشبه بغير لفظه الموضوع له وكان مجازا مرسلا او كان
كناية فلو قال المص لجواز ان يذكر بغير لفظه الموضوع له لكان اولى

لشموله

لشموله ما ذكر فتامل **قوله** شيء اي كالذي يغشى الانسان عند
الجوع والخوف من اثر الضرر في الاية التي سيذكرها المص وقوله
بامرين اي كاللباس والطعم المر البشع في تلك الاية وقوله ويستعمل
لفظ احدهما اي كلفظ اللباس وقوله فيه اي في ذلك الشيء وكذا
الضمير في قوله ويثبت له وقوله شيء من لوازم الاخر اي كالاذاقة
فانها من لوازم الاخر وهو الطعم المر البشع **قوله** فقد اجتمعت المصرحة
والمكنية اي مع التمثيلية وهو تفريع على قوله لجواز ان يشبه الخ
قوله مثاله قوله تعالى الخ استشكل بان المثال جزئي يذكر لايضاح
القاعدة ولم يتقدم في كلامه قاعدة حتى يذكر لها مثالا واجيب
بان الكلام السابق متضمن لقاعدة قايلة المشبه في صورة الاستعارة
بالكناية يجوز ان يكون مذكورا بغير لفظه الموضوع له فتفطن
قوله فاذاقها الله الخ الضمير عايد للقرية المذكورة في صدر الاية
اعني قوله تعالى ضرب الله مثلا قرية الخ ولا بد من تقدير مضاف
لان الاصل فاذاق اهلها فحذف المضاف ومثله في البليغ اكثر من
ان يحصى **قوله** فانه شبه الخ تعليل لما تضمنه التمثيل بالاية المذكورة
من اجتماع المصرحة والمكنية فيها وحاصل ما ذكره ان ما غشي الانسان
من اثر الضرر له حيثيتان الاولى حيثية اشتماله على من قام به
ومن اجلها شبه باللباس وتقبيله اسمه والثانية حيثية به
كراهية من قام به ومن اجلها شبه بالطعم المر البشع وطوى
لفظ المشبه به ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو الاذاقة فتدبر
قوله ما غشي الانسان اي ما نزل به وقوله عند الجوع والخوف
كذا في بعض النسخ وهو انسب بالاية وفي بعضها عند الجوع فقط
وعليه ففيه اكتفا والتقدير عند الجوع والخوف اخذا من الاية

قوله من اثر الضرر اي كالنحافة واصفرار اللون ولا يخفى ان ذلك
بيان لما قوله من حيث الاشتمال اي من حيث اشتماله على من قام به
كاشتمال اللباس على لابسه فالجامع بينهما الاشتمال في كل قوله
باللباس المراد منه المدلول لا الدال لان التشبيه في المعاني كما تقدم
وايضا القاعدة ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله
الا لقرينة كما في نحو كتبت زيدا فان المكتوب هو اللفظ بشهادة القرينة
قوله فاستعير له اسمه الضمير الاول لما غشي الانسان والثاني
للباس ثم ان اريد منه المدلول كانت اضافة اسم اليه من اضافة
الدال للمدلول وان اريد منه الدال وهو اللفظ كانت اضافة اسم
اليه من الاضافة التي للبيان وعلى هذا الاحتمال ففي كلام المص
استخدام حيث ذكر لفظ اللباس اولا بمعنى واعاد عليه الضمير
بمعنى اخر فتدبر قوله ومن حيث الكراهة اي من حيث كراهة من
قام به له ككراهة ذائق الطعم المر البشع له فالجامع بينهما الكراهة
في كل قوله بالطعم المر البشع اعلم ان الطعم بضم الطا الشي المطعوم
وبفتحها الكيفية التي يدركها الذائق وجعل بعضهم المراد هنا
الاول لكن الظاهر ان المراد الثاني لانه هو الذي يذاق كما يوخذ
من كلام الشيخ الملوي قوله فيكون الخ اعترضه بعضهم بانه جري
هنا على مذهب السكاكي في المكنية مع انه زيفه فيما تقدم لكن
هذا الاعتراض مبني على ان الضمير المستتر في الفعل عائد للفظ
اللباس وعلى هذا الصنيع مشى الشيخ الملوي في شرحه وجعل
بعضهم الضمير المذكور عائدا لقوله تعالى فاذاقها الله الخ على
معنى انه متضمن للاستعارة المصرحة نظرا للاول والمكنية
نظرا للثاني وحينئذ يصلح كلامه لكل من المذاهب الثلاثة

في

في الاستعارة بالكناية وهذا كله على قراءة فيكون بالياء التحتية واما
على قراءته بالتاء الفوقية كما في بعض النسخ فالضمير عائد للآية على
معنى انها متضمنة لما ذكر وهذا يؤيد ان الضمير على قراءته
بالياء التحتية عائد لقوله تعالى فاذاقها الله الخ فتدبر قوله
نظرا الى الاول اي الى التشبيه الاول وهو تشبيه ما غشي الانسان
من حيث الاشتمال باللباس وقوله نظرا الى الثاني اي الى
التشبيه الثاني وهو تشبيه ما غشي الانسان من حيث الكراهة
بالطعم المر البشع قوله وتكون الاذاقة الخ اي نفسها على كلام
السكاكي او اثباتها على كلام السلف كما سيتضح ان شا الله تعالى
قوله العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية
الخ انما احتيج لتحقيق ذلك لما فيه من الخلاف وانما قال في تحقيق
قرينة الاستعارة بالكناية ولم يقل في تحقيق الاستعارة التخييلية
اشارة الى ان تحقيقها هنا باعتبار انها قرينة المكنية ومن متعلقاتها
لا باعتبار انها قسم مستقل من اقسام الاستعارة فتدبر قوله
وما يذكر الخ عطف على مدخول التحقيق ليكون مسلطا عليه
ايضا لا على التحقيق نفسه والا اقتضى انه لم يحقق ما يذكر
الخ وليس كذلك لانه قد ذكره على غاية من التحقيق قوله
زيادة حال من نائب فاعل يذكر على تقدير مضاف اي ذا زيادة
او بتاويله باسم الفاعل اي زائدا او باقيا على مصدريته
لقصد المبالغة على حد ما قالوه في نحو زيد عدل فسقط ما قيل
ان ما يذكر لفظ والزيادة معنى فلا تصح الحالية حينئذ لاقتضائها
ان ما يذكر نفس الزيادة وليس كذلك فتفطن قوله عليها اي
على تلك القرينة قوله من ملايمات المشبه به بفتح البا وكسرها

لكن الاحسن الكسر لان الملائمة وان كانت مفاعلة من الجانبين
لكن الانسب اسنادها الى التابع اذ يحسن ان يقال المخالب تلايم
السبع دون العكس كما ان المجالسة وان كانت مفاعلة من الجانبين
لكن الانسب اسنادها الى التابع اذ يحسن ان يقال جالس الوزير
السلطان دون العكس فتامل قوله في نحو قولك الخ اي الكاينين
في نحو قولك الخ فهو متعلق بمحذوف صفة للقرينة وما ذكر زيادة
عليها وانما اورد المص المثال مع ان الايجاز مطلوب في مثل هذه
الرسالة دفعا لما في الزيادة من الوحشة والغرابة لانها لم تقرع
السمع الا ههنا فتدبر قوله مخالب المنية الخ المخالب جمع مخلب كمنبر
من الخلب بمعنى الخدش والجراح وهو ظفر كل سبع طايرا كان او لا
صايدا كان او لا او هو ظفر ما يصيد من الطير هكذا بالترديد
في عبارة القاموس قال بعضهم والظاهر انه اشارة الى اشتراك
المخلب بين معنيين احدهما ظفر السبع مطلقا وثانيهما ظفر الطاير
الصايد وعلى كل فالظفر اعم مطلقا اذ الظاهر من كتب اللغة ان
الظفر عام للانسان والسبع الطاير وغير الطاير والصايد وغير
الصايد افاده بعض المحققين قوله نشبت بكسر ثانيه كفرحت اي
علقت علوقا حسيا وانما قيدناه بالحسي لاجل ان يكون من ملايمات
المشبه به فيكون ترشيحا ونوقش كون ذلك ترشيحا بانه انما يعد
ترشيحا لو كان مثبتا للمشبه وهو المنية وهو انما اثبت هنا للمخالب
واجيب بان المخالب لما كان مثبتة للمنية كان ما اثبت لها مثبتا
للمنية لان المثبت للمثبت لشيء مثبت لذلك الشيء بواسطة
كونه مثبتا لما اثبت له فالنشب مثبت للمشبه بواسطة قاله
المجدولي قوله وفيه خمس فوايد الضمير راجع للعقد الثالث

كما

في نحو قولك مخالب المنية نشبت بفلان وفيه خمس فوايد

كما لا يخفى قوله الفريدة الاولى بين المص في هذه الفريدة مذهب السلف
في قرينة المكنية قوله ذهب السلف الى ان الامر الخ اي كالمخالب في
المثال المتقدم وقد اعترضه العصام بان كلامه يشمل الترشيح فيقتضي
ان السلف يقولون بانه مستعمل في معناه الحقيقي والتجوز انما هو
في الاثبات مع انهم لم ينبهوا على ذلك ويقتضي ايضا انهم يسمون
اثبات ذلك استعارة تخييلية مع انه لا يسمى بها عندهم الا اثبات
قرينة المكنية واجيب بان ال في الامر للعهد والمعهود الامر الذي
هو قرينة للاستعارة بالكناية كما اشار اليه الشيخ الملوي وهذا
اولى من الجواب بملاحظة التقييد بالحيثية اي من حيث انه قرينة
فتدبر قوله الذي اثبت للمشبه ليس المراد من اثباته له ما يتبادر
منه وهو الحكم به عليه على وجه الاسناد بل المراد ما هو اعم
من ذلك فيشمل ما اضيف اليه كما في قولهم مخالب المنية فلا يشترط
الاسناد بين رافع ومرفوع كما في قولهم انشبت المنية كما نبه عليه
الشيخ الملوي قوله من خواص المشبه به اعترض بان هذا قد يخرج
الاظفار في نحو قولك اظفار المنية الخ لانها ليست من خواص المشبه
به لتحققها في غيره واجيب بانه ليس المراد بها مطلق الاظفار
بل اظفار مخصوصة وهي التي لها دخل في الاغتيال ولا شك انها
بهذا الوصف من خواص المشبه به لانها لا تحقق الا فيه ولك
ان تقول المراد انه من خواص المشبه به بالنسبة للمشبه وان لم يكن
من خواصه بالنسبة لغيره ولا شك ان الاظفار كذلك فتدبر قوله
مستعمل اي لفظه فالضمير راجع للامر على تقدير مضاف ويمكن
ان الضمير راجع للامر لا بمعناه السابق بل بمعنى اخر وهو اللفظ
فيكون في كلام المص استخدام فتامل قوله وانما المجاز في الاثبات

الفريدة الاولى ذهب السلف الى ان الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي وان المجاز في الاثبات

مرتبط بمحذوف معلوم مما تقدم والتقدير فلا مجاز في اللفظ وانما المجاز
في الاثبات اي في اثبات ذلك الامر للمشبه فهو من باب المجاز العقلي
الذي هو اسناد الشيء لغير من هو له لمناسبة كما في قولك انبت الربيع
البقل قوله ويسمونه استعارة تخييلية الضمير راجع للاثبات كذا
قال بعضهم وهو الموافق لما في التلخيص وجعله بعضهم راجعا للامر
المثبت وهو الذي يميل اليه كلام العصام لكن المتبادر الاول ثم ان
التسمية بالاستعارة لا يظهر لها وجه لان الاستعارة هي الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له الخ او استعمال الكلمة المذكورة وما هنا ليس
واحدا منهما نعم التسمية بالتخييلية يظهر لها وجه وهو انه يتخيل للسامع
من اثبات ذلك الامر للمشبه اتحاده مع المشبه به والتمس بعضهم
للتسمية بالاستعارة وجها وهو انه قد استعير للمشبه اثبات الامر
الذي يخص المشبه به لكن لا يخفى ان استعارة ذلك ليست من الاستعارة
المصطلح عليها فتفطن قوله ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه
عنها الضمير الاول يرجع له لان التي هي عبارة عن الاستعارة
المكنية وانما ذكر الضمير نظرا للفظ ال والضمير الثاني يرجع للاستعارة
التخييلية وحينئذ فالمعنى ويحكمون بعدم انفكاك الاستعارة المكنية
عن الاستعارة التخييلية واعترض على المص بانهم كما يحكمون
بذلك يحكمون بعكسه فيحكمون بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية
وبالعكس فلو قال ويحكمون بتلازمهما لكان اولى واجيب
بانه سكت عن عدم انفكاك التخييلية عن المكنية لموافقة صاحب
الكشاف عليه والذي يخالف فيه ليس الا السكاكي فتدبر قوله
واليه ذهب الخطيب فهو موافق للسلف في قرينة الاستعارة
بالكناية وان خالفهم في الاستعارة نفسها كما علم مما تقدم قوله

الزبده

ويسمونه استعارة تخييلية ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها واليه ذهب الخطيب الزبدة الثانية

٣٦

الزبدة الثالثة بين المص في هذه الزبدة مذهب صاحب الكشاف
في قرينة الاستعارة بالكناية قوله جوز صاحب الكشاف الخ اي في
بعض المواد وهو المادة التي شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبه
به في ملايم المشبه كما يرشد الى ذلك عبارة الكشاف بخلاف البعض
الاخر وهو المادة التي لم يشع فيها ذلك وقد اختار المص في الزبدة ٣
الرابعة ان المادة التي وجد فيها للمشبه ملايم يشبه ملايم المشبه
به يستعار فيها لفظ ملايم المشبه به لملايم المشبه وان لم يشع
استعماله فيه والتي لم يوجد فيها للمشبه ملايم يشبه ملايم المشبه به
يبقى فيها اللفظ على حقيقته فالمص اعم مما لصاحب الكشاف في
الشق الاول واخص منه في الشق الثاني خلافا لمن توهم اتحادهما
هذا واعترض على المص بان التعبير بالجواز يقتضي استواء الطرفين
مع ان صنيع صاحب الكشاف يشعر بان ذلك راجح عنده واجيب
بان المراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالرجحان فليتامل قوله
كونه اي كون ذلك الامر لكن على تقدير مضاف والاصل كون دال
ذلك الامر ويمكن ان الضمير راجع للامر لكن لا بمعناه السابق بل
بمعنى اخر وهو اللفظ فيكون في كلام المص استخدام كما تقدم نظيره
قوله استعارة تحقيقية المراد بالتحقيقية هنا التصريحية لا ما تقدم
للسكاكي في تقسيم الاستعارة الى تحقيقية والى تخييلية كذا قال
بعضهم ووجه ان صاحب الكشاف متقدم على السكاكي المخترع
لهذا التقسيم وليس وجهه انه لا يصح كون هذه الاستعارة
تحقيقية بمعناها عند السكاكي كما توهم فتامل قوله كما في قوله
تعالى ينقضون عهد الله اي وكما في قوله تعالى يا ارض ابلعي
ماءك حيث استعير البلع للماء وطوى لفظ المشبه به على سبيل المكنية

جوز صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقية لملايم المشبه كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله

واستعير البلع للتقوير واشتق منه ابلعي بمعنى غوري على سبيل التصريحية
قوله حيث الخ جيثية تعليل لما تضمنه التعليل بالاية من ان فيها مكنية
قرينتها تحقيقية وتقرير الاولى ان يقال شبه العهد بالحبل واستعير
اسم المشبه به للمشبه ثم حذف ورمز اليه بذكر شيء من لوازمه على
طريق الاستعارة بالكناية وتقرير الثانية ان يقال شبه ابطال العهد
بالنقض الذي هو فك طاقات الحبل واستعير له اسمه واشتق منه
ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاستعارة التصريحية قوله
استعير الحبل للعهد اي على طريق المكنية كما علمت وقوله والنقض
لابطاله عطف على قوله الحبل للعهد اي واستعير النقض لابطاله
على طريق التصريحية كما تقدم قوله الفريدة الثالثة بين المصنف
هذه الفريدة مذهب السكاكي في قرينة المكنية قوله جوز السكاكي الخ
اعترض بانه لم يعلم من كلامهم نسبة التجويز اليه فما ذكر يحتمل
لان يكون على سبيل الجواز او الوجوب واجيب بان المراد بالجواز
عدم الامتناع فيصدق بالوجوب على ان المحقق التفتازاني نقل
عن السكاكي انه قال وان قرينة المكنية اما امر مقدر وهمي او
امر محقق قال فمذهبه التجويز اه قوله كونه اي كون ذلك الامر
لكن على تقدير المضاف السابق ويمكن ارتكاب الاستخدام كما تقدم
قوله في امر وهمي انما نسب للوهم لانه بسببه والا فهو من اعمال المفكرة
كما تقدم قوله تشبيها بمعناه الحقيقي مفعول له وهو في المعنى تعليل
لقوله مستعملا في امر وهمي فكانه قال وانما استعمله في امر وهمي
لتشبيهه له بمعناه الحقيقي قوله ويسميه استعارة تخييلية اي لانه
قد استعير لفظ ملايم المشبه به لامر متخيل وذلك كلفظ الاظفار
في قول الهذلي

ولذا

واذا المنية انشبت اظفارها ** الفيت كل تميمة لا تنفع
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم يخترع لها اظفارا
كاظفار السبع فشبهت الصورة المتخيلة بالصورة المحققة واستعير لفظ
الاظفار من المشبه به للمشبه واعلم ان الاستعارة التخييلية قد تنفرد
عند السكاكي عن المكنية واستدل بقول الشاعر
لا تسقني ماء الملام فانني ** صب قد استعذبت ماء بكائي
فانه قد توهم للملام شيئا شبيها بالماء واستعار اسمه له استعارة تخييلية
غير تابعة للمكنية ورده الشيخ الخطيب بانه لا دليل له فيه لجواز ان يكون
فيه استعارة بالكناية فيكون قد شبه الملام بشيء مكروه له ما وطوى
لفظ المشبه به ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو الماء على طريق التخييل
ولجواز ان يكون ماء من باب اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين
الماء والاصل لا تسقني الملام الشبيه بالماء فتدبر قوله ولا يخفى انه
اي ما ذهب اليه السكاكي وقوله تعسف اي خروج عن الطريقة الجادة
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة
فتامل قوله الفريدة الرابعة بين المصنف في هذه الفريدة المختار في قرينة
المكنية وهو ما صرح به السيد في حاشية المطول حيث قال بعد كلام
قرره وعلى هذا فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية ان يقال
اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على
معناه الاصلي وكان اثباته له استعارة تخييلية كمخالب المنية
واظفارها وان كان له تابع يشبه الرادف المذكور كان مستعارا لذلك
التابع على طريق التصريح اه قوله انه اي الحال والشان وقد
فسره بقوله اذا لم يكن للمشبه المذكور الخ كما تقدم نظيره قوله تابع
يشبه الخ لو قال تابع يناسب الخ لكان اولى لان كلامه يصدق

حيث استعير الحبل للعهد والنقض لابطاله الفريدة الثالثة جوز السكاكي كونه مستعملا في امر وهمي تشبيها بمعناه الحقيقي
ويسميه استعارة تخييلية

ولا يخفى انه تعسف الفريدة الرابعة المختار في قرينة المكنية انه اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه

بما اذا كان هناك تابع بينه وبين تابع المشبه به علاقة غير المشابهة
لانه لم يبق الا التابع الذي بينه وبين تابع المشبه به مشابهة
وبقاوه حينئذ على حقيقته ممنوع كما قاله الحفيد وقد فهم بعضهم من
عبارة الكشاف في تفسير قوله تعالى وضربت عليهم الذلة والمسكنة
ان قرينة المكنية مجاز مرسل واجيب عن المص بانه اراد بالمشابهة
هنا المناسبة باى علاقة من العلايق المعتبرة في جانب المجاز
فتدبر قوله رادف المشبه به عبر هنا بالرادف وفيما مر بالتابع للتفنن
وهو ارتكاب فنين من التعبير دفعا لثقل التكرار اللفظي قوله
كان اي ذلك الرادف لكن على تقدير المضاف السابق او رتكب
الاستخدام الطالسابق انفا قوله وكان اثباته اي اثبات رادف
المشبه به وقوله له اي للمشبه قوله كمخالب المنية اي فانه ليس
للمشبه الذي هو المنية تابع يشبه رادف المشبه به فيكون لفظ
المخالب باقيا على معناه الحقيقي ويكون اثبات المخالب للمنية
استعارة تخييلية قوله وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف اي كما
في قوله تعالى ينقضون عهد الله فان المشبه الذي هو العهد له
تابع وهو الابطال يشبه ذلك الرادف وهو النقض فيكون لفظ
النقض مستعارا للابطال على سبيل الاستعارة التصريحية وتقريرها
واضح مما تقدم قوله كان اي ذلك الرادف على تقدير مضاف او
يرتكب الاستخدام كما تقدم غير مرة قوله لذلك التابع يعني تابع المشبه
قوله على طريق التصريح اي على طريق هو التصريح فالاضافة للبيان
قوله الفريدة الخامسة بين المص في هذه الفريدة الشق الثاني
من ترجمة هذا العقد وقد بين الشق الاول في الفرايد السابقة
قوله كما يسمى ما زاد الخ اعترض بان قرينة الاستعارة المصرحة

ليست

قوله المصرحة من ملائمات المشبه به ترشيحا

ليست من جنس الترشيح حتى يحتاج للاحتراز عنها بقيد الزيادة فكان الاولى
في التعبير ان يقول كما يسمى ملايم المشبه به في المصرحة ترشيحا الخ
واجيب بانه عبر بذلك للمشاكلة قوله كذلك بعد ما زاد الخ لانه لابد من
التقييد بالزيادة فيه لكون قرينة المكنية من جنس الترشيح ويعلم من جعل
ذلك للمشاكلة انه يصح مشاكلة الاول للثاني وهو كذلك لان القصد
تناسب المتجاورين برد الاول للثاني او رد الثاني للاول فكل منهما يصح
مشاكلته للاخر ولك ان تجعل المشاكلة هنا باعتبار ان الاصل بعد ما زاد
على قرينة المكنية ترشيحا كما يسمى ما زاد الخ فيكون الثاني هو الذي
شاكل الاول فتدبر قوله كذلك تاكيد للتشبيه المستفاد من الكاف
في قوله كما يسمى الخ قوله بعد ما زاد الخ عبر هنا ببعد وفيما مر بسمى
للتفنن قال العصام ولك ان تجعل جميع الملايمات قرينة لم يزد الا عنا
اه وهو مبني على جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمن منعه قوله
على قرينة المكنية اي وكذا على قرينة التخييلية كذا قال العصام
ونوقش بان قرينة التخييلية بالاستغراق حالية كالاضافة للمنية
فلا تلتبس بالترشيح بل نقل الجد ولى ان التخييلية لا تحتاج لقرينة
لان كونها قرينة المكنية كاف في بيان معناها فهي كالشاة من الاربعين
تزكي نفسها وغيرها لكن تعقب بان ذلك من السهو فليتامل قوله
من الملايمات ال للعهد والمعهود ملايمات المشبه به كما اشار اليه الشيخ
الملوي قوله لها اي للاستعارة المكنية قوله ويجوز جعله ترشيحا الخ قال بعض
المحققين لا مانع من ان يجعل ترشيحا للجميع اه قوله للتخييلية اي التي هي
قرينة المكنية على مذهب السلف فيها وعلى مذهب السكاكي ايضا وقوله
او للاستعارة التحقيقية اي التي هي قرينة المكنية على مذهب صاحب الكشاف
فيها بالنسبة لبعض المواد وعلى المختار عند المص ايضا كما يعلم مما ياتي

كذلك بعد ما زاد على قرينة المكنية من الملايمات ترشيحا لها ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية او للاستعارة التحقيقية

فاو لتنويع الخلاف السابق في قرينة المكنية ولو قال المص ويجوز جعله ترشيحا لقرينتها على المذاهب فيها لكان اوضح فتدبر **قوله** اما الاستعارة التحقيقية فظاهر اي اما وجه جواز جعله ترشيحا للاستعارة التحقيقية فظاهر وهو انها استعارة مصرحة والترشيح يكون للاستعارة المصرحة **قوله** وكذا التخييلية على ماذهب اليه السكاكي يعني ان الاستعارة التخييلية على ماذهب اليه السكاكي مثل التحقيقية في ظهور وجه جواز جعله ترشيحا لها **قوله** لان التخييلية الخ استشكل بانه اذا كان ظاهرا لم يحتج الى الاستدلال عليه لان الدليل انما يكون عما فيه خفا واجيب بان ذلك ليس استدلالا وانما هو تنبيه واحضار بالبال لان الظاهر قد يغفل عنه فينبه عليه والممنوع انما هو الاستدلال عليه **قوله** فلان الترشيح يكون للمجاز العقلي اي وهي نوع من المجاز العقلي ومثال ذلك قول الشاعر ⁘

⁘ اخذنا باطراف الاحاديث بيننا ⁘ وسالت باعناق المطي الاباطح ⁘

فانه قد ذكر فيه الاعناق التي تلايم المسند اليه الحقيقي وهو القوم لان السيل بمعنى السير على سبيل الاستعارة حقه ان يسند لهم وقد اسنده الشاعر الى الاباطح جمع ابطح وهو المكان المتسع فيه دقاق الحصى اسنادا مجازيا وانما خص الاعناق بالذكر لان بها تظهر سرعة السير وفي هذا البيت وجوه اخر منها انه من باب الاستعارة التمثيلية في هيئة السير ومنها انه من باب الاستعارة المكنية في تشبيه السائرين بالما وسالت تخييل **قوله** ايضا اي كما يكون للتحقيقية والتخييلية على ماذهب اليه السكاكي **قوله** بذكر ملايم الخ الباء للتصوير ان اريد بالترشيح المعنى المصدري او للملابسة ان اريد به لفظ الملايم وما واقعة على لفظ والملايمة من حيث معناه او على معنى ويحتاج لتقدير مضاف بان يقال بذكر دال ملايم الخ **قوله**

ماهو

ماهو له ما واقعة على المسند اليه والضمير المتصل بالجار يعود اليها واما الضمير المنفصل فظاهر سياق كلام المص انه عايد للمجاز العقلي وعليه فاللام بمعنى عن او لام النسبة والمعنى حينيذ بذكر ما يلايم المسند اليه الذي المجاز العقلي فرع منه او منسوب له ويحتمل انه عايد للاثبات المفهوم من المجاز العقلي او للمسند المفهوم من السياق والمعنى على هذين الاحتمالين بذكر ما يلايم المسند اليه الذي الاثبات او المسند له حقيقة فتدبر **قوله** كما يكون للمجاز اللغوي المرسل الخ اي كما في قوله صلى الله عليه وسلم مخاطبا لامهات المومنين رضي الله تعالى عنهن اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فانه قد ذكر فيه ما يلايم الموضوع له وهو اطول بنا على اخذه من الطول بضم الطا المشددة ضد القصر واما على اخذه من الطول بفتحها بمعنى الغنى فهو تجريد لا ترشيح لانه حينيذ من ملايمات المعنى المجازي للفظ اليد الذي هو النعمة لا من ملايمات المعنى الحقيقي لذلك الذي هو الجارحة فاطلق اسم السبب الصوري على المسبب وانما كانت اليد سببا صوريا للنعمة لان من شانها ان تصدر عنها وان لم تكن فاعلة لها حقيقة وروي كما في المجد ولي ان امهات المومنين لما سمعن هذا الحديث صرن يقسن ايديهن ظنا منهن ان المراد من اليد الحقيقة فلما سبقت بالموت اكثرهن اعطا وهي زينب بنت جحش علمن ان المراد من اليد المعنى المجازي وهو النعمة **قوله** بذكر ما يلايم الموضوع له لو قال بذكر ما يلايم المنقول عنه لكان اولى ليشمل ترشيح المجاز المرسل المبني على المجاز ويجاب بانه اقتصر على المجمع عليه وعلى ما هو الاكثر الاشهر واما المجاز المبني على المجاز فمع كونه محل خلاف قليل نادر كما افاده بعض المحققين **قوله** وللتشبيه اي كما في قول المص فيما تقدم فنظمت زايد عوايد الخ بنا على ان قوله زايد عوايد من اضافة

المشبه به للمشبه فانه قد ذكر فيه ما يلايم المشبه به وهو النظم والعقود ويصح
ان يمثل له بقول الشاعر لا تسقني ماء الملام الخ بناء على جعله من اضافة المشبه
به الى المشبه فانه قد ذكر فيه ما يلايم المشبه به وهو قوله لا تسقني **قوله**
وللاستعارة المصرحة اي كما في قولك رايت اسدا في الحمام له لبد فانه قد
ذكر فيه اللبد التي تلايم المشبه به ترشيحا للاستعارة المصرحة وقد اعترض
العصام على المص بانه كان الاولى ان يحذف قوله وللاستعارة المصرحة او يزيد
والمكنية لان كلا منهما قد سبق فذكر احدهما دون الاخرى تحكم وترجيح بلا مرجح
واجيب بانه لم يتعرض للمكنية هنا اكتفاء بالمقيس عليه الذي هو المصرحة
فلم يلزم التحكم ولا الترجيح بلا مرجح فليتامل **قوله** ووجه الفرق الخ
وجه الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها دون قرينة المصرحة وترشيحها لما علم
مما تقدم من ان قرينة المكنية من جنس ترشيحها فقد تلتبس به بخلاف قرينة
المصرحة فانها ليست من جنس ترشيحها فلا يحتاج لوجه الفرق بينهما نعم يحتاج
الفرق بين قرينة المصرحة وتجريدها وهو مثل ما قيل في وجه الفرق بين قرينة
المكنية وترشيحها واعلم ينبه على المص اتكالا على علمه بالمقايسة فاذا
قلت مثلا رايت اسدا شاكي السلاح يرمي فشاكي السلاح اكثر ملابسة
للرجل عادة من الرمي فيجعل قرينة والرمي دونه في الملابسة فيجعل
تجريدا هذا وقد ذهب العصام الى ان وجه الفرق مشاهدة السامع
وادراكه للشيء اولا فما شاهده وادركه اولا فهو القرينة وما سواه
ترشيح او تجريد ورجح بان ما شاهده اولا هو الذي يدله على المراد فناسب جعله
قرينة لكن ما ذكره المص اضبط لانه علق الامر على قوة الاختصاص والتعلق
وذلك لا يختلف بخلاف ما ذكره العصام فتدبر **قوله** ويجعل نفسه تخييلا اي
على مذهب السكاكي وقوله او استعارة تحقيقية اي على مذهب صاحب الكشاف
في بعض المواد وعلى مختار المص كذلك وقوله او اثباته تخييلا اي على مذهب
السلف وكذا على مذهب صاحب الكشاف في بعض المواد وعلى مختار المص

كذلك

ولاستعارة المصرحة كما سمي وجه الفرق بين ما جعل قرينة المكنية من ملايمات المشبه به وجعل نفسه تخييلا
او استعارة تحقيقية او جعل اثباته تخييلا

كذلك فرض المص بذلك تفصيل المذاهب فيها فتامل **قوله** وبين ما جعل الخ اعاد
المص لفظ بين ثانيا مع ان الاولى كافية اذ البينية لا تكون الا في متعدد زيادة
الايضاح وقد جرى ذلك على الالسنة كثيرا **قوله** قوة الاختصاص مقتضاه ان
حقيقة الاختصاص التي هي قصر شيء على شيء تقبل التفاوت وليس كذلك
وقد يجاب بان المراد بالاختصاص هنا مطلق الارتباط والتعلق وعلى
هذا فعطف التعلق عليه فيما بعد عطف تفسير لبيان المراد فتدبر **قوله**
فايهما اقوى الخ الضمير راجع للملايمين بقطع النظر عن كون احدهما بخصوصه
قرينة او ترشيحا والا لكان فيه ركاكة كما ذكره بعض المحققين والظاهر لو لم يكن
احدهما اقوى اختصاصا من الاخر واستظهر بعضهم انه يجوز جعل كل منهما
قرينة او ترشيحا **قوله** وتعلقا قد علمت انه عطف تفسير لبيان المراد وفي كلام
الشيخ الملوي انه عطف لازم على ملزوم ولعله نظر لمعنى الاختصاص
الحقيقي **قوله** وما سواه ترشيح اي وملوي الاقوى اختصاصا وتعلقا
ترشيح وذلك كالنشب في قولك مخالب المنية نشبت بفلان فان المخالب اقوى
اختصاصا وتعلقا بالسبع من النشب لانهما ملازمة له دايما بخلاف النشب
ولا يخفى ما في قوله وما سواه ترشيح من حسن الاختتام حيث اشار بلطف الى ان
ما ذكره هو المهم من هذا الفن وما سواه بمنزلة الترشيح في كونه لا يعقد
به الا المعقوية وهذا اخر ما يسر الله تعالى على هذا المتن الشريف وابرا
الى المولى الخبير اللطيف من القوة والحول واستغفره من الفعل والقول فانه
لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه اجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ
من ذلك صبيحة يوم الاحد المبارك في شهر شعبان من شهور سنة الف
ومايتين وست وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
وازكى التحية على يد كاتبها الفقير الى الغني علي محمد المولي غفر الله
له ولوالديه وللمسلمين اجمعين
امين يا رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
وسلم

[illegible]

وبين ما جعل زائدا على ترشيحا للمكنية او التخييلية فقوة الاختصاص بالمشبه به ما بينهما اقوى اختصاصا وتعلقا
بين ما جعل [illegible] او التجريد [illegible] ترشيح